جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كليـة الدراســات العليــا
قسم العلوم الاجتماعية

أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف

(دراسة مقارنة مطبقة على الأحداث بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض)

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم الاجتماعية تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية

إعداد
خالد بن محمد بن سعد السرحان

إشـــــراف
أ. د. يوسف صالح بريك

الرياض
١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية

أثر الحالة الاقتصادية
في
عودة الأحداث للانحراف

«دراسة مقارنة مطبقة على الأحداث بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض»

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم الاجتماعية تخصص تأهيل ورعاية اجتماعية

إعداد
خالد بن محمد بن سعد السرحان

إشراف
الأستاذ الدكتور/ يوسف صالح بريك

الرياض

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

إهـــداء

يسرني أن أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين اللذين ربياني فأحسنا تربيتي جزاهما الله عني خير الجزاء, وإلى زوجتي التي كانت خير معين بعد الله في استكمال هذه الرسالة, وإلى أبنائي الذين عانوا من انشغالي عنهم في إعداد هذه الرسالة, وإلى كل الشموع التي تضئ من أجل أمن هذا الوطن الغالي.

شكر وتقدير

﴿ لأن شكرتم لأزيدنكم﴾ لذلك فأحمد الله وأشكره ـ سبحانه وتعالى ـ الذي أمدني بعونه وتوفيقه على إتمام دراستي ، وإعداد هذه الرسالة . ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الدكتور/ يوسف صالح بريك ، فقد أعطاني من وقته الثمين ، ومن جهده المثمر ما مكنني من مواصلة هذا العمل العلمي ، وإخراجه إلى حيز الوجود, وقد كان لإرشاداته وتوجيهاته أثر كبير على تكويني العلمي, فله علي الوفاء ،وله من الله خير الجزاء .

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية صاحب المعالي الأستاذ الدكتور / علي بن إبراهيم النملة على تسهيل مهمتي لإنجاز هذه الرسالة ، وكل ما يقوم به لخدمة طلاب العلم في المجالات الاجتماعية وغيرها .

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية (للشؤون الاجتماعية) الأستاذ / عوض بن بنيه الردادي على تسهيل مهمتي وإسداء النصح والتوجيه .

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة وكيل الوزارة المساعد للرعاية الاجتماعية الأستاذ / مطلق بن مطلق الحنتوش على متابعته لي وتوجيهاته القيمة .

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية الدكتور / عبد الله بن ناصر السدحان على تشجيعه لي ومساعدتي في اختيار عنوان الرسالة .

كما أتقدم بالشكر لسعادة الأستاذ / علي بن سليمان الحناكي مدير عام مركز التدريب والبحوث الاجتماعية بوكالة الشؤون الاجتماعية على توجيهاته وإرشاداته التي كان لها كبير الأثر في خدمة هذه الدراسة .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساعد في إخراج هذه الدراسة سواء عن طريق التشجيع والحفز المعنوي ، أو عن طريق الإسهام الفكري, ولكل من مد يـــد العون والمساعدة حتى إتمام هذه الدراسة وبالله التوفيق . ، ،

المحتويـــات

المقدمـــــة:

تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيق التقدم المستمر في شتى نواحي الحياة، وذلك من خلال تهيئة المناخ الملائم لأفرادها؛ للعمل في بيئة يسودها الأمن والاستقرار، ومحاربة الجريمة، وحماية أفرادها من الوقوع في براثنها.

وإذا كان ما خضعت له مجتمعاتنا العربية من رياح التغيير العنيف يهدف في واقع الأمر إلى خير ورفاه وصالح شعوب المنطقة والارتفاع بها سريعاً في السلم الحضاري، فإن ما صاحب ذلك التغير من ظواهر اجتماعية ذات طبيعة سلبية لابد وأن تأخذ طريقها إلى الحدوث أيا كانت حيطة العاملين على شؤون المجتمع ومهما اتخذوا من تدابير لتلافيها.

ومن هذه الظواهر السلبية المصاحبة للتغيير، ظاهرة جنوح الأحداث، حيث إن العوامل المؤدية لجنوح الأحداث متعددة، فالصغير يتمتع عادة بتكوين بيولوجي ونفسي خاص، ويتمتع بقدرات وميول واتجاهات مختلفة، ولكنة يعيش، أيضا في عالم اجتماعي تسوده العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتنوعة التي تؤثر في تكوين شخصيته، وبالتالي، فإن سلوك الحدث الجانح يرجع لأكثر من سبب يسهم بشكل أو بأخر في تكوينه.

ولم يغفل الإسلام بدوره في توضيح هذه الظاهرة، كما في قوله تعالى: {زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ (١٤)} سورة آل عمران.

هذه الشهوات الجنسية والمادية التي أوردها الله في كتابه الكريم تصبح دوافع قوية لارتكاب السلوكيات المنحرفة والعودة إليها إذا لم يكن لها ضابط (الساعاتي، ١٤١٦ هـ، ٣٦). وعادة ما تكون هذه الضوابط مجموعة من توجيهات الشريعة الإسلامية التي تحدد المقبول وغير المقبول من السلوكيات الاجتماعية لتحقيق تلك الشهوات، ويعتبر الذي يخرج عنها منحرفاً أو مجرماً يجب معاقبته على خروجه، وإعادته إلى الطريق

الصحيح لكي يحقق أهدافه تلك بالطرق المتفق عليها شرعاً .

والمملكة العربية السعودية كغيرها من الدول الأخرى تعاني من هذه الظاهرة التي تتزايد فيها ـ كما سوف نشير لاحقاً ـ بصورة تستدعي البحث والتأمل ، رغم الجهود المبذولة .

ومن مظاهر معاناة المملكة وجود أعداد كبيرة نسبياً للعود لدى الأحداث المنحرفين .

والعود للانحراف مؤشر خطير على تفاقم جنوح الأحداث ، لأنه يحدث خللاً في الجهود المبذولة لمكافحة انحراف الأحداث ، فيضعف فاعليتها ، ولذلك ، فإن الحد من هذه الظاهرة يتطلب فهماً ومعرفة دقيقة بالعوامل المؤدية إليها ، لهدف معالجتها وإجتثاثها من جذورها ، أو الحد منها لتحقيق مجتمع آمن ومستقر .

ورغم تعدد العوامل الدافعة إلى العود للانحراف ، إلا أنها ليست على درجة واحدة من الأهمية ، فقد يكون بعض هذه العوامل سبباً رئيساً للانحراف ، وقد يكون البعض الأخر من الأسباب الثانوية أو المساعدة له .

ولعل العوامل الاقتصادية واحدة من أهم العوامل المؤدية إلى عودة الأحداث للانحراف والمرتبطة بخصائص المجتمع وثقافته ، الأمر الذي يدفعنا في هذه الدراسة لتقصي دورها في هذه الظاهرة .

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

١ ـ ١ مشكلة الدراســــة.

١ ـ ٢ تسـاؤلات الدراسة.

١ ـ ٣ أهـداف الدراسـة.

١ ـ ٤ أهميــة الدراســة.

١ ـ ٥ مفاهيــم الدراسـة.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

١ ـ ١ مشكلة البحث:

تعتبر ظاهرة انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات البشرية قديمها وحديثها بصرف النظر عن اختلافات هذه الظاهرة في تلك المجتمعات من حيث طبيعتها وحجمها وأشكالها. وهذه الظاهرة غير متفشية في البلاد النامية وحدها، بل أيضاً في البلاد المتقدمة، كما تجدها أيضاً في بلاد أخرى وصلت إلى درجة عالية من الضبط الاجتماعي (شازال، ١٩٦٢ ، ٦).

وإن المتتبع لهذه المسألة في المجتمعات المعاصرة يمكن أن يخرج بنتيجة مفادها أن ظاهرة انحراف الأحداث منتشرة في هذه المجتمعات، وقد يرجع ذلك إلى أسباب متعددة لعل أهمها التقدم الحضاري وتأثيراته السلبية على الأسرة وتماسكها، وعلى زيادة مطالب الفرد وتعرضه لمتغيرات البيئة مع غلاء المعيشة، فضلاً عن المشكلات التي نتجت عن هذه الأوضاع كمشكلات العمل والبطالة والهجرة والإسكان وغيرها. وعلى ذلك، فإن ظاهرة انحراف الأحداث أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على كافة المجتمعات لخطورتها وتهديدها لأمن المجتمع، واستنزافها لموارده المادية، وتعطيلها لبعض موارده البشرية (أحمد، ١٩٧٩ ، ١٦١).

ونلاحظ أن انحراف الأحداث يزداد ويتحول من انحراف الحدث لأول مرة، إلى عودة الحدث للانحراف عدة مرات، وبهذا نجد أن تزايد أعداد المنحرفين والعائدين للانحراف حوّل هذه الظاهرة الاجتماعية إلى مشكلة اجتماعية.

وإذا كان المنحرف، أيا كان عائد أم غير عائد، هو نتاج لنظام تربوي ونفسي، ونعني بذلك أنه قد تعرض لأساليب تربوية مختلفة ولخبرات نفسية متباينة كما انه مزود بقدرات جسمية وعقلية مميزة، فإن سلوكه عبارة عن نتاج لهذا التفاعل الكلي المتشابك.

ولما كانت نسبة الأحداث العائدين في مختلف المجتمعات هي نسبة عالية، نستطيع القول بإن هذه الظاهرة، أي ظاهرة العود، تبدو كما لو أن هناك جماعة منحرفة في كل مجتمع تُعد بمثابة البؤرة أو المركز، وهي الجماعة التي تشكل محور الانحراف في المجتمع.

ولاشك أن العود إلى الانحراف يمثل من الناحية الاجتماعية ظاهرة خطيرة، ذلك لأن العود معناه أن المجتمع لم ينجح في نظمه الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية وقوانينه العقابية في إعادة الفرد الذي وقع في الانحراف إلى الجادة الصحيحة لكي يعيش حياة سوية لصالح المجتمع كله، وأن يظل هذا مؤشراً خطيراً ينبغي أن يكون موضوع دراسة وبحث لمعرفة الأسباب والعوامل التي أدت إليه.

وقد ركزت دراسات الدفاع الاجتماعي الحديثة على أهمية العلاقة بين تنشئة الحدث المنحرف، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المولدة للانحراف، وبين جرائم العود، خاصة أولئك الذين تلقوا قدراً وافياً من التوجيه النفسي والاجتماعي في دور التوجيه والملاحظة الاجتماعية. وهؤلاء الأحداث العائدون إلى الانحراف يشكلون خطراً على أنفسهم وعلى المجتمع، فغالباً ما يصبحون موطناً للانحراف ومصدراً للجرائم، ويشيعون في المجتمع الخوف والقلق وعدم الثقة بالأمن والقوانين (العمري، ١٤٢٣، ١٤).

وتشير الإحصائيات التي تم الحصول عليها من إدارة رعاية الأحداث بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى أن عدد العائدين من الأحداث الجانحين بدار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض خلال الأعوام من (١٤٢١هـ) إلى (١٤٢٤هـ) يتزايد كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (١)

عدد العائدين من الأحداث الجانحين

في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض خلال الفترة من ١٤٢١ ـ ١٤٢٤ هـ

السـنة	مجموع النزلاء	مجموع العائدين
١٤٢١هـ	٢٤٨٨	١٣٣
١٤٢٢هـ	٣٠٥٢	١٣٤
١٤٢٣هـ	٣٤٠٦	١٥٦
١٤٢٤هـ	٢٩٢٣	٢٠٣
المجمـوع	١١٨٦٩	٦٢٦

ويوضح العرض السابق تحول العود من مجرد ظاهرة إلى مشكلة اجتماعية تتطلب البحث عن أسبابها بهدف إيجاد الحلول المناسبة لها .

وأسباب عود الأحداث للانحراف كثيرة ، ألا أننا نعتقد أن منها الحالة الاقتصادية للأسرة ، وهو ما يشكل موضوع دراستنا هذه التي نسعى من خلالها إلى تلمس أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض .

١ ـ ٢ تساؤلات الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية :

١ ـ ما حجم ظاهرة العود موضوع الدراسة في مدينة الرياض؟

٢ ـ ما الخصائص الاقتصادية للأحداث العائدين الذين يقيمون بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض؟

٣ ـ ما أثر الحالة الاقتصادية لأسر الأحداث في عودتهم للانحراف ؟

٤ ـ ما أبرز الحلول التي يمكن طرحها لمواجهة هذه الظاهرة؟

١ ـ ٣ أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من وراء هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف ، وسوف يتم تسليط الضوء والتركيز على النقاط التالية :

١ ـ التعرف على حجم ظاهرة العود في مدينة الرياض .

٢ ـ التعرف على الخصائص الاقتصادية (الظروف الاقتصادية للعائدين من الأحداث المنحرفين) .

٣ ـ التعرف على الحالة الاقتصادية لأسر الأحداث المنحرفين .

٤ ـ التعرف على الحلول التي يمكن طرحها لمواجهة ظاهرة العود للأحداث المنحرفين .

١ ـ ٤ أهمية الدراسة :

تبدو أهمية الدراسة في أنها محاولة علمية لتوصيف متغير الحالة الاقتصادية للحدث العائد بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض ، و قد تساعد نتائج الدراسة المهتمين بشؤون الأحداث في إعادتهم إلى دائرة السواء .

كذلك فلا يخفى على أحد أن دراسة ظاهرة العود للانحراف هي دراسة للسلوك

المنحرف كله سواء في ذلك المنحرفين من الراشدين أم الأحداث، وهذا قد يساعد المسؤولين في عملية الدفاع الاجتماعي على تعديل سياستهم أو خططهم أو تشريعاتهم الجنائية.

كما تبدو أهمية الدراسة في أن الحدث العائد للانحراف يشكل خطراً أكبر مما شكله المجرم الراشد الذي لم يتم إصلاحه، فإنه لا محالة عبارة عن مشروع مجرم، فإن حدث اليوم قد يكون مجرم الغد. كما يمكن أن تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بدراسة من هذا النوع والاستفادة منها في إجراء المزيد من الدراسات اللاحقة.

١ ـ ٥ مفاهيم الدراسة:

لما كان المفهوم هو الوسيلة الرمزية المختصرة الواضحة التي يستعان بها للتعبير عن معنى أو معان وأفكار معينة يراد إيصالها إلى المعني بالموضوع الذي يُراد فهمه؛ توطئه لتحليله ومعرفة تفاصيله وتقصي أحواله، فأن من واجب الباحث أن يعمل عند صياغته للمشكلة على تحديد المفاهيم التي يستخدمها، إذ أنه كلما أتم هذا التحديد بالدقة والوضوح، سهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلفوا في فهم ما يقول.

ومن هذا المنطلق، فإن الباحث سوف يستعرض ابرز المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة على النحو التالي:

١ ـ ٥ ـ ١ الحالة الاقتصادية:

تشير الحالة الاقتصادية للأسرة إلى مستوى معيشتها، أي إلى درجة إشباع حاجاتها المادية (المأكل، المشرب، المأوى. . .) وغير المادية (التعليم، الصحة، الترفية).

أما مصدر إشباع الحاجات المادية وغير المادية، فهو الدخل الناجم عن العمل أو غيره من مصادر الدخل الأخرى التي تلعب دوراً في ارتفاع مستوى المعيشة أو انخفاضه، الأمر الذي يؤثر على نوعية السكن (فيلا، شقة. . .) وحجمه (كبير، متوسط، صغير) وملكيته (ملك، إيجار) والتغذية والحالة التعليمية والصحية والترفيهية.

بناء عليه، فالتعريف الإجرائي للحالة الاقتصادية للأسرة هو: تكون الأسرة فقيرة عندما يكون مجموع دخلها من كافة مصادر الدخل (١٥٠٠) ريال فما دون(*)، وتكون غنية عندما يتعدى دخلها (١٠٠٠٠) ريال وما بينهم تعتبر أسرة متوسطة.

١ ـ ٥ ـ ٢الحدث:

الحدث في اللغة هو الفتى صغير السن (ابن منظور، ج٢ ١٣٢/ الفيروز آبادي، ١٩٨٧، ٢٤١/ خوج، ١٤٠٨، ٤٠)، وفي الشريعة الإسلامية هو الصبي الذي لم يبلغ الحلم، فقد جاء في القران الكريم: {كيف تكلم من كان في المهد صبياً} (سورة مريم، آية ٢٩).

ومن جهتهم، فقد عرف رجال القانون الحدث بأنه الصغير الذي يقع عمره بين سن التمييز وسن الرشد القانونية: أي كل من أتم سن السابعة (أو الثامنة في بعض التشريعات القانونية، ولم يتم الثامنة عشرة (أو أتم الثامنة عشر في التشريعات القانونية لبعض البلدان) (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٠، ١٩، ٢٦).

أما علماء الاجتماع والنفس، فقد عرفوا الحدث على أنه الصغير منذ الولادة وحتى يتم له النضج الاجتماعي والنفسي وتتكامل له عناصر الرشد التي يمكن أن تتجاوز سن البلوغ القانونية (خفاجي، ١٩٧٧، ٨٦)

ونظراً لأن سن الرشد هذه غير محددة، ولأن البلدان تختلف في تحديدها لسن الحدث، ولأن هذا البحث يجري بالسعودية، فإن التعريف الإجرائي للحدث في هذه الدراسة ينطلق من التشريع في المملكة العربية السعودية ليعني كل من بلغ عمره سبع سنوات ولم يتجاوز الثامنة عشر (المادة الأولى من لائحة دار الملاحظة الاجتماعية للمملكة العربية السعودية، والموافق عليها بقرار مجلس الوزارء رقم/ ٦١١ وتاريخ ١٣/ ٥/ ١٣٩٥ هـ).

(*) اعتمدنا في هذا البيان على التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٤٢١ـ١٤٢٢هـ الصادر من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والذي حدد ـ وفق نظام الضمان الاجتماعي ـ بأن الأسرة التي يقل دخلها الشهري أو معاش التقاعد عن (١٥٠٠) ريال فأنها تستحق الحصول على الخدمة الضمانية.

١ ـ ٥ ـ ٣ الانحراف:

يعرف المعجم الوسيط الانحراف لغة بأنه «انحرف مزاجه أي مال عن الاعتدال » (مصطفى وآخرون، ١٣٩٢ ، ١٦٧).

ويعرف من الناحية الاجتماعية بأنه «أي سلوك لا يكون متوافقاً مع التوقعات والمعايير التي تكون معروفة داخل النسق الاجتماعي ويشارك فيها الشخص بقية أفراد المجتمع » (الجندي، ١٩٨٥ ، ٥٠).

وقانونياً يرى بول تاباان Baulw Teppan بأن الانحراف هو «أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي » (جعفر، ١٩٨٤ ، ٩).

في حين يعرف من الناحية النفسية بأنه » سلوك خاطئ للفرد أثناء محاولته شق طريقه في الحياة طمعاً في تحقيق عمل أو مركز اجتماعي أو الاندماج مع جماعة معينة » (نعامه، ١٩٨٥ ، ٢٥).

ولكننا لا نستطيع أن نحدد مفهوم واحد للانحراف ونعممه على جميع المجتمعات، وذلك لأن مفهوم الانحراف يتغير وفق كل مجتمع وخصوصياته العقائدية والثقافية (السدحان، ١٤١٥ ، ٢٩).

ومن خلال التعاريف السابقة، يرى الباحث في هذه الدراسة بأن الانحراف هو السلوك الذي يقوم به الحدث ويخالف به الشرع والأنظمة (نظام المرور، نظام الجوازات . . . الخ) مما يجعله رهن التحقيق أو المحاكمة من قبل سلطات الأمن أو الهيئات القضائية المختصة.

١ ـ ٥ ـ ٤ الحدث المنحرف:

«هو الشخص الذي يتعدى على حرمة القانون ويرتكب فعلاً نهى عنه في سن معينة، ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة أو جنحة أو جناية » (رمضان، ١٩٨٥ ، ٣٣).

ويعرف بأنه » الشخص الذي تصدر عنه أفعال منحرفة التي لو صدرت من الكبار لعوقبوا عليها كجرائم . أو هو من بلغ سن السابعة ولم يتجاوز عمره ثماني عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة » (العصرة، ١٩٧٤ ، ٣٧).

واعتماداً على ما هو معمول به في المملكة العربية السعودية ، فإن التعريف الإجرائي للحدث المنحرف هو الشاب الذي لم يتم الثامنة عشرة من العمر ، والذي ارتكب فعلاً أو قولاً يخالف الشرع أو النظام المعمول به في المملكة العربية السعودية أو يكون مشاركاً في ارتكاب إحدى المخالفات السابقة .

١ ـ ٥ ـ ٥ العـــود:

لا يوجد ثمة أتفاق عام بين الدارسين في مجالات الانحراف والجريمة حول مفهوم موحد للعود ، غير أن مفهوم العود في إطاره العام يعبر عن تكرار السلوك المنحرف من الشخص راشداً كان أم حدثاً لأكثر من مره (السدحان، ١٤١٩ ، ٩).

وتختلف مفاهيم العود تبعاً لاختلاف خلفيتها العلمية . ومن أهم المجالات العلمية التي تناولت مشكلة العود القانون الوضعي ، وعلم العقاب ، وعلم الإجرام ، والشريعة الإسلامية مما يستدعي تناول مفهوم كل منها للعود .

والعود في القانون يطلق على حالة الشخص الذي يرتكب جريمة بعد أخرى حُكم فيها ثانياً ؛ أي أن العود ينشأ عن تكرار وقوع الجرائم من شخص واحد بعد الحكم نهائياً عليه في إحداها أو بعضها (عودة، ١٩٩٧ ، ٧٦٦).

ويذهب بهنسي إلى أن العود يثير مسألتين :

الأولى : إصرار الجاني على مخالفة أحكام القانون مما يعد دليلاً على عدم كفاية العقاب الأول لزجره وإصلاحه مما يستوجب أخذه بشدة ، وتشديد العقوبة على الجريمة الثانية .

الثانية : متى تقرر تشديد العقوبة يتعين البحث في أعدل طرق العقاب وأشدها مفعولاً .

والفكرة السائدة في التشريعات الوضعية أن العود يعتبر ظرفاً مشدداً لعقوبة الجريمة الثانية (بهنسي، ١٩٦٣ ، ٣١).

والعائد في نظر علم العقاب هو الشخص الذي سبق خضوعه لمعاملة عقابية أو إصلاحية بسبب الحكم علية في جريمة.

ويتفق هذا المفهوم مع المفهوم القانوني في وجوب ارتكاب جريمة سابقة، ويختلف عنه في ضرورة خضوع مرتكب الجريمة لمعاملة عقابية سابقة سواءً كان سجناً أو دار ملاحظة أو إصلاحية، وبغير ذلك لا يعتبر الشخص عائداً، ويثير هذا التساؤل عما إذا كان سبق الإيداع في مؤسسة للأحداث يعتبر أساساً للعود أم لا ؟ يذهب البعض إلى أن العبرة ليست بنوع المؤسسة، بل عمر الجاني وقت الإيداع، فإذا كان أقل من سبعة عشر عاماً لا يعتد بسبق إيداعه، أما إذا زاد عن ذلك فيعتبر عائداً متى أودع في السجن مرة أخرى (صالح، ١٩٦٩ ، ٢٠٧). ويعود السبب في اشتراط سبق الإيداع في مؤسسة عقابية أن النزلاء في هذه المؤسسات عادةً ما يتم تصنيفهم إلى مجرمين لأول مرة، والى عائدين وعادةً ما يعامل مجرمو أول مرة معاملة أقل صرامة من العائدين، كما أن مجرمي أول مرة عادة ما تتاح لهم فرص أكثر من التأهيل والتدريب (عبد السلام، ١٤٠٩ ، ١٨).

ويعرف علم الإجرام العائد بأنه الشخص الذي سبق الحكم عليه، وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى سواءً ثبتت الجريمة رسمياً أم لا. ويعرف علم الجريمة العود بأنه الظرف الموضوعي الذي بموجبه يعتبر الشخص في حالة خطرة بعد أن حكم علية في جريمة، ويقدر العود بمقدار الحقيقة الواقعة على الجاني وكافة الظروف المحيطة به والمؤثرة على سلوكه وليس على المعايير الشكلية سواء كانت قانونية أم عقابية، ويؤكد ذلك أحد علماء الإجرام بقوله: « قد يوجد إجرام فعلي دون أن نكون بصدد إجرام من وجهه قانونية ».

ويتوسع علماء الإجرام في مفهومهم للعود، حيث ذهب البعض منهم إلى القول: بأننا نكون بصدد حالة عود إذا باشر الشخص الذي سبق الحكم عليه أعمالاً قد تؤدي به إلى السقوط في هوة الجريمة حتى لو لم تعتبر هذه الأعمال في حد ذاتها جرائم، أو لم يكن يرتب القانون عليها عقوبات بمعناها التقليدي، كحالة التشرد بعد سبق الحكم على

المتشرد في جريمة. ويبرر علماء الإجرام وجهة نظرهم هذه بأن فيها ضماناً أكثر للأمن الاجتماعي (صالح، ١٩٦٩ ، ٢١٣)؛ لأنها تمكن من اعتبار الشخص عائداً في مرحلة مبكرة قبل تلك التي يقول بها رجال القانون والقائمون على تنفيذ العقوبات، وبذلك يمكن التدخل المبكر لإصلاح شخصية العائد (عبد السلام، ١٤٠٩ ، ٢١).

وتتفق المفاهيم السابقة مع الشريعة الإسلامية في مفهومها للعود، حيث يعد تنفيذ العقوبة على الشخص المنحرف هو المعيار الفاصل بين العائد وغير العائد، نظراً لأن تكرار السلوك المنحرف يعد في ذاته مظهراً لإرادة مصرة على الشر، مما يتطلب تشديد العقوبة في الجريمة التالية، ويستدل على مفهوم العود بهذا المعنى من بعض آيات القرآن الكريم وبعض من الأحاديث النبوية الشريفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام﴾ (المائدة، الآية: ٩٥).

وقوله ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» (الترمذي، ١٤٢٠ ، ٣٥٠ حديث رقم ١٤٤٤).

يلاحظ من خلال استعراض المفاهيم المختلفة للعود، أن العنصر المشترك بينها هو وجوب ارتكاب الشخص جريمة بعد سبق الإدانة عليه في جريمة أخرى، وإذا كان جوهر مفهوم العود هو تكرار السلوك الإجرامي، فإن العود بهذا المفهوم يمكن أن يطلق على الحدث متى ما تكرر منه الخروج على المعايير الاجتماعية، بوقوفه أمام أية جهة قضائية رسمية أخرى نتيجة لهذا السلوك المنحرف.

الفصل الثاني

الإطـــــار النظـــري

٢ ـ ١النظريات غيرالاقتصادية المفسرة لظاهرة جنوح الأحداث والعودإليه.

٢ ـ ٢ النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة جنوح الأحداث والعود إليه.

٢ ـ ٢ ـ ١ الفقر وعلاقته بالسلوك المنحرف.

٢ ـ ٢ ـ ٢ الغنى وعلاقته بالسلوك المنحرف.

٢ ـ ٣ الدراسات السابقة.

٢ ـ ٣ ـ ١ الدراسات المتعلقة بانحراف الأحداث.

٢ ـ ٣ ـ ٢ الدراسات المتعلقة بالعود إلى الجريمة والانحراف.

الفصل الثاني

الإطـــــار النظـــري

تعددت الاتجاهات والنظريات والمدارس الفكرية التي تناولت انحراف الأحداث، ويعكس هذا التعدد اختلاف المصادر العلمية التي أسهمت في دراسة هذه الظاهرة، ومن ثم أدت إلى نتائج متباينة تعكس وجهة نظر هذا الباحث أو ذاك بحسب المصدر الذي تأثر به (سلامة، ١٩٧٩ ، ١٢٠).

وبغض النظر عن هذا التعدد، فقد اتجهت هذه النظريات صوب أحد اتجاهين، اتجاه يعزي سبب الانحراف إلى عامل واحد ويتمثل في المدرسة الوضعية الإيطالية التي أرسى قواعدها الفكرية الطبيب الإيطالي لمبروزو (lombroso) ومدرسة التحليل النفسي ومؤسسها العلامة النمساوي سجموند فريويد (Freud)، وبقية الاتجاهات التي سارت على نهجهما (الدوري، ١٩٨٤ ، ١١٣-٢٠٩).

أما الاتجاه الأخر وهو الاتجاه التعددي، فيتمثل في المدارس الاجتماعية المختلفة التي تربط بين الانحراف وتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية أو تأثير الإنسان على البيئة وتفاعله معها (هربرت ، ٢٠٠١ ، ٣٨).

ورغم إيماننا العميق بأثر العوامل المختلفة في ظاهرة انحراف الأحداث والعود إليها، إلا أننا نعتقد بأن الحالة الاقتصادية للأسرة يمكن أن يكون لها الدور الأكبر في ذلك.

بناء على ما سبق سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على النظريات غير الاقتصادية بإيجاز شديد، والتوسع في عرض النظريات الاقتصادية التي عالجت ظاهرة انحراف الأحداث على اعتبار أن هذا التوسع يخدم عنوان بحثنا بشكل مباشر.

أما بخصوص الدراسات السابقة، فإن الهدف من مراجعتها هنا هو الحصول على رؤية واضحة عن التراكم المعرفي في مجال الدراسة، بما يساعد على تصميم هذه الدراسة لتكون إضافة علمية جديدة لهذا التراكم المعرفي، ويأمل الباحث أن تسهم دراسته الحالية،

إلى جانب غيرها من الدراسات الأخرى، من خلال النتائج التي يتوصل إليها في الوصول إلى مؤشرات عامة تساعد في تقديم الوسائل الوقائية والعلاجية لظاهرة العود إلى الانحراف، أو الحد منها إلى درجة معينة، ولهذا تم عرض هذه الدراسات السابقة من الخاص إلى العام أي من أكثر الدراسات صلة بالدراسة الحالية، وصولاً إلى الدراسات التي لها علاقة غير مباشرة بها، تلا ذلك مناقشة هذه الدراسات والتعقيب عليها بما يخدم التوجه العام لهذه الدراسة.

٢ ـ ١ النظريات غير الاقتصادية المفسرة لظاهرة جنوح الأحداث والعود إليه

يمكن القول بشكل عام أن هناك نظريات ومدارس فكرية غير اقتصادية متعددة تناولت انحراف الأحداث، ومنها: النظريات التي تأخذ بالتفسير الفردي للانحراف والعود إليه، وترجع هذه النظريات أسباب الانحراف إلى عوامل ذاتية خاصة بالفرد سواء أكانت داخلية أم خارجية. ومن هذه النظريات، النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة التي ترجع أسباب السلوك المنحرف إلى حرية الاختيار والإرادة الإنسانية والنظرية الوضعية التي ترجع السلوك المنحرف إلى عوامل بايولوجيه، والنظريات النفسية التي تعيد أسباب السلوك المنحرف إلى عوامل نفسية سواء ما عُرف منها من نظريات التحليل النفسي لدى «فرويد» أو نظريات النقص. ويمكن القول إن جميع هذه النظريات تنطلق من تفسير السلوك المنحرف من جانب الفرد، فالسلوك المنحرف من منطلق هذه المدارس إفراز لسلوكيات فردية داخلية (اليوسف، ٢٠٠١).

أيضا هناك النظريات التي تأخذ بالتفسير الاجتماعي للانحراف والعود إليه، فالاتجاه الاجتماعي يرى أن الأسباب الاجتماعية للسلوك المنحرف لا يخرج عن إطارين عامين لتفسير السلوك غير السوي في المجتمع:

الأول: يناقش الانحراف كنتاج موضوعي، وهذا النوع من الانحراف مرتبط بضغوط البيئة الاجتماعية التي تضغط على سلوك الأفراد وقد تدفعهم إلى ارتكاب سلوكيات منحرفة كنمط من أنماط الأمراض الاجتماعية التي تصيب البناء

الاجتماعي، ويندرج تحت هذا المفهوم نظريات التفكك الاجتماعي، والايكولوجيا ونظرية الانوميAnomie لدى « دوركايم » Durkheim وتفريعاتها عند كل من «ميرتون Merton، وكلاورد Cloward، وأوهلين Ohlinوغيرهم، بالإضافة إلى نظرية الثقافة الفرعية الجانحة لكل من « البرت» Albert، وكوتن Cotien، وولترملير Miller وغيرهم.

الثاني: تفسير الانحراف كنتاج للتفسير الذاتي مثل نظريات الاختلاط التفاضلي «لسذرلاند Sutherland، وتارد Tarde» في التقليد، ونظريات الوصم الاجتماعي، ونظريات الانحراف الاجتماعي، ونظريات هرشي Hershi وركلس Reckless وغيرهم في الضغط الذاتي (اليوسف، ٢٠٠١).

وفي الواقع انه لا توجد نظرية اجتماعية واحدة في تفسير السلوك الانحرافي، وإنما هناك العديد من النظريات الاجتماعية التي تسعى إلى تفسير ذلك السلوك، ومهما اختلفت هذه النظريات من حيث توسيع نطاق البيئة أو تضييقها - فإنها تتفق في الغالب الأعم في طابعها الاجتماعي سواء في منطلقاتها النظرية أو في التحليل أو في التفسير.

والإسلام يقر بدور العوامل الاجتماعية في السلوك، ولا يقر مبدأ الحتميات لأن في ذلك إهداراً لإرادة الإنسان واختياره وعقلة يقول تعالى ﴿وهديناه النجدين﴾ (آية ١٠ سورة البلد).

وعلى ذلك، فأن الحتميات الاجتماعية التي تسوقها النظريات الاجتماعية أمر غير مقبول من وجهة نظر الإسلام رغم تقديره لأهميتها وتأثيرها في سلوك الإنسان.

أيضا هناك النظريات التي تأخذ بالتفسير التكاملي للانحراف والعود إليه. فقد أرجع كل اتجاه من الاتجاهات السابقة السلوك الانحرافي والعود إليه إلى فئة واحدة من العوامل تختلف بحسب مسمى الاتجاه، وحيث إن الواقع يرى قصور هذه الاتجاهات عن الوصول إلى الحقيقة الكاملة، وانه لا يمكن تفسير السلوك الانحرافي على أساس نوع واحد من العوامل على نحو ما ذكر، لذلك ظهر الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي أو ألانحرافي. ويرى هذا الاتجاه بأن السلوك الانحرافي، بما في ذلك معاودة الانحراف،

ناتج عن تفاعل عدد ضخم من العوامل المتعددة والمتنوعة، فعالم الجريمة الأمريكي «هيلي Healy» وهو من أبرز رواد هذا الاتجاه، أول من فرق بين العوامل الرئيسة والثانوية (السمالوطي، ١٤٠٣ ، ٢٧٣).

وهو يرى أن العوامل المسببة للانحراف، وخاصة العود، ليست متعددة فقط وإنما متغايرة (عديم، ١٩٧٦ ، ٨٧) .

كذلك يعتبر العالم « بيرتBurt » من رواد هذا الاتجاه، وقد قام بدراسة حوالي (٢٠٠) حدث منحرف في بريطانيا وذلك طبقاً للأصول العلمية التجريبية والإحصائية، وقد كشف عن وجود أكثر من (٦٠) عاملاً نوعياً للانحراف، يبرز منها أربعة أو خمسة عوامل في كل حالة انحراف فردية (السمالوطي، ١٤٠٣ ، ٢٧٤).

وتتفق نتائج بحث «بيرت» مع نتائج بحوث أخرى في علم الاجتماع على تأكيد تعدد وتكامل العوامل المفضية إلى الإجرام أو الانحراف أو العود إليه ومن هذه العوامل :

أ - العوامل البيلوجية : كالاستعدادات الوراثية، والاضطرابات الغددية، والعصبية، والأمراض الجسمية، والعاهات البدنية .

ب - العوامل العقلية مثل : ضعف الذكاء .

ج - عوامل دينية ونفسية وانفعالية : تنجم عن عدم أو نقص الإشباع للحاجات النفسية والروحية للفرد

د - عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، كضعف المستوى الاقتصادي للفرد، ورفاق السوء، والأثر الضار لوسائل الأعلام، وغيرها .

إن هذا الاتجاه قد أحصى العوامل المساعدة على الانحراف والعودة إليه، ولكنه لم يبين العامل المحوري للانحراف، والذي يمثل سبب رئيساً للانحراف والعودة إليه .

كما أن نظريات هذا الاتجاه يؤخذ عليها أنها تقف حجر عثرة أمام وضع نظرية عامة في أسباب الانحراف يمكن تطبيقها على كل منحرف، فنعرف على الفور مكانه من المشكلة (العصرة، ١٩٧٤ ، ٧٨) .

ويجسد هذا الاتجاه عدداً كبيراً من الأفكار والبيانات التي تعد ذات أهمية في تفسير الانحراف دون أن تقدم أي دليل على الأقوى والأهم بين هذه التأثيرات، وهذا يعني عدم إمكانية وجود نظرية على الإطلاق، فهناك حالات كل منها تختلف عن الأخرى، وهذا يتطلب تنوعاً في التفسير ومن ثم يصبح هذا الاتجاه إنكاراً أو مناقضة لكل النظريات العلمية التفسيرية (عثمان، ١٩٨١ ، ٣٠٩).

وبالبناء على ما سبق، فإن العود للانحراف يرتبط بالحدث عن طريق عوامل غير سليمة تتصل بالمجتمع بكل ما فيه من مؤسسات يتعامل معها ذلك الحدث (عبد الحميد، ١٩٨٦ ، ١٢٨).

ولاشك أن اهتمام النظرية التكاملية يدور حول التأكيد على أن الانحراف لا ينشا من عامل واحد، وإنما هو نتاج مجموعة من العوامل التي تتساند معاً لتعزز في النهاية الاتجاه إلى الانحراف أو ارتكاب الجريمة. وعلى ذلك فإن انحراف الأحداث وفقاً لتصور هذه النظرية هو نتاج لتفاعل جميع العوامل الذاتية والبيئية، أي نتاج للعوامل الجسمانية والنفسية والعقلية من جانب، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، والتي تتحدد في الفقر، والسكن، والعوامل الأسرية، من جانب آخر. وأخيرا العوامل الاجتماعية، والعوامل الاقتصادية الخارجية، والتي تتحدد في المدرسة، والعمل، والعوامل الايكولوجية، ووسائل الترفيه، ووسائل الاتصال والإعلام، والصراع الحضاري، والقيم الثقافية للمجتمع (أحمد، ١٩٧٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١).

وهنا نجد أن الإسلام لا ينكر تعدد العوامل المؤدية للانحراف وتكاملها، ويمكن أن نستدل على ذلك بنظرة الإسلام لكل من الفرد والجماعة والمجتمع، تلك النظرية التي تؤكد على الوحدة والتكامل، كما أن إيمان الفرد يلعب دوراً أساسيا في الوقاية من الانحراف، وأن عدم الإيمان والتمسك بالشريعة الإسلامية يؤدي بالفرد إلى الانحراف.

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه يمكن القول إن المنهج الإسلامي منهج تكاملي يتصف بالسمو والتكامل والشمول لجميع جوانب الحياة، وهو منهج يركز على تنمية الإنسان ووقايته، وإنه بتطبيق هذا المنهج يكفل لنا بناء شخصية الإنسان المسلم والمجتمع المسلم

على أساس متين، كما أن تنشئة الحدث التي تقوم على منهج إسلامي قويم من حيث تزويده بتعاليم الإسلام وتبيان كل ما يؤدي إلى طريق الشر ليتجنبه، وإيضاح طريق الخير ليتبعه، وبذلك تجعل الفرد بعيداً عن مواطن الانحراف أو العود إليه.

ولا شك أن ضعف الوازع الديني لدى الفرد وعدم التمسك بتعاليم الدين الحنيف، والقصور التربوي من جانب الأسرة، تعتبر من العوامل التي تجعل الفرد عرضه لممارسة السلوك المنحرف، والوقوع في الجريمة.

٢ ـ ٢ النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة جنوح الأحداث والعود إليه

وحيث إن هذه الدراسة تتعلق بالخصائص الاقتصادية للأحداث المنحرفين وأثرها في عودتهم إلى السلوك المنحرف، فسوف يتم استعراض النظريات الاقتصادية المفسرة للانحراف بشكل تفصيلي وتوصيفه بشكل علمي بما يخدم أغراض الدراسة الحالية.

لقد حاول بعض الباحثين في السلوك المنحرف الابتعاد عن الاتجاهات الفردية المفسرة لهذا السلوك، وتخطي ذلك المجال الضيق الذي يتصل بالفرد ـ سواء من الناحية البيولوجية الوراثية أو النفسية ـ إلى مجال أوسع يمتد فيه التفسير إلى ربط السلوك المنحرف بالعوامل البيئية. وعلى ذلك بدأ الاهتمام بدراسة البواعث الاقتصادية كسبب من أسباب السلوك الإنساني بوجه عام، وعلاقة هذه البواعث بالانحراف والسلوك المنحرف بوجه خاص منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد اتسع نطاق الدراسات الاقتصادية حتى شملت مختلف جوانب البحث في البواعث الاقتصادية (الدوري، ١٩٨٤ ، ٩٩).

ومن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الإجرامي أو الانحرافي ومعاودته، نظرية العالم «كارل ماركس karl Marx» الذي يرى أن نظام الإنتاج الاقتصادي لمواد الحياة المختلفة يحكم إجراءات الحياة من الناحية الاجتماعية والسياسية والأدبية، فكل نظام من نظم الإنتاج له الجرائم أو الانحرافات التي يفرزها، فالتاجر من أجل تحقيق كسب أكبر يلجأ إلى الغش والاحتيال، كذلك وجود طبقة غنية وأخرى فقيرة مستغلة يؤدي بطبيعة الحال إلى السلوك المنحرف ومعاودته وهكذا (رمضان، ١٩٩٥ ، ١٣٧ ـ ١٤٤)

ومن الدراسات التي قام بها علماء أوربيون وأمريكيون وغيرهم في سبيل التعرف على تلك العلاقة، دراسة العالم الفرنسي (لا كسجني Locossgne) الذي حاول ربط الظاهرة الإجرامية بتعاقب الفصول السنوية خصوصاً الاعتداء على الأموال في فرنسا خلال أعوام (١٨٢٨ ـ ١٨٧٠) وقد أوضحت نتائج دراساته أن نسبة هذه الجرائم الاقتصادية تتفاقم في شهور الصيف، وأرجع السبب في ذلك إلى الكساد الاقتصادي (عبيد، ١٩٩٣ ، ١١١).

ويرى (سير بيرت Cyriburt) في كتابه «المنحرف الصغير» الذي ركز فيه على دراسة تأثير الفقر على انحراف الأحداث في مدينة لندن، وقد قادته نتائج دراسته إلى حقيقة فحواها أن حوالي (٥٠ ٪) من الأحداث الجانحين ينحدرون من اسر فقيرة وذكر أن الفقر بين سكان لندن له أنماط، ويتدرج من فقر معتدل، ويشيع بين (٢٢ ٪) من السكان، وفقر مدقع ويمثله (١٩ ٪) من السكان، وأن (٣٧ ٪) من عائلات الأحداث الجانحين يمكن اعتبارها فقيرة للغاية (Burt، ١٩٥٢ ،٦٨)

وقد أكد ركلس (Reckless) أن الانحرافات في أمريكا تبدأ عند المستويات العليا بين الطبقات الفقيرة، ثم تنحدر بوضوح إلى الحد الأدنى بين الطبقات المتوسطة، ثم تعود بالارتفاع بين الطبقات الغنية الموسرة مرة أخرى (Reckless، ١٩٥٥ ، ٦٨)

ونستنتج مما تقدم أن هناك عاملين من العوامل الاقتصادية لهما علاقة بالسلوك المنحرف، وهما الفقر والغنى. ورغم أن هناك عدد من العوامل الاقتصادية كالرخاء الاقتصادي والكساد الاقتصادي والبطالة والأزمات الاقتصادية، ألا أنها ترتبط جميعها بشكل مباشر أو غير مباشر بهذين العاملين ارتباطاً وثيقاً.

٢ ـ ٢ ـ ١ الفقر وعلاقته بالسلوك المنحرف:

فقد ذكر عبيد عن دراسة العالم الإيطالي (فور نساري دي فيرسي Diverce) من الدراسات الرائدة في هذا المجال، لأنها تناولت علاقة الفقر بالانحرافات على نطاق واسع، شمل كثير من البلدان الأوربية حتى اتسع نطاقها بشكل ضم فيه عدداً من

الانحرافات الاقتصادية، كالسرقة، والتعدي على الأموال العامة، والابتزاز، والبغاء، والقتل والعنف، بالإضافة إلى علاقة الفقر بالانحرافات الجنسية، وكأنه أراد التأكيد بأن الفقر يقف وراء كل هذه الانحرافات (عبيد، ١٩٩٣ ، ١١٠).

وقد أشار (بول تابان Paul Tappan) في كتابه «انحراف الأحداث» إلى أن الفقر والبطالة قد يحفزان الأفراد على ضروب مختلفة من السلوك، وأن السلوك الخاص بحالة معينة يعتمد في الغالب على تعديل الظروف الخلقية للشخص داخل البيت، وأن الفقر قلما يدفع الفرد إلى السرقة مثلاً بأية وسيلة سهلة أو مباشرة. وإن كان يرى من جهة أخرى بأنه ليس في هذا إنكار لأهمية العوامل الاقتصادية في تأثيراتها العامة على السلوك المنحرف (Paul Tappan¨ 9891¨ 122 - 123).

ويذكر محمد سلامة غباري في كتابه «أسباب جنوح الأحداث» أن الطفل الذي يجد نفسه من أسرة فقيرة يعاني من حرمان اقتصادي، كما أنه يتعرض لبعض الظروف التي تتميز بها الحياة في أسرة فقيرة، مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية، ويدفع إلى الشعور بالحرمان المادي الذي قد يغذي اتجاهات ومشاعر خاصة، كالشعور بالحسد ، والحقد، والكراهية، بالإضافة إلى مشاعر النقص والقلق، وكل هذا بدوره قد يسهم في خلق جو مناسب لنمو الاتجاهات العدوانية أو السلوك المنحرف (غباري، ١٩٨٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣).

ويخلص منير العصرة في حديثه عن المدى الحقيقي بين الفقر والانحراف إلى بعض النقاط التي يرى الباحث أهمية ذكرها:

أ ـ أن الفقر في ذاته ليس سبباً للانحراف، بل إنه قد يكون حافزاً على الكد والكفاح والشرف.

ب ـ أن عدم إشباع الرغبات والشعور بالمرارة وخيبة الأمل وسائر الصور المماثلة من عدم الاطمئنان الاجتماعي التي يستشعرها الحدث، والتي تنبع أساسا من الفقر، لا يمكن تجاهلها كعامل من عوامل الانحراف. إن الغيرة والطموح والرغبة في حياة أفضل شأنها تماماً شأن الجوع والعرى في خلق الانحراف، بل يحصل في كثير من الأحيان

ألا يكون الانحراف منشأه الحاجة إلى القوت أو الكساء الضروري، وإنما تلعب الرغبة في إشباع الحاجات الكمالية دوراً أبعد اثراً في هذا السبيل.

ج - أن الرعاية الصحية والتوجيه السليم يحدان من شوكة الفقر ويقفان حائلاً بينه وبين وقوع الحدث في هوة الانحراف (العصرة، ١٩٧٤ ١٥١).

وقد لخص سذرلاند نتائج مختلف الدراسات التي تناولت موضوع الفقر والسلوك ألانحرافي، فرأى أن غالبية هذه الدراسات تشير بوجه عام إلى زيادة معدلات الانحراف والجريمة بين المنحرفين الذين ينتمون إلى طبقات اقتصادية فقيرة، وهذا يشير بوجه خاص إلى حالة المنحرفين الذين تناولتهم هذه الدراسات، بل إلى الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة وأرسلوا إلى المؤسسات العقابية أو الإصلاحية المختلفة، كما لا حظ أن هذه الدراسات تشير بوجه خاص، أيضا، إلى بطالة هؤلاء المنحرفين قبل ارتكاب الجريمة أو عدم كفاية الدخل سواء له أو لأسرته في حالة الجنوح، هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى، فإن غالبية الدراسات الايكولوجية التي تناولت مناطق الجنوح عززت هذا الرأي، حيث أظهرت زيادة معدلات الجريمة والجنوح في مثل هذه المناطق التي لا شك تتسم بفقر اقتصادي كبير (190 - 189 ¨1949 ¨Sutherland)

وقد كشفت دراسات » دي فيرس « الباحث الإيطالي عن أن المجرمين المحكوم عليهم من أبناء الطبقة الفقيرة يصل إلى (٩٠ ٪) من مجموع المحكوم عليهم، في حين أن نسبتهم إلى أبناء كل الطبقات لا تتعدى (٦٠ ٪) فقط. وقد قامت دراسات اقتصادية لاختبار صحة هذه الفرضيات، واعتمدت هذه الدراسات على نوعين من المعلومات، وهما الإحصاءات الجنائية، وتشتمل على بيان عدد الأشخاص المقبوض عليهم عن جرائم مختلفة، وبيان من أدين منهم من قبل المحاكم، وعدد من يرسل منهم لقضاء مدة محكوميته في السجون أو المؤسسات الإصلاحية. وغالباً ما تشير هذه الأحصائيات الجنائية إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للمجرمين بشكل عام، مما يعني أن جميع المجرمين ينتمون إلى طبقة اقتصادية متدنية، أما النوع الأخر من المعلومات فهي التي تعتمد على المعلومات المتحصله نتيجة الدراسات الأيكولوجية، التي تناولت عدداً قليلاً من

المدن والمناطق الجغرافية، وأظهرت أن هناك مناطق إجرامية معينة، تتميز بمستوى اقتصادي متدني بالنسبة إلى غيرها من المناطق الأخرى.

وخلصت تلك الدراسات إلى أن الانحراف ظاهرة مرتبطة بالفقر وبالأحياء المتخلفة التي يسكنها أبناء الطبقات الدنيا (السمالوطي، ١٤٠٣ ، ٢٤٥-٢٥٣).

ويفترض هذا الاتجاه، أن هناك ارتباطاً بين السلوك الجانح والأحوال الاقتصادية المختلفة، مثل المستوى الاقتصادي للفرد بوجهيه الفقر، والغنى، أو ارتباطه بالبطالة أو خروج المرأة إلى العمل، أو تشغيل الأحداث... وغيره من الأحوال الاقتصادية المختلفة.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الفقر عامل لا يمكن إغفاله في رفع معدلات الجنوح خاصة جنح الأموال، وهذا ما أكده كل من «نيسفورو Niceforo» و«بوسكو Bosco» في ايطاليا، و«كور Corre» في فرنسا، و«بوث Both» في انجلترا، و«بار ميلي Barmelee» في الولايات المتحدة الأمريكية (عبيد، ١٩٨٥ ، ١٧٦).

وقد كان تبرير أصحاب هذا الاتجاه بخصوص كون السلوك الجانح يصدر من أغلبية أفراد المجتمع ذوي المستويات الاقتصادية المنخفضة، أنهم أكثر أفراد المجتمع معاناة في سبيل توفير مطالب الحياة الأساسية، إذ عن سوء الحالة الاقتصادية ينتج حرمان الأولاد من أسباب اللعب والتسلية في المنزل، وخروجهم إلى الشوارع وقضاء الوقت وقتله، والاختلاط بكثير من رفاق السوء. كما أنه قد يرغم الأطفال على ترك مقاعد الدراسة ودخول معترك الحياة العملية في سن مبكر لكسب القوت أو مساعدة الأب في كفاحه من اجل أسرته، ونتيجة لهذا تتفشى الأمية بينهم فيشبون جهلاء لا يقدرون على تمييز ألنافع من الضار والخير من الشر، والفضيلة من الرذيلة، وبذلك يكونون ا لقمة سائغة لتيار الانحراف والجنوح الجارف الذي يؤدي بهم إلى حظيرة الجريمة (خفاجي، ١٩٧٧ ، ١٣٧).

مما سبق يتضح أن أنصار هذا الاتجاه يعتقدون بأن الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة الفقيرة قد يقدمون على ممارسة بعض الأفعال الجانحة، وذلك بسبب ما يتعرضون له في حياتهم من ظروف معيشية قاسية، فهم لا يحصلون على متطلبات الحياة الأساسية مما

يجعلهم يعيشون في ظروف اجتماعية ونفسية سيئة تجعلهم يقدمون على الفعل الجانح مثل السرقة و النهب والاختلاس . . . الخ ، من اجل تأمين بعض مطالب الحياة .

ورغم كل ماسبق ذكره بشأن ربط الفقر بالسلوك الجانح ، أو بعبارة أخرى ربط السلوك الجانح بالفقر ، يجب ألا نقر أو نسلم بأن الفقر يشكل عاملاً رئيساً لارتكاب السلوك الجانح ، بل هو في أحسن الأحوال عامل متفاعل مع عوامل أخرى تؤدي إلى السلوك الجانح . ومما يؤيد ذلك أن هناك ملايين الفقراء يسلكون الطريق السوي ، بل ويستنكرون السلوك الجانح تماماً . إضافة إلى أن السلوك الجانح منتشر بين أفراد الفئة الاقتصادية ذات الدخل المرتفع ، ولكن واقع الإحصائيات لا يثبت ذلك ، نظراً لمقدرة أفراد هذه الفئة على عدم الوصول إلى أقسام الشرطة ، وبالتالي عدم المثول أمام العدالة بسبب ما تتمتع به أسرهم من قوة ونفوذ .

ولعلنا نستنتج مما تقدم أن الفقر لا يكون عاملاً مباشراً بحد ذاته في السلوك المنحرف أو الجريمة ، ولكنه يولد ـ على الأقل ـ حالات اجتماعية وفردية تساعد على دفع الفرد إلى ارتكاب السلوك المنحرف أو الجريمة . أي بمعنى أن عامل الفقر إلى جانب غيره من العوامل الأخرى قد يؤدي بالفرد إلى السلوك المنحرف . وهذا بدوره يقودنا إلى حقيقة ما ذهب إليه كثير من العلماء في التأكيد على ضرورة الأخذ بتعدد العوامل عند تفسير السلوك المنحرف .

ومهما يكن من شأن الاختلاف حول العامل الاقتصادي ، فأن الثابت ما ذهب إليه خفاجي من أنه لا يجب التقليل من قيمته كأحد أبرز العوامل المؤدية إلى الانحراف إلى جانب العوامل الأخرى ، ولا شك أن الحالة الاقتصادية لها أثار اجتماعية من شأنها أن تساعد على انحراف الأحداث . ومن هذه الآثار أن الحالة الاقتصادية السيئة تدفع بالأم إلى العمل وترك رعاية أطفالها الذين قد يتعرضون للانحراف من جراء غيابها . وقد أثبتت الدراسات والبحوث الاجتماعية علاقة خروج الأم من المنزل لفترات طويلة إلى ترك الأطفال لدراسة في سن مبكرة ، فضلاً عن أن الحالة الاقتصادية المتدنية للأسرة تحول دون

تلبية الحاجات الضرورية لأعضائها مما قد يدفع البعض منهم إلى إشباعها بطرق غير مشروعة (خفاجي، ١٩٧٧ ، ١٢٧).

كذلك أثبتت بعض الدراسات تأثير العامل الاقتصادي على الأسرة حيث تعتمد الأسرة على عدد من المقومات الأساسية للقيام بوظيفتها الاجتماعية ودون توافرها يصعب عليها القيام بهذه الوظائف. ويعتبر العامل الاقتصادي أحد أهم هذه المقومات، فإن أية عوائق أو مشكلات اقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى عدم استقرار الأسرة وعدم تماسكها، فقد تبين أن قدرة الأسرة على القيام بالتوافق الضروري دون حدوث أضرار كثيرة للعلاقات الشخصية المتبادلة، يتوقف على درجة ارتباط أعضاء الأسرة بمستوى معيشي معين. تقول «كومارفسكي Comarofexy » إن قدرة الرجل وحقه في مباشرة دورة كزوج قد تتوقف على نجاحه في القيام بدورة كعائل للأسرة، وإن فشله في هذه المهمة قد يعرضه لأن يفقد احترامه لنفسه واحترام أعضاء الأسرة له (حسن، ١٩٨١ ، ٦٩). وقد أناط الإسلام مهمة النفقة بالرجل وأوجب عليه الإنفاق على زوجه وأولادة بحسب قدرته. وتعرف النفقة بأنها: الطعام والكسوة والسكن (شلبي، ١٩٧٧ ، ٤١٧). ودليل ذلك من القرآن في قوله تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ (سورة النساء، الآية: ٣٤)، أي بالإنفاق عليهم والكسوة والسكن (السعدي،١٤١٨ ، ١٤٢). ومن السنة ما رواه الترمذي عن سليمان بن عمرو بن الأحوص قال: «ألا واستوصوا بالنساء خيراً» إلى قوله ـ ﷺ ـ، «وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» (الترمذي ١٤٢٠ , ٢٨٢). وأما نفقة الأبناء فإن ما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله ـ ﷺ ـ، فقالت: «يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بُني إلا ما أخذت من ماله بغير إذنه فهل علي من ذلك جناح»؟ فقال: «خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك» (البخاري ١٤١٠ ،١٢٢).

وتتمثل الآثار الاقتصادية على الأسرة في أن عدم كفاية الدخل يترتب علية عدم إشباع الحاجات الضرورية للأسرة من غذاء وكساء ومأوى، وتعليم وعلاج ومشاركة

اجتماعية، ومع توالي انخفاض الدخل يستمر الشعور بالحرمان، مما يؤدي إلى نشوء مشكلات أسرية تنعكس أثارها على أفراد الأسرة، ولاسيما من لا يملكون القدرة على تحمل الحرمان، وفي مقدمتهم الأحداث الذين يتأثرون مباشرة بانخفاض دخول أسرهم، إضافة إلى تباين الدخول في المجتمع، حيث يجدون أقرانا لهم يتمتعون بكافة الاحتياجات في حين أنهم محرومون منها، مما يولد لديهم شعوراً سلبياً يدفعهم إلى تعويض حرمانهم بأساليب غير مشروعة (إبراهيم ١٤١١ ، ١٦٦) .

ومما يترتب على عدم كفاية دخل الأسرة، إثارة المشكلات الأسرية التي غالباً ما تعود إلى أسباب مادية، والمشكلات الأسرية ذات مدلول واسع تشمل الخلافات في الرأي وكثرة المشاحنات، وقد تمتد لكي تصبح سبباً في الانفصال بين الزوجين. وقد ذهب «مرسي» إلى أن هذه المشكلات التي أسماها الشقاق الاجتماعي «تؤدي إلى انفصام العلاقات الأسرية بالرغم من وجود الأبوين، وأنها أشد قوة وأكبر أثراً من أي عامل أخر» (مرسي، ١٤١٦ ، ١٤٩) .

وقد أثبتت الكثير من الدراسات الاجتماعية مدى خطورة المشكلات الأسرية وما تؤدي إليها من التصدع الأسري، فقد ذهب حجازي، إلى أن العوامل الأسرية التي ساهمت بدفع بعض الأحداث في لبنان إلى طريق الانحراف تتمثل في الأتي:

أ- تصدع الأسرة وتفككها سواء عن طريق الطلاق، أو تعدد الزوجات، أو الهجر ، أو الموت.

ب- العوز الذي يدفع الأم إلى ترك المنزل بحثاً عن القوت وترك الأطفال مهملين دون رعاية.

ج- اضطراب تكوين الأسرة وفقدانها الانسجام والتفاهم والتماسك (حجازي، ١٩٧٥ ، ٤٠).

ومما يترتب عليه، أيضا، خروج الأم للعمل وترك أبنائها دون رعاية، الأمر الذي يؤدي إلى خروج هؤلاء الأبناء من المنزل ومخالطة رفاق السوء وهذا ما يؤدي بدوره إلى

الانحراف . أيضاً قلة الدخل يدفع بعض الأسر إلى السكن في أحياء سكنية غير ملائمة صحياً ومزدحمة بالسكان وضيقة ، نظراً لأن السكن المزدحم لا يتيح الاحتفاظ بمستوى مقبول من الحشمة في المعاملة بين أفرادها ، كما أن ضيق المنزل يبيح للأطفال فرص الاطلاع المبكر على العلاقات الجنسية وما ينتج عن ذلك من شغل لأذهانهم وتخيلاتهم التي تساعد على وقوعهم في مشاكل واضطرابات نفسية وجنسية تؤثر في سلوكهم العام (حسون ، ١٤١٥ ، ٥٥) .

ويذهب حسن ، إلى أن فشل الأسرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يوجد صراع بين أعضائها من جانب وبين البيئة الخارجية من جانب أخر ، وينتج عن هذا الصراع أربعة أنواع من التصرفات : العدوان ، والنكوص ، والجمود ، والاستسلام (حسن ، ١٩٨١ ، ٦٧) .

أما العدوان فيبدو في حاجة الأسرة للقيام بعمل معين في ظروف مؤلمة ، ويستهدف هذا الفعل مقاومة هذه الظروف أو تجنبها أو التكيف معها ، وعندما تفشل في ذلك ، فإن هذا الإحساس بالفشل يترجم بصورة قلقل أو خوف ينتاب أفراد الأسرة ، مع ظهور اتجاهات عدوانية في الأسرة يمكن ملاحظتها بسهولة ، عندما يزداد الشجار والخلافات بين الأسرة أو يأخذ صورة نقد تجاه رب الأسرة ، أو يزداد الاحتكاك بين الأسرة وجيرانها أو ترديد الشكوى المستمرة .

وأما النكوص ، فيتمثل في أن تلجا ألأسرة إلى حل مشكلاتها بطريقة طفيلية ، ومن مظهرها الاعتماد على الاقتراض والإسراف في المطالب دون أدنى تقدير لموارد دخل الأسرة ، أو الاعتماد على الأقارب والجيران ، مع الشعور بالغيرة الشديدة لغيرها من الأسر التي تتمتع ببعض المميزات الاقتصادية مع أفراط في حساسيتها .

أما الجمود ، فيبدو في استمرار الأسرة في أتباع سلوك معين من التصرفات ، وعدم القدرة على إيجاد حلول ايجابية لمشكلاتها . وعدم تخليها عن العادات والتقاليد التي تدعو إلى الإسراف ، والاهتمام ببعض المظاهر الاجتماعية تقليداً للآخرين ، ومع مرور

وقت طويل على هذا الصراع وهذه الأحاسيس يولد لديها نوع من اليأس والاستسلام، يتحول تدريجياً إلى كراهية تنعكس على الأسرة ذاتها وتزعزع الثقة في نفسها وينتهي بها الأمر إلى الانطواء.

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة بين الجنوح والبطالة، فعدم توافر عمل للأفراد يدر عليهم دخلاً يفي بمطالب الحياة، زد على ذلك وفرة أوقات الفراغ القاتلة لدى الفرد العاطل عن العمل، تجعلهم أكثر عرضة للانزلاق في دروب الجنح والجرائم.

وعلى ما يبدو أن هناك نوعين من البطالة:

النوع الأول: هو حصيلة أزمة اقتصادية أو صناعية عابرة أو حالة، بالبلد تؤدي لنقص فرص العمل ويصبح الإنسان من جرائها عاطلاً عن العمل دون أن يكون قد تسبب في ذلك. ومثل هذا الوضع يعالج إجمالا في البلدان الراقية عن طريق صناديق التعويضات المتنوعة؛ حتى لا يضطر الفرد إلى الانصراف نحو الجنوح والجريمة. أما في البلدان النامية حيث لا تتوافر مثل هذه الخدمات، فقد يؤدي الأمر ببعض العاطلين عن العمل إلى الانزلاق في مهاوي الجنوح والإجرام، وذلك بالقدر الذي يكون الاستعداد النفسي مهيئاً لدى الفرد لمثل هذا السلوك.

النوع الثاني: هو حصيلة تصرف الفرد نفسه، وهذا التصرف متنوع الأشكال والأسباب منها: أن يكون الفرد غير مؤهل أو مدرب لأي أعمال معينة أو غير مواظب على عملة، أو بسبب مرضه أو إصابته بعائق معين يمنعه من مزاولة عملة. ويكون للبطالة في مثل هذه الحالات أثار اجتماعية ونفسية واقتصادية سلبية على الفرد وعلى المجتمع معاً. فقد تكون سبباً في شعور العاطلين عن العمل بضيق وألم نفسي يولد إحساساً بالنقص ينعكس على علاقاتهم الاجتماعية، وبالتالي يؤثر على سلوكهم في المجتمع (العوجي، ١٩٨١، ٤٢٦، ٤٢٧).

وقد ربط أنصار هذا الاتجاه أيضا، بين تشغيل الأحداث وبين الجنوح، حيث أكدوا أن الحدث إذا اتجه إلى العمل في سن مبكرة قد يكون عرضة للجنوح بدرجة كبيرة. فالعمل

في سن مبكرة قد يحرمه من مواصلة الدراسة، وقد يعرضه لمخاطر صحية واجتماعية ونفسية جسمية نتيجة عدم توافر الخبرة الكافية لدية، بالإضافة إلى عدم تقديره للمسؤولية الملقاة علية حق قدرها، كذلك فإن احتكاكه بأفراد يكبرونه سناً في محيط العمل قد يعرضه إلى تعلم سلوكيات لا تتفق مع المعايير والقواعد السائدة في المجتمع، كما قد يكون عرضة لأن يكون أداة منفذه للقيام ببعض الأعمال الجانحة من أجل الحصول على بعض الأموال بطريقة غير مشروعة، وذلك بإيعاز من جماعات إجرامية داخل محيط العمل أو خارجة، تستغل كون الحدث في سن تؤهله في حال القبض علية لأن يحاكم في محاكم خاصة تكون عقوبتها مخففة، وبذلك تحقق هذه الجماعة مآربها وغاياتها الإجرامية عن طريق الحدث.

كذلك حاول أنصار هذا الاتجاه ربط الجنوح بخروج المرأة للعمل، حيث برروا ذلك بكون الأم ملقاة عليها تبعات اجتماعية كبيرة تجاه أطفالها، فهي تتحمل الجزء الأكبر في عملية التوجيه والتنشئة الاجتماعية للأطفال، بالإضافة إلى غرس القيم والفضائل في نفوسهم، لذا فإن خروجها للعمل ربما يضعف وظيفتها الأساسية تلك، وبالتالي يضعف الإشراف والتوجيه الأسري على الأطفال، مما يؤدي إلى تهيئة الظروف والأحوال لقيام الأطفال بأعمال منحرفة قد تؤدي بهم إلى الجنوح فيما بعد.

٢ ـ ٢ ـ ٢ الغنى وعلاقته بالسلوك المنحرف

يقصد بالغنى ارتفاع مستوى الأسرة الاقتصادي. وكما لا حظنا سابقاً، فقد حاول بعض العلماء إرجاع السلوك المنحرف إلى الفقر، ولكن تزايد معدلات الجريمة والانحراف أثناء الرخاء الاقتصادي لفت النظر إلى وجود ظروف معينة ترتبط بالأحوال الاقتصادية المرتفعة أو الثراء تلعب دوراً في ظاهرة الانحراف.

ولقد أنكر العالم الإيطالي «جار وافلو Garoaflo» أن يكون البؤس والفقر سبب الانحراف، وأشار إلى أن الانحراف مهما كانت صورة، فإنه موجود في جميع فئات المجتمع الفقير منها والثري.

ويرى«بوجن Bogen» أن التفكك الأسري الذي يظهر في فترات الرخاء والرفاهية الاقتصادية يساعد على الانحراف والجريمة، ففي هذه الفترات تكثر الأعمال وتتدفق النقود بغزارة، وتشتغل النساء فيبتعدن عن المنزل، ويضعف الإشراف على الأطفال، ويكون الآباء والأطفال بعيدين عن المنزل، بل وعن بعضهم البعض، وتبدو العلاقة الأسرية ضعيفة جداً (خفاجي، ١٩٨١ ، ١٤٠ ، ١٤١).

ومن الباحثين الذين انتقدوا بشدة ربط الانحراف والجريمة بالفقر العلامة » سذرلاند « الذي أشار إلى أن الجريمة ترتبط بالثراء وبالمكانة الاجتماعية أكثر من ارتباطها بالفقر والعسر الاقتصادي (Sutherland, 1949, 382) .

أما دراسة حسن الساعاتي، فقد أظهرت أن الثراء له أثاره في السلوك الانحرافي، فقد تبين له أن (٢٣ ٪) من الأحداث المنحرفين أتوا من اسر غنية باعتبارها لا تحتاج إلى نوع من أنواع المساعدة (الساعاتي، ١٩٥١ ، ١٣٥).

وختاماً نقول بإن الإسلام قد رسم الحياة الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية على نحو يوفر تأمين مطالب الإنسان واحتياجاته الأساسية، كما أهتم بالتكافل الاجتماعي وجعله مسؤولية المجتمع وذلك من خلال الصدقة أو فرض الزكاة، يقول تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقةً تطهرهم وتزكيهم بها . . .﴾ (التوبة١٠٣)، وهذه الآية تؤكد على اهتمام الإسلام بإقامة نظام اقتصادي سليم يوفر لكل أفراد المجتمع حياة كريمة تقيهم من العوز والاحتياج، وتوفر لهم المساعدة حينما يحتاجونها.

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه يمكن القول إن الفقر والغنى من العوامل التي يكون لهما تأثير على السلوك المنحرف. فالفقر الذي يؤدي إلى حرمان الطفل من الحصول على بعض الضروريات قد يدفعه إلى ارتكاب السلوك المنحرف. كما أن الثراء له أثره على السلوك المنحرف لا سيماً انه يمكن أن يرتبط بالتفكك الأسري الذي يظهر في فترات الرخاء والرفاهية الاقتصادية.

٢ ـ ٣ الدراسات السابقة

اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات في مجال ظاهرة العود والعوامل المؤدية إليه، والتي في مجملها تسلط الضوء على الصفات الاقتصادية التي تميز الأحداث العائدين عن غيرهم من الأحداث المنحرفين لأول مرة، لهذا فإن الدراسات السابقة هنا تأخذ جانبين:

الجانب الأول: الدراسات المتعلقة بانحراف الأحداث.

الجانب الثاني: الدراسات المتعلقة بالعود إلى الجريمة والانحراف

وقد قام الباحث بترتيب هذه الدراسات من الأقرب صلة بالدراسة الحالية إلى الأبعد، ثم قام الباحث بالتعقيب على تلك الدراسات موضحاً مدى استفادته منها.

٢ ـ ٣ ـ ١ الدراسات المتعلقة بانحراف الأحداث

دراسة مركز أبحاث الجريمة بوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية (١٩٩١ م)

موضوع الدراسة: **جنوح الأحداث ومحدداته في المملكة العربية السعودية**

وقد هدفت الدراسة إلى:

أ ـ تحديد العوامل المؤدية إلى جنوح الأحداث في المملكة العربية السعودية

ب ـ معرفة بعض الفروق الاجتماعية بين خلفيات الأحداث الجانحين وغير الجانحين في المملكة العربية السعودية.

ج ـ تعريف القراء في المملكة العربية السعودية لطبيعة جنوح الأحداث بصورة عامة، وبالمشكلات التي يواجهها الدارسون للظاهرة.

د ـ استيضاح أراء بعض المواطنين حول ظاهرة الجنوح وأسبابها.

هـ ـ وضع التوصيات للمساهمة في عمليات مقاومة انتشار الظاهرة في المملكة.

وقد شملت العينة (١٢٤٣) حدثاً تراوحت أعمارهم بين (١٢ ـ ١٩) سنة وقسمت العينة إلى عينة تجريبية وهم نزلاء جميع دور الملاحظة والتوجيه في الفترة من ٢٤ / ٣ / ١٤٠٦هـ إلى ١٠ / ٦ / ١٤٠٦ هـ وكان عددهم (٧٤٣) حدثاً والعينة الضابطة تم اختيارها من مدارس كائنة بمدينة الرياض وعددها (٥٠٠) حالة، واستخدمت الدراسة استبانة شاملة لحوالي مئة عامل وقسمت هذه العوامل إلى ستة أقسام عريضة شملت النواحي الشخصية والأسرية والمدرسية والعلاقات مع الأصدقاء والجيران.

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

أ ـ الأحداث العاديون أكثر التصاقاً بالأسرة والمجتمع من الأحداث الجانحين.

ب ـ حجم أسر الأحداث الجانحين أكبر من حجم الأسر العاديين.

ج ـ يعاني الأحداث الجانحون من اختلال صحي أكثر من الأحداث العاديين.

د ـ أظهرت الدراسة أن مهن أولياء أمور الأحداث الجانحين أدنى مرتبة من أولياء أمور الأحداث العاديين.

هـ ـ أكثر من (٧٥٪) من أسر الأحداث الجانحين دون المستوى الاقتصادي الجيد، ويقابلها من أسر الأحداث العاديين ما نسبته (٤٠٪).

و ـ كشفت الدراسة أن الأمية تنتشر بشكل حاد بين أباء وأمهات الأحداث الجانحين، في حين ترتفع نسب مستوى التعليم الثانوي والجامعي بين أولياء أمور الأحداث العاديين مقارنة بأولياء أمور الأحداث الجانحين.

ز ـ كشفت الدراسة أن مكان الالتقاء مع الأصدقاء بالنسبة للأحداث الجانحين هو الشارع ثم النادي ثم منزل الحدث، أما العاديون فالنادي أولاً ثم الشارع ثم منزل الحدث.

ح ـ يقضي الأحداث الجانحون فترات زمنية أطول مع أصدقائهم مقارنة بالأحداث العاديين، وحسب مفهوم المخالفة فإن الأحداث العاديين يقضون فترة أطول مع أسرهم من الأحداث الجانحين.

ط ـ الأحياء التي تقطنه أسر الأحداث العديين أرقى بكثير من الأحياء التي تقطنها أسر الأحداث الجانحين .

ي ـ تمثل النماذج الرياضية النموذج البطولي لدى المجموعة الجانحة .

دراسة يحيى ساعد البلادي (١٩٨٩ م)

موضوع الدراسة : **الأحداث الجانحون وتوافقهم النفسي دراسة ميدانية بدار الملاحظة الاجتماعية بجدة**

وقد هدفت الدراسة إلى :

أ ـ التعرف على مدى توافق الحدث مع نفسه ومع مجتمعة .

ب ـ إعداد برنامج إرشادي مقترح لتعديل سلوك الجانحين وتحقيق التوافق النفسي لدى الأحداث الجانحين نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية .

ج ـ تقديم وسائل الوقاية والعلاج للتخلص من الظاهرة والتقليل من خطورتها من خلال التوصيات .

وقد كانت عينة الدراسة من الأحداث الجانحين والمودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بجدة والذين حقت عليهم عقوبة الحجز بالدار لارتكبهم جرماً مخالفاً للأنظمة ومخالفاً لشرع ، وكان عددهم (١٠٠) حدث تتراوح أعمارهم من (١٣ ـ ١٨) سنة .

وقد توصل الباحث لمجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

أ ـ إن سوء توافق الفرد مع نفسه وبيئته يؤدي إلى الجنوح ويخرجة عن الإطار القيمي للمجتمع .

ب ـ أظهرت الدراسة أن الأحداث الجانحين بدار الملاحظة الاجتماعية لسوء توافقهم النفسي ، والبيئي أصبحوا يعانون الاضطراب النفسي والشعور بعدم الأمان ، ويعبر سلوكهم عن سوء التكيف والشعور بالخوف وعدم الارتياح والتوتر الانفعالي ، حيث أشارت نتائج البحث إلى أن (٨٩ ٪) من أفراد العينة يعانون من الاضطراب النفسي

والشعور بعدم الأمان، ويعانون من سوء التكيف والشعور بالخوف والقلق النفسي

ج- وجدة فروق ذات دلالة أحصائيه عند مستوى (٥ ٪) في التوافق النفسي نتيجة اختلاف المرحلة العمرية للأحداث الجانحين المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بجدة لصالح الأحداث الأكبر سناً ممن هم في المرحلة العمرية (١٦ - ١٨).

د- وجدت فروق ذات دلالة أحصائيه في التوافق النفسي للأحداث الجانحين المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بجدة عند مستوى (١ ٪) نتيجة اختلاف نوع الفعل الذي قام به الحدث الجانح.

دراسة الحوسني (١٤١٥ هـ)

موضوع الدراسة: **علاقة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة بانحراف الأحداث**

وقد طبقت هذه الدراسة على جميع الأحداث المودعين بوحدتي الرعاية الاجتماعية الشاملة للأحداث في كل من إمارة أبوظبي وإمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء فترة إجراء الدراسة الميدانية، وبلغ مجموعهم (٣٩) حدثاً وأشارت أهم نتائج البحث إلى أن هناك علاقة بين تعدد الزوجات للأب وانحراف الأحداث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد مرات زواج الآباء من غير الأمهات (١,٨) مرة مقابل (١، ٣) للأمهات، كما دلت النتائج أن انخفاض دخل الأسرة له علاقة بانحراف الأحداث، وهناك علاقة بين طبيعة عمل رب الأسرة ومهنته وانحراف الأحداث، حيث يعمل ٦١,٦ ٪ من مجموع آباء أفراد مجتمع البحث عسكريين في الجيش والشرطة وسائقي سيارات، وبطبيعة الحال هذه الفئة من الآباء لا تساعدهم ظروفهم العملية في الغالب على مراقبة أبنائهم ومتابعتهم، نظراً لقضائهم أوقات طويلة في العمل اليومي، خاصة إذا كان مقر عملهم بعيداً عن مناطق سكنهم، مما يتطلب منهم في كثير من الأحيان الابتعاد عن أسرهم بالأيام، ولا يأتون إلى أسرهم أو سكنهم ألا في إجازة نهاية الأسبوع، ويتطلب الأمر أحياناً في حالات الطوارئ بالنسبة للعسكريين البقاء في المعسكرات لمدد طويلة تتجاوز الأسبوع؛ مما يتطلب منهم الاعتماد على الأم في رعاية الأبناء ومتابعة

شؤونهم اليومية، ولانشغال الأم بتربية الأبناء الأصغر سناً يبقى الأكبر سناً، والذين غالباً ما يكونون في سن المراهقة دون رقابة من الأب، وبالتالي يكونون معرضين للانحراف أكثر من غيرهم ممن يكون آباؤهم متواجدين معهم باستمرار، وقد توصلة الدراسة إلى توصيات أملتها النتائج لهذه الدراسة منها:

أ- على الدولة ممثلة في مؤسساتها المتخصصة أن تولي دور الأسرة وأولياء الأمور عناية خاصة للعمل على مراقبة ومتابعة الأبناء سواء في داخل الأسرة أو المدرسة أو في المؤسسة مكان العمل، وتوفير كافة أساليب الوقاية لهم من الانحراف.

ب- توفير الرعاية الوقائية للأحداث عموما عن طريق تنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة تجنبهم العلل التكوينية والاضطرابات النفسية والاختلاطات البيئية المسببة للانحراف.

ج- علاج العوامل البيئية للانحراف سواء كانت داخل المنزل او خارجة، وشغل أوقات الفراغ والترفية المناسب والرياضة والنشاط الاجتماعي.

د- غرس القيم الدينية في نفوس الأبناء.

هـ- توفير الرعاية الاجتماعية للحدث المنحرف في الأسرة والمدرسة والمؤسسة، واستخدام كافة إمكانيات الخدمة الاجتماعية.

و- توجيه وإرشاد الوالدين وتحميلهما مسؤولية العمل على تجنيب الطفل التعرض للأزمات الانفعالية ومواقف الصراع والإحباط، وتصحيح أساليب المعاملة الوالدية، وأساليب التربية الخاطئه، وأثارها السيئة.

دراسة فائقة (١٩٨٩ م)

موضوع الدراسة: **العوامل المؤثرة على جنوح الأحداث في الكويت**

قد قامت الباحثة بتحديد ثلاثة أهداف لدراستها وهي:

أ- الكشف عن أبعاد العلاقات المختلفة بين العوامل المسببة لجنوح الأحداث وبين تلك المتغيرات الديموجرافية، من حيث السن والجنسية، والنوع، والمنطقة السكنية، وغير ذلك من المتغيرات المطروحة.

ب ـ التعرف على العوامل الحقيقية التي لها علاقة مباشرة بظاهرة جنوح الأحداث في دولة الكويت وبخاصة العوامل الاجتماعية المتصلة بالأسرة أو الجماعات الأخرى الموجودة في المجتمع .

ج ـ الوصول إلى مؤشرات عامة تمكن من وضع الخطط والبرامج والمشروعات التي تحد من تفاقم هذه الظاهرة وانتشارها .

وقد تناولت عينة الدراسة جميع الأحداث المعرضين للانحراف والمنحرفين وشديدي الانحراف والموضوعين تحت الاختبار القضائي وعددهم (٤١٧) حالة .

وقد اعتمدت الدراسة على طريقة المنهج (المسح الاجتماعي الشامل) وكانت أداة جمع البيانات مصممه لأخذ المعلومات من السجلات والأحصائات مباشرة دون الرجوع إلى الأحداث أنفسهم .

وخلصت الباحثة في دراستها إلى عدد من النتائج أهمها:

أ ـ أن الغالبية العظماء من الأحداث تتركز في الأبناء الملتحقين بالمدارس بمراحلها المختلفة ، وخاصة المرحلة المتوسطة حيث بلغت النسبة (٤٦ , ٥ ٪) .

ب ـ كشفت الدراسة أن حوالي نصف الأحداث المبحوثين (عدد ٤٩ , ٦ ٪) تتراوح أعمارهم مابين (١٣ ـ ١٥ سنة)، مما يستدعي الانتباه نحو ضرورة الاهتمام بهذه المرحلة .

و ـ أظهرت الدراسة أن هناك ارتباطاً واضحاً بين المستوى التعليمي للأبوين وبين مشكلة جنوح الأحداث (٤٧ , ٣ ٪) من الآباء أميين ، و(٣٥ , ٧ ٪) يقرئون ويكتبون فقط ، و (٨١ , ٨ ٪) من الأمهات أميات .

ج ـ تبين أن (٧١ ٪) من جملة المبحوثين يعيشون في أسر كاملة التركيب من الناحية الشكلية ـ مما يلفت الانتباه إلى أن عدم التوافق الأسري والتوافق الظاهري الفارغ المضمون يلعب دوراً كبيراً في المشكلة .

د ـ تبين أن (٨٩ , ٤ ٪) من الأمهات هن من ربات البيوت غير الملتحقات بأي عمل ،

وترى الدراسة أن هذه النتيجة تدحض الكثير من النظريات التي ترى أن عمل الأم من أسباب جنوح الأحداث.

هـ-أظهرت الدراسة أن هناك نسبة غير قليلة من الأحداث تعاني ضعفاً في الدخل الشهري للأسرة، مما يؤيد النظرية القائلة بوجود علاقة سببية بين الظروف الاقتصادية السيئة للأسرة وبين احتمال زيادة معدلات جنوح الأحداث.

دراسة ألأسمري (١٩٩٤ م)

موضوع الدراسة: **بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في انحراف الأحداث**

أ - تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى الكشف عن مدى العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية وظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع العربي السعودي. ويتم ذلك من خلال تناول الوضع الأسري المتمثل في-المستوى التعليمي، والمهني، والاقتصادي، بالإضافة إلى أساليب التنشئة والعلاقات التسرية-ومدى علاقة ذلك بسلوك الحدث، وكذلك تناول البيئة السكنية أو الاجتماعية والعلاقات التي يكونها الحدث مع أصدقائه ورفقائه ومدى الأثر الذي تتركه هذه العوامل في توجيه سلوك الحدث.

ب- معرفة دور المدرسة-وخاصة ما يتعلق بالأساليب التربوية والعلاقات الاجتماعية المدرسية-ومدى علاقة ذلك بتكوين السلوك المنحرف لدى الأحداث.

ج-كما تهدف الدراسة من خلال تناول النقاط السابقة إلى التعرف على إشكالية انحراف الأحداث: والوصول إلى مؤشرات عامة تساعد في تقديم الوسائل الوقائية والعلاجية لظاهرة انحراف الأحداث أو الحد منها إلى درجة معينة.

لقد شملت الدراسة كل الأحداث السعوديين المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بمدينة جدة أثناء القيام بالدراسة الميدانية وكان عددهم (١٢٠) حدثاً.

لقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي أو ما يسمى بالمسح الوصفي واستخدمت الاستبيان الذي يضم مجموعة من الأسئلة وأداة المقابلة، والملاحظة، والسجلات.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

أ- أن معظم الأحداث كانوا في الفئة العمرية من (١٥-١٨) سنة بنسبة (٥١,٧ ٪).

ب- أن عدد (٨٦ ٪) من الأحداث المبحوثين من الملتحقين بالمدارس قبل دخول الدار وأن نسبة (٥٠ ٪) منهم بالمرحلة المتوسطة، وهذا يدل على التأخر الدراسي للأحداث وعدم الانتظام بالدراسة.

ج- بينت الدراسة أن معظم الأحداث يعيشون بالمدن بنسبة (٦٩,٤ ٪) كموطن أصلي، وبنسبة (٨١ ٪) كمحل إقامة في الوقت الحاضر . . . وهذه النتيجة تبين اتجاه الحياة من الريف والبادية إلى الحياة الحضرية.

د- توصلت الدراسة إلى أن القائمين على أمر أسر الأحداث هم من الآباء بنسبة (٨٥ ٪)، وهي نسبة كبيرة تدعو إلى التفاؤل وتشير إلى التركيبة التقليدية للأسرة لهذا المجتمع.

هـ- أكدت الدراسة أن نسبة (٣٠,٧ ٪) من العلاقات الأسرية بين الوالدين تتميز بأنه سيئة، وكانت نسبة (٥٣,٥ ٪) من هذه العلاقات تتميز بالعادية أو السطحية.

و- كانت نسبة تغيب الوالد بصفة دائمة عن أسر الأحداث المبحوثين تمثل نسبة (٢٨,٦٥٪)، وكان أكبر أسباب التغيب هو الذهاب إلى زوجة أخرى بنسبة (٢٦,٧٪)، يليه السفر الدائم بنسبة (٣٣,٣ ٪).

ز- توصلت الدراسة إلى أن نسبة الأمية مرتفعة بشكل كبير بين أباء وأمهات الأحداث المنحرفين، فقد بلغت بين الآباء نسبة (٤٣,٨٪)، وبين الأمهات نسبة (٨٠ ٪).

ي- توصلت الدراسة إلى أن معظم اسر الأحداث تسكن البيوت الشعبية بنسبة (٦٤,٢٪)، وكانت فئة المساكن التي تضم من (٣-٤) غرف هي الفئة الغالبة بنسبة (٥٠,٨ ٪).

إيمان بابطين (١٤١٧ هـ)

موضوع الدراسة : **بدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحضر السريع في مدينة الرياض :**

هدفت إلى التعرف على أثر التنمية الاقتصادية التي حدثت في المملكة نتيجة ازدهار عمليات تصدير النفط، وتضخم العوائد المالية ونصيب مدينة الرياض منها، وتحليل العوامل التي ساعدت على الهجرة وأدت إلى سرعة التحضر في مدينة الرياض، وأخيرا هدفت الدراسة إلى طرح القضايا والمشكلات الأساسية (خاصة الاقتصادية) التي أفرزتها عملية التحضر على مدينة الرياض، وقد استخدمت الدراسة المدخل الوصفي الذي يؤكد على ضرورة تكامل الأجزاء بإطار الكل ويدرس الظواهر الاجتماعية والتي منها عملية التحضر باعتبارها عمليات أو أثار لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية وسياسية،. . الخ .

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي (التحليلي) للتنمية الاقتصادية والتحضر في مدينة الرياض، وهذا المنهج يعني بدراسة وفحص العوامل جميعها وخاصة العامل الرئيس المتجلي بعامل التنمية الاقتصادية الذي يؤثر على الظواهر الاجتماعية بهدف الوصول إلى نتائج علمية صادقة، كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل واقع التنمية الاقتصادية وتأثيرها على إحداث عملية التحضر حيث كانت أهم نتائج الدراسة أن التنمية الاقتصادية شكلت عامل جذب قوياً أثر على العمالة الداخلية والخارجية مما كان له عدة أثار منها : الايجابي ومنها السلبي على جميع مدن المملكة وعلى رأسها مدينة الرياض. كما أن مدينة الرياض تعاني من عدة اختلافات توازنية حيث يتركز في الرياض (٨٥, ٢ ٪) من سكان الحضر بالقياس إلى جملة سكان الحضر في نفس المنطقة الإدارية. فضلا عن ازدياد مشاكل الازدحام وحوادث المرور كنتيجة للتحضر السريع، والسكن العشوائي والذي يعتبر أحد المشكلات الاجتماعية المرتبطة ارتباط وثيق بالتحضر، والتي تنعدم فيها عناصر السلامة العامة، وأخيرا وجدت الدراسة أن الجرائم تتزايد بصورة مطردة مع التحضر السريع وخاصة الجرائم الاقتصادية، بالإضافة إلى مشكلة المخدرات والتي وجد أنها بالنسبة للمملكة ترتبط بالتحضر السريع .

٢ ـ ٣ ـ ٢ الدراسات المتعلقة بالعود إلى الجريمة والانحراف

السبيعي (١٤١٧ هـ)

موضوع الدراسة : **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة العينة قوامها (١٥٠ نزيلاً)**

طريقة الدراسة : **ميدانية مقارنة بسجن الدمام بالمنطقة الشرقية**

استهدفت التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجرم العائد وهل يتميز العائد، بهذه الخصائص عن غيره من المجرمين؟ أو تختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمجرم العائد منه عن المجرم لأول مرة ؟ فضلا عن معرفة ما إذا كان لهذه الخصائص تأثير على العود أم لا ؟ وقد توصل الباحث إلى إثبات وجود تفاوت كبير وواضح بين أفراد العينة في شدة ميولهم واتجاهاتهم إلى العود إلى الجريمة، ويعود هذا التفاوت في جزء كبير منه إلى العوامل الاجتماعية والفئات العمريه، وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب العائدين من ذوي المستويات التعليمية المتدنية، ومن غير المتزوجين كما كشفت الدراسة عن أهمية التعليم لدى آباء العائدين وأمهاتهم، كما انتهت إلى أهمية البيئة ومدى تماسك العلاقات الاجتماعية في لعب دور كبير في العود الجرمي، كما تبين وجود ربط بين البيئة الاجتماعية والفيزيقية في المدينة وبين الاتجاه إلى العود إلى الجريمة وممارستها. كذلك توصلت الدراسة إلى الارتباط الطردي بين العائد والجو العام الذي يعيشه داخل الأسرة في ظل ظروف أسرية صعبة. كما خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط عكسي بين العود للجريمة وسكن العائد. وتوصلت الدراسة إلى أهمية دور العامل الاقتصادي في العود للجريمة وكذلك دور صحبة السوء، وانتهت الدراسة إلى أن المجتمع المحلي (الأسرة، المدرسة، المؤسسات الاجتماعية) تتحمل العبء الأكبر من تزايد معدلات العودة للجريمة، وخرج الباحث بتوصيات أهمها : التقليل من انتشار الأحياء السكانية المختلفة والإكثار من النوادي الرياضية والاجتماعية، وإعادة النظر في الوضع الاجتماعي والبيئي القائم في الأحياء الشعبية، ومحاولة التركيز على نوعية البرامج

التي تقدمها وسائل الاتصال المختلفة، وتدعيم دور المسجد في تنمية الوازع الديني والأخلاقي، وتوعية الأسرة بأهمية دورها التربوي اتجاه أفرادها والاهتمام بها وتأمين احتياجاتها الأساسية عن طريق رفع المستويات المعيشية. كما أوصى الباحث بمحاولة أيجاد قواعد قانونية واضحة وصارمة، تتحكم وتبين الفروق بين الحقوق والواجبات مما يؤدي إلى المساواة بين الأفراد والجماعات.

دراسة سعيد الشهراني (١٤١٢ هـ)

موضوع الدراسة: **عوامل العود للجريمة في سجون منطقة الرياض**

وشملت الدراسة عينة كان عددها (١١٥) نزيلاً عائداً في سجون مدينة الرياض وقد هدفت الدراسة إلى معرفة حجم ظاهرة العود في سجون منطقة الرياض ومعرفة العوامل التي تدفع الشخص للعود إلى الجريمة، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها ما يلي:

أ ـ وجود ضعف في المستوى التعليمي لآباء العائدين للجريمة وأمهاتهم، وتدني دخل مهن أباء العائدين إلى الجريمة.

ب ـ أن جرائم العود تكثر في البيئات الحضرية أكثر منها في القروية أو البدوية، وأن أغلب العائدين لهم سابقتان فأقل.

ج ـ أن معاملة غالبية أسر العائدين بعد الإفراج الأول كانت جيدة.

د ـ وجود علاقة بين العود وتدني المستوى التعليمي للعائد.

هـ ـ أن أكثر الجرائم ارتكاباً من قبل العائد عند أول سابقة هي جرائم السكر والجرائم الأخلاقية والمخدرات، كما أشارت إلى أنها أكثر الجرائم للعود الخاص، كما أن جرائم السرقات والمخدرات والمسكرات والأخلاقيات من أكثر الجرائم ارتكاباً عند أخر قضية (الشهراني، ١٤١٢ هـ).

عبد الله السدحان (١٤١٧ هـ)

موضوع الدراسة : **أسباب العودة إلى الجريمة**

وقد تناول فيها جرائم العود لدى الأحداث المنحرفين في المملكة العربية السعودية محاولاً تلمس أبرز الأسباب الدافعة لعودتهم إلى الانحراف مرة أخرى .

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي الارتباطي من خلال المسح الاجتماعي .

وقد أجرى دراسته على عينة قوامها (١٢٣) حدثاً من جميع دور الملاحظة في المملكة العربية السعودية .

وقد توصل في دراسته إلى عدد من النتائج كان من أبرزها :

أ ـ أن العود العام أكثر انتشاراً بين الأحداث العائدين للانحراف من العود الخاص .

ب ـ وجود علاقة إحصائية بين عمر الحدث عند ارتكابه للجنحة الأولى والعود للانحراف مرات أخر .

ج ـ وجود علاقة إحصائية بين البيئة السكنية للأحداث العائدين والعود إلى الانحراف .

د ـ وجود علاقة إحصائية بين وجود إخوة منحرفين للحدث العائد والعود إلى الانحراف .

هـ ـ وجود علاقة إحصائية بين نوعية الجنحة الأولى التي أرتكبها الحدث العائد والعود إلى الانحراف .

و ـ أن نسبة غير قليلة من الأحداث العائدين عانوا من تفكك أسري ، إضافة إلى انخفاض مستوى الوالدين التعليمي .

ز ـ أن الأحداث العائدين يمتازون بالتدني الشديد في المستوى الدراسي قياساً إلى مستواهم العمري .

ح ـ ارتفاع نسبة الأفراد المنحرفين داخل أسر الأحداث العائدين (السدحان ، ١٤١٧ هـ) .

دراسة المجدوب (١٩٦٩ م)

موضوع الدراسة : **المجرمون العائدون**

وتهدف الدراسة إلى :

أ ـ تحديد نسبة العود بين نزلاء السجون المصرية .

ب ـ التعرف على سمات وخصائص العائدين ومقارنة ذلك بخصائص وسمات غير العائدين ، ومن هذه السمات ما يتعلق بالنوع ، والعمر ، والمهنة ، والتعليم ، والدين ، والحالة الزوجية .

ج ـ التعرف على الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعاً بين العائدين وهل يكون العود أكثر في جرائم المال أم في جرائم الأشخاص أم في غيرها من الجرائم؟ وهل يزداد في الجرائم البسيطة كالجنح الخفيفة أم في الجرائم الجسيمة كالجنايات والجنح الشديدة ، وهل يرتكب العائدون أكثر من نوع من الجرائم أو يميلون إلى التخصيص في نوع معين من الجرائم؟

كما أن الباحث يشير إلى أن ثمة هدفاً لم تتناوله هذه الدراسة وهو :

دراسة متعمقة للأنماط المختلفة للعود التي تكشف عنها الدراسة الحالية ، بحثاً وراء العوامل التي تؤدي إلى العود .

وتم اختيار العينة في هذه الدراسة على أساس زمني ، فاعتبرت أن عينة البحث تشمل جميع المحكوم عليهم بأحكام سالبة للحرية الذين يدخلون السجون المصرية تنفيذاً لهذه الأحكام خلال مدة ثلاثة أشهر ابتداء من أول مارس ١٩٦٩ م حتى نهاية مايو ١٩٦٩م .

واعتمدت الدراسة على منهج المسح الشامل عن طريق البيانات الخاصة بالعود بين نزلاء السجون المصرية في إحصاءات مصلحة السجون .

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

أ ـ كشفت الدراسة أن نسبة العود في السجون المصرية تتراوح بين (٤٠ ٪ ـ ٥٠ ٪) وذلك

بالمقارنة بالإحصاءات العلمية، واستناداً إلى ما ورد في بعض البحوث المصرية نتيجة لبعض التحليلات الإحصائية.

ب - أن هناك بعض السمات التي تميز المجرمين العائدين عن غيرهم من المسجونين غير العائدين، وأن هذه الصفات تختلف باختلاف أنماط العائدين.

ج - قد تبين أن عدد نزلاء السجون قد انخفض في عام (١٩٦٨ م) بنسبة (٣٨,٧٪) عما كان عليه سنة ١٩٥٩ م.

د - قد تبين أن أكبر نسبة من النزلاء كانوا من العائدين أو المجرمين لأول مرة هم من مرتكبي جرائم السرقة وبالأخص جنح السرقة، إذ بلغت نسبة العائدين في السرقات المعدودة من الجنح إلى مجموعة العائدين (٢٠,٥٪) ونسبة المجرمين لأول مرة (١٨,٤٪).

دراسة تركي (١٩٦٨ م)

موضوع الدراسة: **سيكولوجية المجرم العائد**

تهدف الدراسة إلى التعرف على علاقة العود إلى الإجرام في بعض سمات الشخصية وما إذا كان المجرم العائد يختلف في السمات عن المجرم لأول مرة وما مدى هذا الاختلاف؟

من الناحية المنهجية استخدم الباحث في دراسته أدوات بحثية مختلفة هي:

أ - الاختبارات النفسية مثل: بردنر واتير للشخصية، استخبار الشخصية متعدد الأوجه، استخبار عوامل الشخصية للراشدين.

ب - الاستمارة الاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة لنتائج من أهمها:

أ - كان الفرض في هذه الدراسة أن المجرمين العائدين سوف يحصلون على درجات أعلى في الانبساط من درجات المجرمين غير العائدين، وكانت النتيجة أن الفرق بين متوسط المجموعتين ليس له دلالة إحصائية ومعنى ذلك أن المجموعتين تختلفان في سمة الانبساط.

ب ـ كشفت الدراسة أن المجرمين العائدين أعلى درجات في الانحراف السيكوباتي من المجرمين لأول مرة.

ج ـ أظهرت الدراسة أنه لا يوجد علاقة بين العود إلى الإجرام وبين تصدع الأسرة.

د ـ كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد علاقة بين العود إلى الإجرام والحرمان من الأم.

هـ ـ كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجرمين العائدين وغير العائدين في العدوانية حيث وجد أن المجرمين العائدين الأكثر عدوانية من غير العائدين.

دراسة عزة الألفي (١٩٨٠ م)

موضوع الدراسة: **شخصية المجرم العائد في ضوء بعض العوامل السيكولوجية والاجتماعية**

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على بعض العوامل السكولوجية والاجتماعية المكونة لشخصية المجرم العائد، حتى يتم وضع المعايير الوقائية اللازمة من جهة، وأساليب العلاج التي من شأنها أن تساعد المجرم العائد في التوافق مع المجتمع أو الاندماج فيه والمشاركة في سيرته عملاً وإنتاجا من جهة أخرى.

واستلزمت طبيعة هذه الدراسة سواء من حيث الظاهرة التي قامت الباحثة بدراستها أم من حيث المنهج التجريبي الذي استخدم أساسا بها على أن تضم عينة البحث (١٦٠) حالة مابين مجموعة تجريبية من مجرمي عائدين، ومجموعة ضابطة من الأسوياء.

واستخدمت الباحثة المنهج التجريبي في دراستها بالإضافة إلى أدوات بحثية مختلفة هي: اختبار تكملة الجمل الإسقاطي، اختبار تفهم الموضوع، الطريقة الإسقاطية، كما استخدمت الباحثة استمارة المقابلة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

أ ـ ظروف تتعلق بالتنشئة والصحة.

ب ـ لم تظهر الدراسة علاقة بين إهمال الوالدين في الطفولة الناتج عن كثرة الخلافات بين

الوالدين وانفصالهما وبين العود للجريمة عدا بعض الحالات الخاصة .

ج ـ ليس هناك علاقة بين الحرمان بين الوالدين أو أحدهما في الطفولة وبين العود إلى الجريمة .

د ـ هناك علاقة بين القسوة المستخدمة في أسلوب التربية وبين العود للجريمة .

هـ ـ لم تظهر الدراسة علاقة بين الإسراف في التدليل المستخدم في أسلوب التربية وبين العود إلى الجريمة .

و ـ هناك علاقة بين ضغط الفقر وبين العود إلى الجريمة .

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة القائمة

باستعراض الدراسات السابقة نجد أن معظمها أشارت في أهدافها ـ سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ إلى محاولة التعرف على الأسباب وراء ارتكاب الحدث للسلوك المنحرف أو العود إليه ، ومن ثم البحث في الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها الحد من انتشار هذه الظاهرة والوقاية منها ، وهذا كهدف عام لا تختلف دراستنا الحالية عنه في هذه الدراسات ، إلا أن دراستنا الراهنة تتميز بالتركيز على العامل الاقتصادي الذي أدى بفئة معينة إلى العود إلى الانحراف ، وهم الأحداث الذين يعودون إلى الانحراف بعد أن تلقوا قدراً من الرعاية الاجتماعية داخل المؤسسات الإصلاحية ، حيث لم تتطرق الدراسات السابقة لهذا الجانب .

وقد أشارت دراسة السبيعي (١٤١٧ هـ) الموسومة بـ(الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة) إلا أن هناك هدفاً لم تتناوله دراسته وهو البحث وراء العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة والانحراف ، وهذا أحد الأهداف الرئيسة لدراستنا الراهنة كما تتفق الدراسة الراهنة ، مع دراسة سعيد الشهراني (١٩٩٢ م) من حيث تناول عوامل العود ، ألا أن هذه الدراسة تركز على الفئات الذين يرتكبون الجريمة الكبرى ، بينما الدراسة الراهنة تركز على ظاهرة العود لدى الأحداث في مجتمع البحث .

أما من حيث المناهج والأدوات، فقد تعددت المناهج والأدوات التي استخدمتها تلك الدراسات، وتتفق الدراسة الحالية مع بعض تلك الدراسات من حيث المناهج والأدوات.

وبصفة عامة فإن الدراسة الحالية تتناول ظاهرة العود إلى الانحراف بين الأحداث في عينة البحث، وتجدر الإشارة إلى أن الباحث قد استفاد من تلك الدراسات في تحديد أهداف دراسته وصياغة فروضها.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

٣ ـ ١ منهج الدراســـــة.

٣ ـ ٢ المجتمع الأصلي للبحث والعينة.

٣ ـ ٣ أداة الدراســـــة.

٣ ـ ٤ صدق وثبات أداة الدراســة.

٣ ـ ٥ إجــراءات تطبـيق الدراسـة.

٣ ـ ٦ أســاليب المعالجة الإحصائية.

٣ ـ ٧ حـدود الدراســـة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة. كما يتطرق لبناء أداة الدراسة والإجراءات التي تم اتباعها للتحقق من صدقها وثباتها. ويبين كيفية تطبيق الدراسة ميدانياً. وأخيراً يوضح أساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة بيانات الدراسة، وحدود الدراسة.

٣ ـ ١ منهج الدراسة

يعد الكشف عن أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف هو الهدف الرئيس لهذه الدراسة، وهذه الدراسة تتبع المنهج الوصفي السببي المقارن، وتهدف أساساً إلى محاولة الإجابة على تساولات الدراسة.

ويعد المنهج الوصفي السببي المقارن هو المنهج السائد والمتبع لهذا النوع من الدراسات. ووفقاً لذلك فقد اعتمد الباحث على الدراسة المقارنة التي تعتمد على وصف الظاهرة، ومعرفة العلاقة المتبادلة بين الحقائق مما ييسر فهمها وتفسيرها؛ بغرض الوصول إلى نتائج علمية ومفيدة وتفسيرات صادقة، وذلك فيما يتعلق بالكشف عن أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف، وبعد الدراسة المقارنة تم تحليل الفروق بين المتغيرات.

٣ ـ ٢ المجتمع الأصلي للبحث والعينة

يتمثل المجتمع الأصلي للبحث وعينة الدراسة هذه في الأحداث العائدين للانحراف، أي الذين كرروا ارتكاب السلوك المنحرف وعادوا مرة أخرى إلى دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، والذين بلغ عددهم لحظة إجراء الدراسة (٤٦) عائداً، وتجدر الإشارة إلى أن مجتمع البحث لم يكن في ثبات دائم بسبب خروج بعض الأحداث الذين انتهت

قضاياهم ودخول البعض الأخر بسبب قضايا جديدة، وقد استبعد الباحث من الدراسة بعض الحالات التي لم تتوفر عنها معلومات وافية، ولقد قام الباحث بدراسة شاملة لجميع النزلاء العائدين من خلال طريقة الحصر الشامل، وفي ضوء ذلك ذكر (عبد الباسط محمد حسن) في كتابة أصول البحث الاجتماعي «إن من مزايا طريقة الحصر الشامل أن الباحث يستطيع تجنب أخطاء التعميم التي تنتج من أستخدام بيانات مأخوذة من جزء من المجتمع في الحكم على المجتمع كله، رغم أن هذه الطريقة كثيرة التكاليف وتحتاج إلى وقت طويل وإمكانيات طائلة قد لا تتوفر كلها أو بعضها للباحثين».

ولما كان عدد الأحداث العائدين للانحراف المودعين في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض مناسباً لاستخدام طريقة الحصر الشامل، فقد قام الباحث بعمل حصر شامل بعدد الأحداث الذين كرروا ارتكاب السلوك المنحرف من واقع سجلات وملفات الأحداث الموجودة في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، حيث يوجد ملف خاص لكل حدث يبين معلومات عنه من حيث عدد مرات العود، ونوع الجنحة التي ارتكبها، وبعض المعلومات الأخرى. وتحقيقاً لأهداف الدراسة قمنا بأخذ عينة مقارنة أخرى من الأحداث المنحرفين للمرة الأولى حيث بلغ عددهم (٨٧) من أصل (١٥٤) أي بنسبة تقريبية (٥٦,٥٪).

٣ ـ ٣ أداة الدراسة

استخدم الباحث استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية اللازمة لهذه الدراسة، وهذه الأداة تساعد بدورها في تسجيل البيانات، وقد تم تصميمها بصورة تنسجم مع طبيعة الدراسة وأهدافها، حيث قام الباحث بتصميم الاستبانة مستفيداً من دراسات الباحثين الذين سبقوه في هذا المجال موجهة إلى النزلاء، تتكون من محورين على الشكل التالي:

١ ـ البيانات الأولية وتحتوي على (١٣) بنداً.

٢ ـ الظروف الاقتصادية وتحتوي على (٢٩) بنداً.

علماً بأن أثر الحالة الاقتصادية للأحداث المنحرفين هي المتغير المستقل، بينما عودة الأحداث للانحراف هي المتغير التابع.

قام الباحث أثناء تطبيق الاستبانة على الأحداث وعددهم (١٣٣) فرداً بمقابلة المسؤولين بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض والتنسيق معهم، لاختيار الوقت المناسب لتطبيقها، وأثناء التطبيق قام الباحث بمرافقة موزعي الاستبانة ومقابلة النزلاء، وتعبئة الاستبانات للأحداث الذين لا يستطيعون الكتابة.

٣ ـ ٤ صدق وثبات أداة الدراسة

الصدق:

قام الباحث بعرض أداة الدراسة (الاستبانة) في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي العلم والخبرة والمعرفة في مجالات البحث العلمي ومن المسؤولين المؤهلين للحكم عليها.

وطلب الباحث من المحكمين إبداء الرأي في مدى وضوح عبارات أداة الدراسة، ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله، ومدى كفايتها لتغطية متغيرات الدراسة الأساسية، وكذلك حذف أو إضافة أو تعديل أية عبارة من العبارات.

وفي ضوء التوجيهات التي أبداها المحكمون، قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها أكثر من (٧٥٪) من المحكمين على أداة الدراسة سواء بتعديل الصياغة أو حذف بعض العبارات، بعد تحديد مواضع الالتباس والضعف فيها أو إضافة عبارات جديدة.

٣ ـ ٥ إجراءات تطبيق الدراسة

بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، قام الباحث بتطبيقها ميدانياً على (١٣٣) من الأحداث المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض منهم (٨٧) من الأحداث المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض لأول مرة، و(٤٦) من الأحداث العائدين أكثر من مرة إلى الانحراف من خلال الخطوات التالية:

١ ـ الحصول على خطاب إفادة من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية يفيد ارتباط الباحث بدراسة الماجستير في كلية الدراسات العليا ـ قسم العلوم الاجتماعية ـ تخصص تأهيل ورعاية اجتماعية.

٢ ـ الحصول على موافقة الجهات المختصة لتطبيق الدراسة ميدانياً على أفراد مجتمع الدراسة من الأحداث المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض.

٣ ـ قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (١٣٦) استبانة على الأحداث العائدين إلى الانحراف.

٤ ـ تمكن الباحث من استعادة (١٣٣) استبانة مكتملة البيانات، وذلك يمثل نسبة (٩٩ ٪) من إجمالي الاستبانات التي تم توزيعها. وقد خضعت تلك الاستبانات للتحليل الإحصائي في هذه الدراسة.

٥ ـ قام الباحث بإدخال البيانات الخاصة بالاستبانات التي استقاها من أفراد مجتمع الدراسة والصالحة للتحليل الإحصائي في الحاسب الآلي لتحليل بياناتها.

٣ ـ ٦ أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات

لقد قام الباحث بمراجعة البيانات التي جمعت من المبحوثين بواسطة الاستبانة من حيث استكمال تعبئتها، وتصنيفها، وترميزها وتفريغها في جداول إحصائية، وتحويل المتغيرات النوعية إلى متغيرات كمية عن طريق الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)« Sciences Statistical Backage For Social » أي الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية، واستخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل التكررات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري بالإضافة إلى اختبار مربع كاي لمعرفة المتغيرات الأكثر علاقة بالعود للانحراف.

٣ ـ ٧ حدود الدراسة

المجال البشري:

يشكل الأحداث الجانحين العائدين أعداد عينة في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، المجال البشري لدراستنا التي يمكن الاسترشاد بها لتعميم نتائجها على بقية دور الملاحظة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية .

المجال المكاني:

تركزت الدراسة على دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض في المملكة العربية السعودية .

المجال الزماني:

تم تطبيق الدراسة ميدانياً خلال الفصل الثاني للعام الدراسي (١٤٢٤ ـ ١٤٢٥ هـ) .

الفصل الرابع

نتائـــج الدراســـة

٤ ـ ١ الخصائص العامة لأفراد العينة من الأحداث.

٤ ـ ٢ الخصائص الاقتصادية لأفراد العينة وأثرها في عودة الأحداث للانحراف.

٤ ـ ٣ مناقشة نتائج الدراسة.

٤ ـ ٤ توصيات واقتراحات للحد من ظاهرة العـود لـدى الأحـداث المنحرفين.

الفصل الرابع

نتائـــج الدراســـة

من المعلوم أن عرض نتائج الدراسة لا تسير وفقاً لأسلوب واحد يمكن أن يتبعة الباحثون، بل وفقاً لأساليب متعددة ومختلفة، غير أننا نعتقد أن أفضل هذه الأساليب هو ذاك الذي يتم وفقاً لتساؤلات الدراسة. بناء علية، سنعمد، فيما يلي، إلى استعراض نتائج دراستنا استناداً إلى تساؤلاتها الواردة في الصفحة (٧) بحيث يشكل كل واحد من هذه التساؤلات عنواناً مستقلاً من عناوين هذا الفصل:

٤ ـ ١ الخصائص العامة لأفراد العينة من الأحداث العائدين

بلغت عينة دراستنا الكلية (١٣٣) حدثاً يقيمون في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، ويتوزعون إلى (٤٦) حدثاً منحرفاً عائداً و (٨٧) حدثاً منحرفاً للمرة الأولى (غير عائد). أما عن السبب الذي دعانا لأخذ عينة من الأحداث المنحرفين غير العائدين (بلأضافة إلى العائدين)، فيعود إلى طبيعة دراستنا التي تقتضي الكشف عن أثر الحالة الاقتصادية في العود للانحراف، وهذا بدوره يستدعي اللجوء إلى المقارنة بين العائدين وغير العائدين بهدف معرفة الحالة الاقتصادية عموماً في العود للانحراف لدى الأحداث، وهو ما سنقوم به لاحقاً عند الحديث عن الخصائص الاقتصادية وأثرها في ظاهرة عود الأحداث للانحراف (أنظر الفقرة: ٤ ـ ٢).

ولكن، وقبل الحديث عن الحالة الاقتصادية لأفراد العينة وأثرها في العود للانحراف، آثرنا استعراض الخصائص العامة لأفراد العينة من الأحداث المنحرفين العائدين فقط والبالغ عددهم (٤٦) حدثاً، ظناً منا أن ذلك يمكن أن يغْني دراستنا هذه.

والخصائص العامة لأفراد العينة من الأحداث العائدين التي نقصدها هنا، هي: أعمارهم، ومكان إقامتهم الأصلي والحالي، والمستوى التعليمي لهم ولوالديهم، وعدد

أفراد أسرهم، وعدد مرات دخولهم إلى دار الملاحظة، والجنحة التي ارتكبوها أول مرة وأخر مرة، عدد الإخوة والأخوات.

٤ ـ ١ ـ ١ الفئات العمرية للأحداث العائدين

الجدول رقم (٢)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب العمر

العمـــــر	التكرار	النسبة٪
من ٥, ١٥ سنة فأقل	٥	١٠, ٩
من ٥, ١٥ سنة إلى ١٧	٣١	٦٧, ٤
من ١٧ سنة فما فوق	١٠	٢١, ٧
المجمـــوع	٤٦	١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢) الذي يمثل توزيع المبحوثين حسب الفئة العمرية أن غالبية عينة من الأحداث العائدين الدراسة تقع في الفئة العمرية مابين (٥, ١٥ ـ ١٧) سنة وذلك بنسبة (٤, ٦٧ ٪) وهي نسبة كبيرة جداً عند مقارنتها بالفئات العمرية الأخرى. ولم تحظ الفئة العمرية من (٥, ١٥ سنة فأقل) سوى بنسبة قليلة جداً اذ بلغت (٩, ١٠ ٪) وهي نتيجة متوقعة لأن الأحداث في هذه المرحلة يقل تعرضهم للانحراف، فمن الطبيعي أن لا يكرروا السلوك المنحرف.

وبذلك نجد أن الغالبية العظمى من الأحداث العائدين إلى الانحراف يقعون في مرحلة المراهقة بما تتسم به من خصائص اجتماعية وجسمانية ونفسية يمكن أن تكون عاملاً من العوامل التي تساعد الحدث على أن يكون مهيأ للانقياد والتأثر بالجماعات المرجعية التي ينتمي إليها أو قد يمارس سلوكيات يثبت من خلالها ذاته خاصة إذا كان وسط بيئة يشوبها نوع من القصور التربوي في فهم خصائص هذه المرحلة، مما يستدعي الانتباه نحو

ضرورة الاهتمام بها والأخذ بالأسلوب التوجيهي السليم في التربية، وفرض الرقابة الأسرية حتى لا يقع الحدث في الانحراف.

٤ ـ ١ ـ ٢ مكان الإقامة الأصلي والحالي للأحداث العائدين

الجدول رقم (٣)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب مكان الإقامة الأصلي

مكان الإقامة الأصلي	التكرار	النسبة٪
باديـــــة	٦	١٣,٠
قريـــــة	٥	١٠,٩
مدينـــة	٣٣	٧١,٨
غير مبين	٢	٤,٣
المجمـــوع	٤٦	١٠٠

يشتمل الجدول رقم (٣) على بيانات تتعلق بمكان الإقامة الأصلي، وقد تبين من الجدول أعلاه أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة تغلب عليهم حياة المدينة كمكان إقامة أصلي، أما الحياة القروية، فلم تحظ الا بنسبة قليلة أذ بلغت (٩ , ١٠ ٪).

ويلاحظ أن غالبية عينة الدراسة يتخذون من المدن كمكان إقامة أصلي، ويمكن إرجاع ذلك إلى التحول الكبير الذي شهدة المجتمع العربي السعودي خلال المرحلة الزمنية الماضية في مختلف جوانب الحياة، ومنه الهجرة الريفية الحضرية، واستقرار أغلب الأسر التي هجرت القرى والبادية إلى المدن وحول المراكز الحضرية؛ وذلك نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع مستوى دخل الفرد ووجود أماكن العمل. كما يوجد أعداد من

الجنسيات غير السعودية تختلف في ثقافاتها وعاداتها وتقاليدها وتشترك وتتفاعل مع أفراد المجتمع العربي السعودي في مختلف جوانب الحياة، ومن المتوقع أن يكون لها تأثيرها خاصة أنها تبين من خلال مقابلة الأحداث داخل دار الملاحظة الاجتماعية، أن هناك أعداد كبيرة من الأحداث العائدين إلى الانحراف من هذه الجنسيات.

الجدول رقم (٤)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب مكان الإقامة الحالي

مكان الإقامة الحالي	التكرار	النسبة٪
باديـــــة	١	٢,١
قريـــــة	١	٢,١
مدينـــة	٤١	٨٩,٢
غير مبين	٣	٦,٦
المجمـــوع	٤٦	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٤) الذي يمثل بيانات تتعلق بمكان الإقامة الحالي للحدث أن أعلى نسبة إقامة حالية للأحداث العائدين تبلغ (٢, ٨٩٪) كمكان أقامة حالي، أما الحياة البدوية والقروية فلم تحظ ألا بنسبة قليلة إذ بلغت (١, ٢٪) كمحل إقامة حالية.

ويلاحظ أن غالبية عينة الدراسة يتخذون من المدن مكان إقامة حالي، وهذا يتفق مع الجدول السابق رقم (٣) في تأثير حياة المدينة على عودة الأحداث للانحراف.

٤ ـ ١ ـ ٣ المستوى التعليمي للأحداث العائدين ولوالديهم

الجدول رقم (٥)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب مستواهم التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة٪
أمـــــي	٤	٨,٨
يقرأ ويكتب	٣	٦,٦
ابتدائي	٢	٤,٤
متوسط	٢٢	٤٧,٥
ثانوي وما يعادله	١٥	٣٢,٧
المجمـــوع	٤٦	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥) الذي يمثل توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي أن أكبر الفئات التعليمية تمثيلاً هم الأحداث الذين يدرسون المرحلة المتوسطة، إذ بلغت نسبتهم (٤٧,٥٪) وهي نسبة كبيرة عند مقارنتها بالمراحل التعليمية الأخرى، أما المراحل التعليمية الأخرى : ثانوي وما يعادله فقد بلغت النسبة (٣٢,٧٪) ويأتي الأحداث الأميون بنسبة (٨,٨٪) وهي نسبة تشير إلى وجود الأمية بين الأحداث العائدين.

ونجد أن غالبية الأحداث العائدين إلى الانحراف يقعون في الفئة العمرية مابين (١٥,٥ ـ ١٧) سنة وبمقارنة أعمارهم بمستواهم التعليمي تبين أن هناك تأخراً في الدراسة خاصة أن طلاب المرحلة الأعدادية من هذه الفئة لا يتجاوز تعليمهم السنة الأولى إعدادي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل الية كل من (شيلدون واليانور جلوك Sheldon & Eleonor Glueck) في دراستهما عن الصلة بين المدرسة والانحراف (أن نسبة كبيرة من الأحداث المنحرفين يتأخرون في الدراسة لمدة سنتين على الأقل عن المعدل الطبيعي.

الجدول رقم (٦)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب المستوى التعليمي لدى الأب والأم

المستوى التعليمي	الأب		الأم	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
غير متعلم	٨	١٧,٤	١٤	٣٠,٤
يقرأ ويكتب	١١	٢٣,٩	١٥	٣٢,٦
ابتدائي	٩	١٩,٦	٣	٦,٥
متوسط	٤	٨,٧	٤	٨,٧
ثانوي وما يعادله	٦	١٣,٠	٩	١٩,٦
جامعي فما فوق	٨	١٧,٤	—	—
غير مبين	—	—	١	٢,٢
المجمـــوع	٤٦	١٠٠	٤٦	١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦) إلى أرتفاع نسبة المتعلمين (الذين يعرفون القراءة والكتابة فقط) من آباء وأمهات الأحداث العائدين للانحراف، حيث بلغت(٩, ٢٣٪) للآباء و (٦, ٣٢٪) للأمهات. ويتضح من الجدول أيضا أن الذين وصل تعليمهم المرحلة الابتدائية قد بلغت نسبتهم (٦, ١٩٪) بينما بلغت نسبة الأمهات الغير متعلمات (٤, ٣٠٪) أما المراحل التعليمية الأخرى من متوسط وثانوي وما يعادله فقد حظيت بنسبة ضئيلة جداً بين أباء والأمهات الأحداث العائدين إلى الانحراف.

ولذلك فأنه من المرجح أن يكون المستوى التعليمي المتدني للآباء والأمهات قد لعب دوراً كبيراً في إتاحة بعض الفرص للأبناء لممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي، وذلك لأن الإشراف على الأبناء والقدرة على ضبط سلوكهم وتوجيههم وجهه مناسبة يتطلب توفر مستويات تعليمية معقولة تدرك أساليب التربية الحديثة. كما أن استيعاب

القيم والمعايير الاجتماعية السائدة وقبولها وتمثلها أو التكيف معها قد يكون أقوى وأشد لدى الآباء المتعلمين تعليماً عالياً نسبياً .

٤ ـ ١ ـ ٤ أفراد أسرة الأحداث العائدين

الجدول رقم (٧)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب عدد أفراد أسرة الأحداث العائدين

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة٪
٥ فما دون	٤	٨,٧
٦ ـ ١٠	١٧	٣٦,٩
١١ ـ ١٥	١٤	٣٠,٥
١٦ فأكثر	١	٢,١
غير مبين	١٠	٢١,٨
المجمـــوع	٤٦	١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧) الذي يمثل توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة إلى أن الأسر التي يبلغ عدد أفرادها من (٦ ـ ١٠) أفراد هي نسبة (٩ , ٣٦٪) ، أما الأسر التي يبلغ عدد أفرادها (١١ ـ ١٦ فأكثر) فرداً فقد بلغت مجموع نسبتهم (٦ , ٣٢٪) .

ويلاحظ أن زيادة عدد أفراد الأسرة وكبر حجمها يقلل من فرض الرقابة على الأبناء وتوجيههم الوجهه السليمة ، وكذلك عدم الوفاء بمتطلباتهم المنزلية والمدرسية ، وهذا قد يلعب دوراً كبيراً في إتاحة الفرص للأبناء ممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي بعيداً عن الرقابة الأسرية .

الجدول رقم (٨)

توزيع المبحوثين حسب عدد مرات دخول الدار

عدد مرات الدخول	التكرار	النسبة٪
مرة واحدة	٠	٠
مرتان	٢٩	٦٣,٠
ثلاث مرات	٩	١٩,٦
أكثر من ثلاث مرات	٨	١٧,٤
غير مبين		
المجمـــوع	٤٦	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٨) الذي يمثل توزيع المبحوثين حسب عدد مرات دخول الحدث إلى الدار أن نسبة (٠ ,٦٣ ٪) من الأحداث دخلوا الدار مرتين، بينما وصلت نسبة من دخلوا الدار ثلاث مرات (٦ ,١٩ ٪)، أما الأحداث الذين دخلوا الدار أكثر من ثلاث مرات فقد بلغت نسبتهم (٤ ,١٧ ٪).

ويتضح من ذلك أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة دخلوا الدار مرتين، وسواء كان دخولهم مرتين أو ثلاث أو أكثر من ذلك، فإن تكرار الحدث للسلوك المنحرف يعتبر مؤشراً لاستمرار الحدث في ممارسة السلوك المنحرف. كما أن تكرار الحدث لهذا السلوك قد يقوده إلى الانخراط في الجريمة الكبرى، بل قد يصبح من محترفي الإجرام إذا لم يتحقق هدف دار الملاحظة في رعايته المتمثلة في مساعدته على أن يواجه مشكلته، وأن ينتظم في حياته بشكل طبيعي، وكذلك منع تكرار مثل هذه الأعمال وتجنبها.

٤ ـ ١ ـ ٥ الجنح التي ارتكبها الأحداث العائدين

الجدول رقم (٩)

الجنحة التي ارتكبها الحدث

الجنحة التي ارتكبها الحدث	لأول مرة		ارتكبها الآن	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
تعاطى المشروبات الكحولية	٧	١٥,٢	٥	١٠,٩
السرقة	٢٤	٥٢,١	٢٨	٦٠,٩
مخدرات	٣	٦,٥	١	٢,٢
أخلاقية	٤	٨,٨	٤	٨,٦
قتل	٢	٤,٤	١	٢,٢
مضاربة	٣	٦,٥	٢	٤,٣
غير مبين	٣	٦,٥	٥	١٠,٩
المجمـــوع	٤٦	١٠٠	٤٦	١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٩) الذي يبين نوع الجنحة التي أرتكبها الأحداث العائدين لأول مرة والمتهمين بها الآن، إلا أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة تتمثل في مشكلة السرقة حيث بلغت (١ , ٥٢ ٪)، لدى من أرتكبوها لأول مرة، وبلغت نسبة المتهمين بها الآن (٩ , ٦٠ ٪)، أما الأحداث الذين يتعاطون المشروبات الكحولية فقد بلغت نسبتهم (٢ , ١٥ ٪)، ولدى مرتكبوها لأول مرة، وبلغت عند الأحداث المتهمين بها الآن نسبة (٩ , ١٠ ٪).

ويتضح أن ما يزيد على نصف عينة الدراسة دخلوا الدار نتيجة لارتكابهم جريمة السرقة وترتبط هذه المشكلة بعدة عوامل مثل الحاجة وعدم كفاية المصروف، أو تقليد

الحدث لأقرانه، أو الاشتياق لميولهم التي قد تشجعة على ذلك أو بدافع من قيم خاطئة في البيئة على أنها تمثل الرجولة وغيرها من الدوافع الاجتماعية والنفسية والمرتبطة بمرحلة المراهقة، أو قد يكون ذلك راجعاً إلى الأسلوب الخاطى في التربية الأسرية التي يقسو الآباء من خلالها على أبنائهم بدافع الرغبة في دفعهم للنمو كرجال وغيرها من الممارسات التربوية الخاطئة.

٤ ـ ١ ـ ٦ عدد الأخوة والأخوات للأحداث العائدين

الجدول رقم (١٠)

عدد الأخوة الذكور والإناث لأفراد عينة الدراسة

عدد الإخـــوة	الذكور		الإناث	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
٥ فأقل	٢٢	٤٧,٨	١٤	٣٠,٥
٦ ـ ١٠	٢٢	٤٧,٨	٢٨	٦٠,٩
١١ ـ ١٥	٠	٠	٠	٠
غير مبين	٢	٤,٤	٤	٨,٦
المجمـــوع	٤٦	١٠٠	٤٦	١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٠) إلى ارتفاع نسبة أعداد الأخوة الذكور والإناث الذين لديهم (٦ ـ ١٠) حيث بلغت النسبة في الأخوة الذكور(٤٧,٨ ٪)، وفي الأخوات الإناث (٦٠,٩ ٪) ويتضح من الجدول أيضاً أن نسبة الأخوة الذكور الغير مبين قد بلغت نسبتهم (٤,٤ ٪) والأخوات الإناث نسبة (٨,٦٪).

ويتضح من خلال نتائج الجدول أيضا أن كثرة عدد الأخوة والأخوات يمثل كثرة عدد أفراد الأسرة، مما يعني غياب الرقابة الأسرية بسبب تلك الكثرة في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى ممارسة بعض الأبناء للسلوك ألانحرافي.

٤ ـ ٢ الخصائص الاقتصادية لأفراد العينة وأثرها في عودة الأحداث للانحراف

سوف يتم استعراض الخصائص الاقتصادية للأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين إلى الانحراف والمقارنة بينهما ، علماً بأن دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض في عام ١٤٢٤هـ قام بوضع لوائح جديدة لاستقبال الأحداث الجانحين تختلف عن ما كان مأخوذ به في الأعوام السابقة وهي أن الحدث الجانح عندما يتم القبض علية في اشتباه أي جنحة ما عدا (القتل) يقوم بالتحقيق معه من قبل المحقق في نفس اليوم ويتم أطلاق سراحه بكفالة حتى يتم إصدار الحكم علية من قبل قاضي الأحداث ثم يتم إيداعه بالدار مما قلل أعداد الأحداث الجانحين في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض بشكل كبير ، بينما في السنوات السابقة عندما يقبض على الحدث في أي قضية اشتباه يتم إيداعه في الدار إلى أن يتم محاكمته مما يزيد في عدد الأحداث المودعين في الدار ، أيضاً في هذا العام تم التوسع في استقبال الأحداث في دور الملاحظة الاجتماعية في المدن المجاورة لمدينة الرياض وتم توجيه عدد كبير من الأحداث إلى هذه الدور ، حيث يغلب على هؤلاء الأحداث تدني الناحية الاقتصادية مما أبقى في دار الملاحظة الاجتماعية الأحداث الذين يغلب عليهم الحالة الاقتصادية (المتوسطة ـ الغنية) وقد أضفنا خانة غير مبين لضبط العينة فقط غير أن البيانات الخاصة بهذه الخانة لم تدخل في حساب «مربع كاي» ، وسوف يتم الإجابة على السؤال الثاني من تساؤلات الدراسة وهو : «ما الخصائص الاقتصادية للأحداث العائدين الذين يقيمون بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض ؟» وأيضاً الإجابة على السؤال الثالث من تساؤلات الدراسة وهو : « ما أثر الحالة الاقتصادية لأسر الأحداث في عودتهم للانحراف؟» ، وذلك من خلال الجداول الآتية :

٤ ـ ٢ ـ ٧ نوع الحي والسكن وعدد غرفة وملكيته للأحداث

الجدول رقم (١١)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب نوع الحي

نوع الحي	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
حي فلل	٣٧	٢٨,٧	٢٥	١٩,٤	٦٢	٤٨,١
حي بنايات فيها شقق	٢٠	١٥,٥	١٠	٧,٨	٣٠	٢٣,٣
حي منازل شعبية	٢٧	٢٠,٩	١٠	٧,٨	٣٧	٢٨,٧
غير مبين	٣	٢,٣	١	٠,٨	٤	٣,٠
المجمـــوع	٨٧	٦٥,١	٤٦	٣٤,٩	١٣٣	١٠٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (١,٨٤٥)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٠,٣٩٨).

يعكس جدول (١١) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث نوع الحي الذين يسكنون فيه، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٢٨,٧٪) يسكنون في (حي فلل)، ويليهم من يسكنون في (حي منازل شعبية) بنسبة (٢٠,٩٪)، وبالمقابل فأن أقل نسبة منهم وقدرها (١٥,٥ ٪) يسكنون في (حي بنايات فيها شقق).

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث نوع الحي الذين يسكنون فيه، فيتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (١٩,٤٪) يسكنون في (حي فلل)، ويليهم نسبة (٧,٨٪) يسكنون (في حي بنايات فيها شقق) و حي منازل شعبية.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد

عينة الدراسة بخصوص نوع حي السكن، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٣٩٨). ولذلك يمكن القول إن نوع الحي الذي يسكن فيه الأحداث المنحرفين لأول مرة والمعاودين للانحراف لم يمثل متغيراً هاماً في تفسير نسب العود إلى الانحراف، كما توضحها نتائج هذه الدراسة وهذا يعني أن غالبية أسر الأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين للانحراف من أفراد عينة الدراسة يسكنون في حي فلل، ورغم أن هذه النتيجة الحالية للدراسة قد تبدو غير منطقية حيث يفترض أن يكون نوعية الحي أحد العوامل التي تؤدي إلى توفر جميع الخدمات الضرورية كالمدارس، والمراكز الصحية، والخدمات الضرورية الأخرى، ألا أنه يمكن القول أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر في معاودة السلوك ألانحرافي لدى الأحداث المنحرفين الذين يسكنون في أحياء فلل، ومنها الرفاهية النسبية وانعدام الضبط.

الجدول رقم (١٢)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب نوع السكن

نوع السكن	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
فيلا	٣٦	٢٨,٦	٢٤	١٩,٠	٦٠	٤٧,٦
دور في فيلا	٦	٤,٨	٥	٤,٠	١١	٨,٧
شقة	٢٢	١٧,٥	٨	٦,٣	٣٠	٢٣,٨
منزل شعبي	١٩	١٥,١	٦	٤,٨	٢٥	١٩,٨
غير مبين	٤	٣,٠	٣	٢,٣	٧	٥,٣
المجمـــوع	٨٧	٦٥,٩	٤٦	٣٤,١	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (٣,٤٣٢)، درجة الحرية = (٣)، مستوى الدلالة = (٠,٣٣٠).

يعكس جدول (١٢) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث نوع السكن، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٢٨,٦ ٪) يسكنون في (فيلا)، ويليهم من يسكنون في (شقة)، بنسبة (١٧,٥ ٪)، وبالمقابل فإن أقل نسبة منهم وقدرها (٤,٨ ٪) يسكنون في دور في فيلا.

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث نوع السكن، فيتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (١٩ ٪) يسكنون في (فيلا)، ويليهم نسبة (٦,٣ ٪)، يسكنون في شقة، وبالمقابل فإن أقل نسبة منهم وقدرها (٤ ٪) يسكنون في دور في فيلا.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بخصوص نوع السكن، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٣٣٠). ولذلك

يمكن القول إن نوع السكن للأحداث المنحرفين لأول مرة والمعاودين للانحراف لم يمثل متغيراً هاماً في تفسير نسب العود إلى الانحراف كما توضحها نتائج هذه الدراسة، وهذا يعني أن غالبية أسر الأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين من أفراد عينة الدراسة يسكنون في فلل مستقلة وهذا لا يعطينا دلالة عن نوعية المسكن الذي يقطنه الحدث فحسب بل إن ذلك يمتد إلى معرفة الأحياء من شعبية أو راقية التي تنتمي إليها تلك الأسر كما هو مبين في جدول رقم (١١).

الجدول رقم (١٣)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب ملكية السكن

ملكية السكن	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
ملك	٤٤	٣٣,٦	٢٨	٢١,٤	٧٢	٥٥,٠
مستأجر	٣٨	٢٩,٠	١٥	١١,٥	٥٣	٤٠,٥
سكن حكومي	٤	٣,١	٢	١,٥	٦	٤,٦
غير مبين	١	٠,٨	١	٠,٨	٢	١,٥
المجمـــوع	٨٧	٦٥,٦	٤٦	٣٤,٤	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (١,٥٢٠)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٠,٤٦٨).

يعكس جدول (١٣) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث ملكية السكن، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن نسبة (٣٣,٦٪) منهم يسكنون في منزل ملك، ويليهم نسبة (٢٩٪) يسكنون في بيوت مستأجرة، ويليهم نسبة (٣,١٪) يسكنون في بيوت حكومية.

كما يعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث ملكية السكن، ويتضح من تحليل البيانات أن نسبة (٢١,٤٪) منهم يسكنون في بيوت مملوكة

لعائلهم، ويليهم (٥ , ١١ ٪) يسكنون في بيوت مستأجرة، ويليهم نسبة (٥ , ١ ٪) يسكنون في بيوت حكومية .

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتضح بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة لصالح الأحداث العائدين للانحراف بخصوص ملكية السكن، حيث بلغ مستوى الدلالة (٤٦٨ , ٠) . ورغم أن هذه النتيجة الحالية للدراسة قد تبدو غير منطقية، حيث يُفترض أن تكون ملكية السكن أحد العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي للأسرة وبالتالي ينعكس ذلك على انخفاض مستوى الانحراف لدى أفراده، إلا أنه يمكن القول إن هناك عوامل أخرى قد تؤثر في معاودة السلوك ألانحرافي لدى الأحداث المنحرفين الذين يملك آبؤئهم السكن الذي يقطنون ومنها الرفاهية النسبية أو انعدام الضبط .

الجدول رقم (١٤)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب عدد غرف المسكن

عدد الغرف	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
اثنتان	٤	٣,٣	١	٠,٨	٥	٤,١
ثلاث	١١	٩,١	٩	٧,٤	٢٠	١٦,٥
أربع	١٧	١٤,٠	٩	٧,٤	٢٦	٢١,٥
خمس غرف فأكثر	٤٧	٣٨,٨	٢٣	١٩,٠	٧٠	٥٧,٩
غير مبين	٨	٦,٠	٤	٣,٠	١٢	٩,٠
المجمـــوع	٨٧	٦٥,٣	٤٦	٣٤,٧	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (٥١٨, ١)، درجة الحرية = (٣)، مستوى الدلالة = (٦٧٨, ٠).

يعكس جدول (١٤) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث عدد غرف المسكن ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن نسبة (٣٨,٨ ٪) منهم يسكنون في خمس غرف فأكثر، ويليهم نسبة (١٤ ٪) يسكنون في أربع غرف ويليهم نسبة (٩,١ ٪) يسكنون في ثلاث غرف .

كما يعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث عدد غرف السكن، ويتضح من تحليل البيانات أن نسبة (١٩ ٪) منهم يسكنون في خمس غرف فأكثر، يليهم نسبة (٧,٤ ٪) يسكنون في أربع غرف وثلاث غرف ، ويليهم (٠,٨ ٪) يسكنون في غرفتان .

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بخصوص عدد غرف السكن، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٦٧٨). ولذا فيمكن التنوية إلى أن عدد غرف السكن، للأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين

للانحراف لم تمثل عنصراً مهماً في تفسير معاودة الانحراف كما تعكسها نتائج هذه الدراسة، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أسر أفراد عينة الدراسة تتمتع بمنازل واسعة تتكون من خمس غرف فأكثر، وهذا يوفر الجو المناسب لأستقرار الأسرة وبقاء الأبناء في المنزل ولكن بالرغم من ذلك ينحرف الأبناء الذي قد يكون بسبب انعدام الضبط أو أسباب أخرى.

٤ ـ ٢ ـ ٨ المهنة الحالية لآباء وأمهات الأحداث

الجدول رقم (١٥)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب المهنة الحالية للآباء

مهنة الوالد الحالية	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
موظف حكومي	٢٨	٢٢,٦	٢٥	٢٠,٢	٥٣	٤٢,٧
موظف قطاع خاص	٣	٢,٤	٢	١,٦	٥	٤,٠
تاجر	٠	٠,٠	٥	٤,٠	٥	٤,٠
مزارع	٣	٢,٤	١	٠,٨	٤	٣,٢
لا يعمل	١١	٨,٩	٠	٠,٠	١١	٨,٩
طالب	٤	٣,٢	١	٠,٨	٥	٤,٠
عامل	١٧	١٣,٧	٤	٣,٢	١٢	١٦,٩
متقاعد	١٥	١٢,١	٥	٤,٠	٢٠	١٦,١
غير مبين	٦	٤,٥	٣	٢,٣	٩	٦,٨
المجمـــوع	٨٧	٦٥,٣	٤٦	٣٤,٧	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (٢٢,٧٠٥)، درجة الحرية = (٧)، مستوى الدلالة = (٠,٠٠٢).

يعكس جدول (١٥) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث مهنة الوالد الحالية ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن مهنة الوالد لأكثرهم بنسبة (٦ , ٢٢ ٪) هي موظف قطاع حكومي ، ويليها عامل بنسبة (٧ , ١٣ ٪)، وفي المقابل فإن مهنة والد أقليتهم بنسبة (٠ , ٠ ٪) هي تاجر .

كما يعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث مهنة الوالد الحالية ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن مهنة الوالد لأكثرهم بنسبة (٢ , ٢٠٪) هي موظف قطاع حكومي ، ويليها المتقاعد والتاجر بنسبة (٤ ٪)، وفي المقابل فإن مهنة والد أقليتهم بنسبة (٠ , ٠٪) هي لا يعمل .

ويمكن القول إجمالاً أن غالبية اباء الأحداث من أفراد عينة الدراسة يعملون في وظائف حكومية . مع العلم بأن هناك مهناً أخرى للوالد مثل متسبب .

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتبين وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمهنة الوالد حيث بلغ مستوى الدلالة (٠٠٢ , ٠) .

ولذا فيمكن التنويه إلى أن مهنة الوالد للأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين للانحراف تمثل عنصراً مهماً في تفسير معاودة الانحراف كما تعكسها نتائج هذه الدراسة .

الجدول رقم (١٦)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب المهنة الحالية للأمهات

مهنة الوالدة الحالية	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
ربة منزل	٧٧	٦١,١	٣٢	٢٥,٤	١٠٩	٨٦,٥
معلمة	٣	٢,٤	٧	٥,٦	١٠	٧,٩
موظفة	٢	١,٦	٥	٤,٠	٧	٥,٦
غير مبين	٥	٣,٨	٢	١,٥	٧	٥,٣
المجمـــوع	٨٧	٦٥,١	٤٦	٣٤,٩	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (١١,٠٠٤)، درجة الحرية (٢)، مستوى الدلالة (٠,٠٠٤).

يعكس جدول (١٦) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث مهنة الوالدة الحالية، ويتضح من بيانات الجدول أن أكبرنسبة وقدرها (١, ٦١ ٪) من الأمهات هن ربات منازل، وبالمقابل فأن أقل نسبة وقدرها (٦, ١ ٪) هن موظفات.

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث مهنة الوالدة الحالية، ويتضح من بيانات الجدول أن أكبر نسبة وقدرها (٤, ٢٥ ٪) من الأمهات يعملن ربات منازل وبالمقابل فأن أقل نسبة وقدرها (٤ ٪) يعملن موظفات.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن النمط الشائع لمهنة أمهات الأحداث المنحرفين أول مرة والعائدين للانحراف هو عدم عمل أمهاتهم حيث يعملن في المنزل كربات بيت وربما يعزى ذلك إلى تدني المستوى التعليمي كما تبين من نتائج الجدول السابق رقم (٦) والذي يعكس الحالة التعليمية لأمهات أفراد عينة الدراسة.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمهنة الأم حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٤). وبذلك يمكن القول

إن مهنة الوالدة للأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين إلى الانحراف تمثل عاملاً هاماً في تفسير نسب العود للانحراف كما تبينها نتائج الدراسة الحالية.

٤ ـ ٢ ـ ٩ الوضع الدراسي للأحداث

الجدول رقم (١٧)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب الوضع الدراسي للحدث عند دخوله الدار للمرة الأولى

الوضع الدراسي عنددخول الدار للمرة الأولى	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
طالب	٧٥	٥٧,٧	٣٣	٢٥,٤	١٠٨	٨٣,١
منقطع عن الدراسة	٩	٦,٩	١٣	١٠,٠	٢٢	١٦,٩
غير مبين	٣	٢,٣	٠	٠,٠	٣	٢,٣
المجمــــوع	٨٧	٦٤,٦	٤٦	٣٥,٤	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (٦,٥٠٩)، درجة الحرية = (١)، مستوى الدلالة = (٠,٠١١).

يعكس جدول (١٧) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث الوضع الدراسي عند دخول الدار، ويتضح من بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٥٧,٧٪) كانوا من الطلاب ونسبة (٦,٩ ٪) منهم كانوا منقطعين عن الدراسة.

وبخصوص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث الوضع الدراسي عند دخول الدار، يتضح من بيانات الجدول أن ما نسبته (٢٥,٤ ٪) منهم كانوا من الطلاب ونسبة (١٠ ٪) منهم كانوا منقطعين عن الدراسة.

ومن خلال بيانات الجدول يتضح أن غالبية الأحداث المنحرفين لأول مرة بنسبة

(٥٧,٧ ٪) كان أنحرافهم وهم لازالوا على مقاعد الدراسة ، في حين يتضح أن (١٠ ٪) من الأحداث العائدين إلى الانحراف كانوا منقطعين عن الدراسة وهذه تعتبر نسبة عالية إلى حد ما مما قد يفسر أسباب عودتهم إلى الانحراف مرة أخرى . ومن المعروف أن التسرب الدراسي يعتبر أحد العوامل المهمة في تفسير الانحراف السلوكي ومعاودته .

وبالنظر إلى مربع كاي يتبين وجود فروق دالة إحصائيا بين الأحداث المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين للانحراف لصالح الأحداث العائدين للانحراف فيما يتعلق بالوضع الدراسي للحدث عند دخوله دار الملاحظة الاجتماعية للمرة الأولى حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠١١) . ولذا فيمكن القول أن الوضع الدراسي عند دخول الدار للمرة الأولى لأفراد عينة الدراسة يمثل عامل أساسي في تفسير تكرار السلوك ألانحرافي كما توضحها نتائج هذه الدراسة .

٤ ـ ٢ ـ ١٠ كفاية المصروف اليومي للأحداث

الجدول رقم (١٨)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب كفاية المصروف اليومي لحاجة الحدث

كفاية المصروف اليومي للحاجة	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
كاف	٥٣	٤٠,٥	٢٥	١٩,١	٧٨	٥٩,٥
إلى حد ما	١٤	١٠,٧	٩	٦,٩	٢٣	١٧,٦
غير كاف	١٩	١٤,٥	١١	٨,٤	٣٠	٢٢,٩
غير مبين	١	٠,٨	١	٠,٨	٢	١,٥
المجمـــوع	٨٧	٦٥,٦	٤٦	٣٤,٤	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (٠,٤٨٧)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٠,٧٨٤).

يعكس جدول (١٨) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة حول كفاية المصروف اليومي لحاجاتهم، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن نسبة منهم وقدرها (٥ , ٤٠ ٪) يعتقدون أن المصروف يكفي لحاجاتهم، ونسبة (٥ , ١٤ ٪) منهم يعتقدون أن مصروفهم لا يكفي، ونسبة (٧ , ١٠ ٪) منهم يعتقدون أن مصروفهم يكفي إلى حد ما .

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف حول كفاية المصروف اليومي لحاجاتهم ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن ما نسبته (١ , ١٩ ٪) منهم يعتقدون أن مصروفهم يكفي، ونسبة (٤ , ٨ ٪) منهم يعتقدون أن مصروفهم لا يكفي، ونسبة (٩ , ٦ ٪) منهم يعتقدون أن مصروفهم يكفي إلى حد ما .

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين إلى الانحراف بخصوص كفاية المصروف اليومي لحاجاتهم حيث بلغ مستوى الدلالة (٧٨٤ , ٠) . ولذا فيمكن استنتاج أن كفاية المصروف اليومي لأفراد عينة الدراسة من الأحداث المنحرفين لم يمثل عاملاً هاماً في تفسير تكرار السلوك ألانحرافي كما تعكسها نتائج الدراسة الحالية، وفي هذا أشارة إلا أن الحدث سواء حصل على مصروف يومي، وكان هذا المصروف كاف أو غير كافٍ فإنه يكون معرض للانحراف كما تشير البيانات في الجدول .

٤ ـ ٢ ـ ١١ مصادر وإجمالي دخل الأسرة

الجدول رقم (١٩)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب مصادر دخل الأسرة

مصادر دخل الأسرة	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
الراتب الشهري	٦٣	٥١,٢	٣٥	٢٨,٥	٩٨	٧٩,٧
عوائد	١	٠,٨	٢	١,٦	٣	٢,٤
مساعدات حكومية	٦	٤,٩	١	٠,٨	٧	٥,٧
ضمان اجتماعي	٣	٢,٤	٠	٠,٠	٣	٢,٤
عقار	٣	٢,٤	٢	١,٦	٥	٤,١
محلات تجاربة	٢	١,٦	٣	٢,٤	٥	٤,١
أنشطة زراعية	٢	١,٦	٠	٠,٠	٢	١,٦
غير مبين	٧	٥,٣	٣	٢,٣	١٠	٧,٥
المجمـــوع	٨٧	٦٥,٠	٤٦	٣٥,٠	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (٦,٧٨٩)، درجة الحرية = (٦)، مستوى الدلالة = (٠,٣٤١).

يعكس جدول (١٩) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث مصادر دخل ألأسرة، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٢, ٥١ ٪) يعتمدون على الراتب الشهري وفي المقابل فإن أقل نسبة منهم وقدرها (٨, ٠ ٪) يعتمدون على العوائد.

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث مصادر دخل الأسرة، ويتضح من بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٥, ٢٨ ٪) يعتمدون

على الراتب الشهري، وفي المقابل فأن أقل نسبة منهم وقدرها (٠,٠٪) يعتمدون على الضمان الاجتماعي والأنشطة الزراعية.

علماً بأنه لا يوجد فروق دالة إحصائياً بين الأحداث المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين للانحراف فيما يتعلق بمصادر دخل الأسرة بناءاً على قيمة مربع كاي حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٣٤١). ولذا فيمكن القول أن مصادر دخل أسر أفراد عينة الدراسة من الأحداث المنحرفين لم تمثل عاملاً مهماً في تفسير معاودة الانحراف السلوكي كما تبينه نتائج هذه الدراسة، وبالرغم من تمتع معظم الأسر المنحرفين بدخل شهري ثابت إلا أن أبناءهم ينحرفون على عكس القاعدة المعروفة في الفكر الاجتماعي، بأنه كلما كان هناك دخل ثابت قلت فرص الانحراف، وكلما كان الدخل غير ثابت زادت فرص الانحراف، إلا أن تلك القاعدة لا تنطبق على مجتمع أفراد عينة الدراسة فبالرغم من تمتع الأسرة بدخل ثابت إلا أنه تفشل في توظيف هذا الدخل بشكل جيد وبالتالي ينحرف أبناؤها، وهذا يعني أن ثبات الدخل الشهري أو عدم ثبوت الدخل الشهري على السواء لهما علاقة بالانحراف.

الجدول رقم (٢٠)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب إجمالي الدخل الشهري للأسرة

المصروف الشهري	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
أقل من ٢٠٠٠	٧	٥,٣	٧	٥,٣	١٤	١٠,٧
من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠	١٨	١٣,٧	٨	٦,١	٢٦	١٩,٨
من ٤٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠	٨	٦,١	٨	٦,١	١٦	١٢,٢
من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠	٢٨	٢١,٤	١٠	٧,٦	٣٨	٢٩,٠
من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	٨	٦,١	٢	١,٥	١٠	٧,٦
من ١٠٠٠٠ فأكثر	٥	٣,٨	٨	٦,١	١٣	٩,٩
لا يوجد دخل ثابت	١٢	٩,٢	٢	١,٥	١٤	١٠,٧
غير مبين	١	٠,٨	١	٠,٨	٢	١,٥
المجمـــوع	٨٧	٦٥,٦	٤٦	٣٤,٤	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (١٦٧, ١٢)، درجة الحرية = (٦)، مستوى الدلالة = (٠٥٨, ٠).

يعكس جدول (٢٠) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث إجمالي الدخل الشهري للأسرة، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن إجمالي الدخل الشهري لأسر أكثرهم (٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠) ريالاً بنسبة (٤, ٢١ ٪)، ويلي ذلك إجمالي الدخل الشهري (٢٠٠٠ ـ أقل من ٤٠٠٠) ريالاً بنسبة (٧, ١٣ ٪)، وبالمقابل فإن إجمالي الدخل الشهري لأسر اقليتهم (من ١٠٠٠٠ ٦ فأكثر) ريالاً بنسبة (٨, ٣٪).

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث إجمالي الدخل الشهري للأسرة، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن إجمالي الدخل الشهري

لأسر أكثرهم (من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠) ريالاً بنسبة (٦, ٧٪)، ويلي ذلك إجمالي الدخل الشهري للأسرة (من ٤٠٠٠ ـ أقل من٦٠٠٠) ريالاً و من (٢٠٠٠ ـ أقل من ٤٠٠٠) ريالاً (ومن ١٠٠٠٠ ريالاً فأكثر) بنسبة (١, ٦ ٪) وبالمقابل فإن إجمالي الدخل الشهري لأسر أقليتهم (من ٨٠٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠٠) ريالاً و (لا يوجد دخل ثابت) بنسبة (٥, ١٪).

وتعكس بيانات الجدول أيضا أن إجمالي الدخل الشهري لأسر الأحداث العائدين للانحراف أقل من إجمالي الدخل الشهري لأسر المنحرفين لأول مرة وإن كانت هذه الفروق ليست كبيرة إلى حد يستحق الإشارة حيث لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بخصوص إجمالي الدخل الشهري للأسرة كما تبين من قيمة مربع كاي فقد بلغ مستوى الدلالة (٠٥٨, ٠). ولذا فيمكن القول إن إجمالي الدخل الشهري لأسر أفراد عينة الدراسة من الأحداث المنحرفين لم يمثل عاملاً هاماً في تفسير تكرار السلوك ألانحرافي كما أوضحتها نتائج الدراسة الحالية، ويمكن اعتبار هذه الأسر ذات دخول جيدة إلى حد كبير عند مقارنة مستوى الدخل بعدد أفراد الأسرة، وهذا يؤيد النظرية القائلة بوجود علاقة سببية بين الظروف الاقتصادية الجيدة (الرفاهية النسبية) ومعاودة السلوك ألانحرافي.

٤ ـ ٢ ـ ١٢ إعالة الأحداث

الجدول رقم (٢١)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب من يعول الحدث

من يعول الحدث	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
الوالدان	٤٥	٣٦,٣	٢٦	٢١,٠	٧١	٥٧,٣
الوالد	٢٧	٢١,٨	٩	٧,٣	٣٦	٢٩,٠
الوالدة	٤	٣,٢	٤	٣,٢	٨	٦,٥
الإخوة	٣	٢,٤	٢	١,٦	٥	٤,٠
الأخوات	٠	٠,٠	١	٠,٨	١	٠,٨
الأقارب	١	٠,٨	٢	١,٦	٣	٢,٤
غير مبين	٧	٥,٣	٢	١,٥	٩	٦,٨
المجمـــوع	٨٧	٦٤,٥	٤٦	٣٥,٥	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (٥,٦٤٢)، درجة الحرية = (٥)، مستوى الدلالة = (٠,٣٤٣).

ويعكس جدول (٢١) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث من يقوم بإعالة الحدث، ويتضح من بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٣٦,٣٪) يقوم الوالدان معاً بالإنفاق على الحدث ويليهم نسبة (٢١,٨٪) يقوم الوالد بالإنفاق، وبالمقابل فإن أقل نسبة منهم وقدرها (٠,٠٪) تقوم الأخوات بالإنفاق على الحدث.

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث من يقوم بأعالة الحدث، ويتضح من بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٢١٪) يقوم

الوالدان معاً بالإنفاق، ويليهم نسبة (٣,٧٪) يقوم الوالد بالإنفاق وبالمقابل فأن أقل نسبة منهم وقدرها (٨,٠٪) تقوم الأخوات بالإنفاق على الحدث.

علماً بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمن يعول الحدث كما تبين من قيمة مربع كاي حيث كان مستوى الدلالة (٣٤٣,٠). ولذا فيمكن القول إن متغير من يعول أفراد عينة الدراسة من الأحداث المنحرفين لم يمثل عنصراً هاماً في تفسير تكرار السلوك الانحرافي كما عكستها نتائج الدراسة الحالية، وتشير البيانات السابقة إلى ارتفاع نسبة أسر الأحداث المنحرفين والعائدين إلى الانحراف يعيش فيها الوالدان معا فرغم ارتفاع هذه النسبة إلا أنه تبين للباحث من خلال مقابلة الأحداث العائدين للانحراف داخل دار الملاحظة الاجتماعية أن هذه الأسر تتميز بضعف الأواصر الاجتماعية بين أفرادها، وتفتقر إلا الأساليب الحديثة في تنشئة ابنائها، بمعنى أن هذا التكامل فقط يكون تكاملاً من الناحية الشكلية وليس من الناحية المعنوية.

٤ ـ ٢ ـ ١٣ حاجة الأحداث للنقود

الجدول رقم (٢٢)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب حاجة الحدث للنقود

حاجة الحدث للنقود جعلته ينحرف	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
صحيح تماماً	٢٢	١٧,٢	١٤	١٠,٩	٣٦	٢٨,١
صحيح إلى حد ما	١٠	٧,٨	١٥	١١,٧	٢٥	١٩,٥
غير صحيح أبداً	٥١	٣٩,٨	١٦	١٢,٥	٦٧	٥٢,٣
غير مبين	٥	٣,٠	١	٠,٨	٦	٣,٨
المجمـــوع	٨٧	٦٤,٨	٤٦	٣٥,٢	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (١٠,٧٢٥)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٠,٠٠٥).

يعكس جدول (٢٢) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة حول حاجة الأحداث إلى النقود جعلتهم ينحرفون، ويتضح من تحليل بينات الجدول أن نسبة منهم وقدرها (٣٩,٨ ٪) يعتقدون أنه (غير صحيح أبداً) حاجتهم إلى النقود جعلته ينحرف، ونسبة (١٧,٢ ٪) منهم يعتقدون أن (صحيح تماماً) حاجتهم إلى النقود جعلته ينحرف، ونسبة (٧,٨ ٪) منهم يعتقدون أن (صحيح إلى حد ما) حاجتهم إلى النقود جعلته ينحرف.

وبعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف حول حاجة الأحداث إلى النقود جعلتهم ينحرفون، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن ما نسبته (١٢,٥ ٪) منهم أن غير صحيح أبداً حاجتهم إلى النقود، ونسبة (١١,٧ ٪) منهم يعتقدون أنه صحيح إلى حد ما حاجتهم إلى النقود ونسبة (١٠,٩ ٪) منهم يعتقدون أنه صحيح تماماً حاجتهم إلى النقود.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي نلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحداث المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين إلى الانحراف بخصوص ألحاجه إلى النقود جعلتهم ينحرفون ويعودون حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٥)، حيث تشير البيانات السابقة أنه ليس شرطا أن حاجة الحدث إلى النقود هي التي تجعلة ينحرف .

٤ ـ ٢ ـ ١٤ الأكل خارج المنزل للأحداث

الجدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب أكل الحدث للطعام خارج المنزل

الأكل خارج المنزل	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
نعم دائماً	٧	٥,٣	١١	٨,٤	١٨	١٣,٧
نعم أحياناً	٥٤	٤١,٢	٣٠	٢٢,٩	٨٤	٤٦,١
لا أبداً	٢٤	١٨,٣	٥	٣,٨	٢٩	٢٢,١
غير مبين	٢	١,٥	٠	٠,٠	٢	١,٥
المجمـــوع	٨٧	٦٤,٩	٤٦	٣٥,١	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (٩,٤١٨)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٠,٦٢٤).

يوضح الجدول (٢٣) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة بخصوص أكل الأحداث خارج المنزل، ويتبين أن أعلى نسبة (٤١,٢ ٪) إجابة بنعم أحيانا، وفي المقابل أجاب ما نسبته (١٨,٣ ٪) بلا أبداً، بينما كانت إجابة (٥,٣ ٪) بنعم دائماً. كما يوضح الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث العلاقة نفسها، ويتبين أن نسبة (٢٢,٩ ٪) أجابوا بنعم أحيانا، وفي المقابل أجاب بنسبة (٨,٤ ٪) بنعم دائماً بينما كانت الإجابة بنسبة (٣,٨ ٪) لا أبداً.

علماً بأنه لا يوجد فروق دالة إحصائيا كما تبين من قيمة مربع كاي بين الأحداث المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين للانحراف بخصوص الأكل خارج المنزل حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٦٢٤). ولذلك يمكن القول أن أكل الحدث خارج المنزل لم يمثل متغيراً مهماً في تفسير معاودة السلوك الانحرافي للأحداث العائدين للانحراف حسب ما تعكسه نتائج هذه الدراسة. ورغم عن ذلك فأن أكل الحدث خارج المنزل قد يؤدي به إلى التعرف على رفقاء السوء مما يؤثر ـ وبلا شك ـ في سلوكه العام وبتالي له علاقة بانحراف الحدث.

٤ ـ ٢ ـ ١٥ وسائل الترويح للأحداث

الجدول رقم (٢٤)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب وسائل الترويح داخل المنزل

وسائل التريح داخل المنزل	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
كافية تماماً	٤٧	٣٦,٧	٢٦	٢٠,٣	٧٣	٥٧,٠
كافية إلى حد ما	٢٤	١٨,٨	١٠	٧,٨	٣٤	٣٦,٦
غير كافية أبداً	١٢	٩,٤	٩	٧,٠	٢١	١٦,٤
غير مبين	٤	٣,٠	١	٠,٨	٥	٣,٨
المجمـــوع	٨٧	٦٤,٩	٤٦	٣٥,٢	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (١,٠٤٥)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٠,٥٩٣).

يعكس جدول (٢٤) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة حول كفاية وسائل الترويح داخل المنزل لحاجاتهم، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن نسبة منهم وقدرها (٣٦,٧ ٪) يتقدون أن وسائل الترويح كافية تماماً لحاجاتهم، ونسبة (١٨,٨ ٪) منهم

يعتقدون أن وسائل الترفية كافية إلى حد ما ونسبة (٤ ,٩٪) منهم يعتقدون أن وسائل الترفية لهم غير كافية .

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف حول كفاية وسائل الترفية داخل المنزل لحاجاتهم ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن ما نسبتة (٣ ,٢٠٪) منهم يعتقدون أن وسائل الترويح كافية تماماً ، ونسبة (٨ ,٧٪) منهم يعتقدون أن وسائل الترويح تكفي إلى حد ما ، ونسبة (٧ ٪) منهم يعتقدون أنها غير كافية لحاجاتهم .

علماً بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحداث المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين إلى الانحراف بما يتعلق بوسائل الترويح داخل المنزل بناء على قيمة مربع كاي حيث بلغ مستوى الدلالة (٥٩٣ , ٠) . ولذا يمكن القول إن وسائل الترويح داخل المنزل لأسر أفراد عينة الدراسة من الأحداث المنحرفين لم تمثل عاملاً مهماً في تفسير معاودة الانحراف السلوكي كما بينتها نتائج الدراسة ، ومن البيانات السابقة يمكن الخروج بنتيجة مؤداها أن هناك ميلاً خاصاً لدى الأحداث المنحرفين والعائدين بتأكيد أن وسائل الترويح داخل منازلهم كافية إلا أن ذلك لم يؤثر في انحرافهم ومعاودتهم للانحراف مما يدل على إن هناك عوامل أخرى تؤثر على انحرافهم .

٤ ـ ٢ ـ ١٦ السفر إلى الخارج للأحداث

الجدول رقم (٢٥)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب السفر إلى الخارج

السفرإلى الخارج	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
نعم دائماً	٢	١,٥	٥	٣,٨	٧	٥,٣
نعم أحياناً	٢٦	١٩,٧	١٥	١١,٤	٤١	٣١,١
لا أبداً	٥٨	٤٣,٩	٢٦	١٩,٧	٨٤	٦٣,٦
غير مبين	١	٠,٨	٠	٠,٠	١	٠,٨
المجمـــوع	٨٧	٦٥,٢	٤٦	٣٤,٨	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (٤,٧٤٢)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٠,٠٩٣).

يعكس جدول (٢٥) خصائص أفراد عينة الدراسة بخصوص سفر الحدث إلى الخارج، ومن خلال بيانات الجدول يتضح أن (٤٣,٩ ٪) من الأحداث المنحرفين لأول مرة لا يسافرون أبداً إلى الخارج، بينما أجاب (١٩,٧ ٪) بأنهم يسافرون أحياناً إلى الخارج، وفي المقابل أجاب (١,٥ ٪) منهم بأنهم يسافرون دائماً إلى الخارج.

أما الأحداث العائدين للانحراف فقد أجاب (١٩,٧ ٪) بأنهم لا يسافرون أبداً إلى الخارج، بينما أجاب (١١,٤ ٪) منهم بأنهم يسافرون أحيانا إلى الخارج، وفي المقابل أجاب (٣,٨ ٪) منهم أنهم يسافرون دائماً إلى الخارج.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحداث المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين إلى الانحراف في ما يتعلق بالسفر إلى

الخارج حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٩٣). ولذا يمكن القول إن سفر الحدث إلى الخارج لم يمثل عنصراً أساسيا في تفسير نسب العود للانحراف للأحداث المتكرر سلوكهم الانحرافي حسب ماتبينه نتائج الدراسة الحالية، وفي الغالب الأعم لا تستطيع السفر إلى الخارج إلا الأسر الموسرة ذات المستوى والدخل الاقتصادي المرتفع.

٤ ـ ٢ ـ ١٧ الدخل الإضافي والإعانات للأحداث

الجدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب الدخل الإضافي للأب

الدخل الإضافي للأب	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
نعـــم	٣٦	٢٨,٦	٢٤	١٩,٠	٦٠	٤٧,٦
لا	٤٤	٣٤,٩	٢٢	١٧,٥	٦٦	٥٢,٤
غير مبين	٧	٥,٣	٠	٠,٠	٧	٥,٣
المجمـــوع	٨٧	٦٣,٥	٤٦	٣٦,٥	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (٠,٦٠٣) درجة الحرية (١)، مستوى الدلالة = (٠,٤٣٨).

يعكس الجدول رقم (٢٦) أن غالبية الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث الدخل الإضافي للأب، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٣٤,٩٪) أجابوا لا يوجد للأب دخل إضافي ويليهم نسبة (٢٨,٦٪) أجابوا بنعم يوجد للأب دخل إضافي.

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث الدخل الإضافي للأب، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (١٩ ٪) أجابوا بأنه يوجد دخل إضافي لآبائهم وبالمقابل فإن أقل نسبة منهم وقدرها (٥ , ١٧ ٪) أجابوا أنه لا يوجد لآبائهم دخل إضافي.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتبن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بخصوص الدخل الإضافي للأب حيث بلغ مستوى الدلالة (٤٣٨ , ٠). ولذلك يمكن القول إن الدخل الإضافي للأب للأحداث المنحرفين لأول مرة والمعاودين للانحراف لم يمثل متغير هام في تفسير نسب العود إلى الانحراف كما توضحها نتائج هذه الدراسة، وهذا يعني أن وجود دخل إضافي للأسرة من عدمه ليس له علاقة بانحراف الأحداث.

الجدول رقم (٢٧)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب الإعانات الاجتماعية للأسرة

الإعانات الاجتماعية للأسر	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
نعم باستمرار	١١	٩,٠	٤	٣,٣	١٥	١٢,٣
نعم أحياناً	٢٦	٢١,٣	١٦	١٣,١	٤٢	٣٤,٤
لا أبداً	٤٠	٣٢,٨	٢٥	٢٠,٥	٦٥	٥٣,٣
غير مبين	١٠	٧,٥	١	٠,٨	١١	٨,٣
المجمـــوع	٨٧	٦٣,١	٤٦	٣٦,٩	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (٧٦٩ , ٠)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٦٨١ , ٠).

يعكس جدول (٢٧) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة حول الإعانات الاجتماعية للأسرة، ويتضح من تحليل الجدول أن نسبه منهم (٨ , ٣٢ ٪) يعتقدون أنه لا

يوجد إعانات اجتماعية للأسرة، ونسبة (٣, ٢١ ٪) منهم يعتقدون أنه يوجد أحيانا إعانات اجتماعية للأسرة، ونسبة (٩ ٪) منهم يعتقدون بأنه يوجد باستمرار إعانات اجتماعية للأسرة.

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف حول الإعانات الاجتماعية للأسرة، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن ما نسبته (٥, ٢٠ ٪) منهم يعتقدون بأنه لا يوجد أبداً إعانات اجتماعية للأسرة، ونسبة (١, ١٣ ٪) منهم يعتقدون أنه أحياناً يوجد إعانات اجتماعية للأسرة، ونسبة (٣, ٣ ٪) منهم يعتقدون أنه يوجد باستمرار إعانات اجتماعية للأسرة.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحداث المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين إلى الانحراف بخصوص إعانات اجتماعية للأسرة حيث بلغ مستوى الدلالة (٦٨١, ٠). ولذا يمكن استنتاج أن الإعانات الاجتماعية للأسرة لأفراد عينة الدراسة من الأحداث المنحرفين لم يمثل عاملً هاماً في تفسير تكرار السلوك ألانحرافي كما تعكسها نتائج الدراسة الحالية، أي أنه ليس هناك ميل خاص لتحديد موقف قوي سواء بتلقي إعانات من عدمه، وبالتاي فأن تلقي الإعانات الاجتماعية لا يعني أنه مسؤول عن انحراف الأحداث في الأسرة أو غير مسؤول، بقدر ما يعني أن عدم تلقي الإعانات الاجتماعية قد يهيئ مزيداً من فرص انحراف الأحداث.

٤ ـ ٢ ـ ١٨ وجود الخدم لدى الأحداث

الجدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب وجود الخدم في المنزل

وجود خدم	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
نعـــم	٢٥	١٩,٢	١٨	١٣,٨	٤٣	٣٣,١
لا	٦٠	٤٦,٢	٢٧	٢٠,٨	٨٧	٦٦,٩
غير مبين	٢	١,٥	١	٠,٨	٣	٢,٣
المجمـــوع	٨٧	٦٥,٤	٤٦	٣٤,٦	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (١,٤٩٠)، درجة الحرية (١)، مستوى الدلالة = (٠,٢٢٢).

يعكس جدول (٢٨) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث وجود الخدم في منزل الأحداث، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٤٦,٢ ٪) لا يوجد لديهم خدم ويليهم نسبة (١٩,٢ ٪) يوجد لديهم خدم.

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث وجود الخدم في منزل الأحداث، فيتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٢٠,٨٪) لا يوجد لديهم خدم ويليهم نسبة (١٣,٨ ٪) يوجد لديهم خدم.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتبن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بخصوص وجود الخدم حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٢٢٢). ولذلك يمكن القول إن وجود الخدم للأحداث المنحرفين لأول مرة والمعاودين إلى الانحراف لم يمثل متغيراً هاماً في تفسير نسب العود إلى الانحراف كما توضحها نتائج هذه الدراسة.

٤ ـ ٢ ـ ١٩ وسائل الترفية لدى الأحداث

الجدول رقم (٢٩)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب وسائل الترفية المتوفرة في المنزل

وسائل الترفيه في منزل الأسرة	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
تلفاز	٢٥	١٩,٤	١٠	٧,٨	٣٥	٢٧,١
فيديو	٢	١,٦	٤	٣,١	٦	٤,٧
ألعاب تسلية	٧	٥,٤	٤	٣,١	١١	٨,٥
لا يوجد	١١	٨,٥	٣	٢,٣	١٤	١٠,٩
أكثر من وسيلة	٣٨	٢٩,٥	٢٥	١٩,٤	٦٣	٤٨,٨
غير مبين	٤	٣,٠	٠	٠,٠	٤	٣,٠
المجمـــوع	٨٧	٦٤,٣	٤٦	٣٥,٧	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (٤,٩٦٣)، درجة الحرية = (٤)، مستوى الدلالة = (٠,٢٩١).

يعكس جدول (٢٩) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث توفر وسائل الترفية، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن نسبة (٢٩,٥ ٪) منهم لديهم أكثر من وسيلة لترفية، ويليهم نسبة (١٩,٤ ٪) لديهم تلفزيون، ويليهم نسبة (٨,٥ ٪) لا يوجد لديهم وسائل ترفية.

كما يعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث توفر وسائل الترفيه، ويتضح من تحليل البيانات أن نسبة (١٩,٤ ٪) منهم لديهم أكثر من وسيلة للترفية، ويليهم نسبة (٧,٨ ٪) لديهم تلفزيون، ويليهم (٣,١ ٪) لديهم فديو والعاب مسلية.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بتوفر وسائل الترفية حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٢٩١) . ولذا فيمكن التنويه عن أن توفر وسائل الترفيه للأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين للانحراف لم تمثل عنصراً مهماً في تفسير معاودة الانحراف كما تعكسها نتائج هذه الدراسة ومن البيانات السابقة يمكن الخروج بنتيجة مؤداها أن هناك ميلاً خاصاً لدى الأحداث المنحرفين والعائدين بتأكيد أن وسائل الترويح داخل منازلهم كافية ألا أن ذلك لم يؤثر في انحرافهم ومعاودتهم للانحراف مما يدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر على انحرافهم وهذا مادل علية جدول رقم (٢٩) .

٤ ـ ٢ ـ ٢٠ متطلبات الأحداث

الجدول رقم (٣٠)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب متطلبات الأسرة اليومية

متطلبات الأسرة اليومية	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
دائماً	٤١	٣٢,٣	٢٣	١٨,١	٦٤	٥٠,٤
إلى حد ما	٣١	٢٤,٤	١٩	١٥,٠	٥٠	٣٩,٤
غير متوفر	٩	٧,١	٤	٣,١	١٣	١٠,٢
غير مبين	٦	٤,٥	٠	٠,٠	٦	٤,٥
المجمـــوع	٨٧	٦٣,٨	٤٦	٣٦,٢	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^2) = (٠,٢٣٨)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٠,٨٨٨) .

يعكس جدول (٣٠) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث كفاية متطلبات الأسرة اليومية ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن نسبة منهم وقدرها

(٣, ٣٢٪) يعتقدون أن متطلبات الأسرة متوفرة دائماً لهم، ونسبة (٤, ٢٤ ٪) منهم يعتقدون أن متطلبات الأسرة متوفرة إلى حد ما، ونسبة (١, ٧ ٪) منهم يعتقدون أن متطلبات الأسرة غير متوفرة لهم.

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف حول توفر متطلبات الأسرة اليومية لهم، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن ما نسبته (١, ١٨ ٪) منهم يعتقدون أن متطلبات الأسرة متوفرة دائماً لهم، ونسبة (١٥ ٪) منهم يعتقدون أن متطلبات الأسرة متوفرة إلى حد ما، ونسبة (١, ٣ ٪) منهم يعتقدون أن متطلبات الأسرة غير متوفرة لهم.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحداث المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين إلى الانحراف بخصوص توفر متطلبات الأسرة اليومية حيث بلغ مستوى الدلالة (٨٨٨, ٠). ولذا فيمكن استنتاج أن توفر متطلبات الأسرة اليومية لأفراد عينة الدراسة من الأحداث المنحرفين لم يمثل عاملاً هاماً في تفسير تكرار السلوك الانحرافي كما تعكسها نتائج الدراسة الحالية، أي أنه يوجد أتجاه شديد القوة لدى الأحداث المنحرفين يؤكد توفر متطلبات الأسرة اليومية لدى أسرهم أي أن الغالبية العظمى من أسر الأحداث المنحرفين متوفر لديها متطلبات الحياة اليومية. وعلية يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين عدم توفر متطلبات الأسرة اليومية وانحراف الأحداث .

الجدول رقم (٣١)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب توفير الأسرة لمتطلبات الحدث

توفير الأسرة لمتطلبات الأسرة	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
نعم دائماً	٣٠	٢٣,٤	٢١	١٦,٤	٥١	٣٩,٨
نعم أحياناً	٤٠	٣١,٣	٢٣	١٨,٠	٦٣	٤٩,٢
لا تستطيع	١٢	٩,٤	٢	١,٦	١٤	١٠,٩
غير مبين	٥	٣,٨	٠	٠,٠	٥	٣,٨
المجمـــوع	٨٧	٦٤,١	٤٦	٣٥,٩	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا٢) = (٤٦٨, ٣)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (١٧٧, ٠).

يعكس جدول (٣١) خصائص الأحداث المنحرفين من حيث توفير الأسرة لمتطلبات الحدث، ويتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٣, ٣١ ٪) توفر الأسرة أحياناً متطلباتهم ويليهم نسبة (٤, ٢٣ ٪) توفر الأسرة دائماً متطلباتهم، وبالمقابل فإن أقل نسبة منهم وقدرها (٤, ٩ ٪) لا تستطيع الأسرة توفير متطلباتهم.

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث توفير الأسرة للمتطلبات، فيتضح من تحليل بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (١٨ ٪) توفر الأسرة احياناً متطلباتهم ويليهم نسبة (٤, ١٦ ٪) توفر الأسرة دائماً متطلباتهم، وبالمقابل فإن أقل نسبة منهم وقدرها (٦, ١ ٪) لا تستطيع الأسرة توفير متطلباتهم.

وبالنظر إلى قيمة مربع كاي يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بخصوص توفير الأسرة للمتطلبات حيث بلغ مستوى الدلالة (١٧٧, ٠). ولذلك يمكن القول إن توفير الأسرة لكل المتطلبات للأحداث المنحرفين لأول مرة

والمعاودين للانحراف لم يمثل متغيراً هاماً في تفسير نسب العود إلى الانحراف كما توضحها نتائج هذه الدراسة ، أي أن هناك اتجاهاً لدى الأحداث المنحرفين بأن أسرهم أحيانا تستطيع أن تلبي كافة احتياجاتها ومتطلباتها . وهذا يعني ليس لقدرة الأسرة على توفير كل متطلبات الحدث علاقة بانحرافه .

٤ ـ ٢ ـ ٢١ كفاية دخل أسر الأحداث

الجدول رقم (٣٢)

توزيع أفراد عينة الأحداث العائدين بحسب كفاية دخل الأسرة لمتطلبات المعيشة

كفاية دخل الأسرة	أول مرة		العائدون		المجموع	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
إلى حد كبير	٢٧	٢١,١	٢١	١٦,٤	٤٨	٣٧,٥
إلى حد ما متوسط	٤٩	٣٨,٣	٢٠	١٥,٦	٦٩	٥٣,٩
إلى حد ضعيف	٧	٥,٥	٤	٣,١	١١	٨,٦
غير مبين	٤	٣,٠	١	٠,٨	٥	٣,٨
المجمـــوع	٨٧	٦٤,٨	٤٦	٣٥,٢	١٣٣	١٠٠,٠

مربع كاي (كا^{٢}) = (٢,٧١٥)، درجة الحرية = (٢)، مستوى الدلالة = (٠,٢٥٧).

يعكس جدول (٣٢) خصائص الأحداث المنحرفين لأول مرة من حيث كفاية دخل الأسرة لمتطلبات المعيشة ، ويتضح من بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٣٨,٣٪) توفر الأسرة المعيشة إلى حد ما متوسط ، ويليهم نسبة (٢١,١ ٪) توفر الأسرة المعيشة إلى حد كبير ، وفي المقابل فأن أقل نسبة منهم (٥,٥ ٪) توفر الأسرة المعيشة للأحدث إلى حد ضعيف .

ويعكس الجدول خصائص الأحداث العائدين إلى الانحراف من حيث كفاية دخل الأسرة لمتطلبات المعيشة، ويتضح من بيانات الجدول أن أكبر نسبة منهم وقدرها (٤ , ١٦٪) توفر الأسرة المعيشة إلى حد كبير، ويليهم نسبة (٦ , ١٥ ٪) توفر الأسرة المعيشة إلى حد ما متوسط، وبالمقابل فإن أقل نسبة منهم وقدرها (١ , ٣٪) توفر الأسرة المعيشة للأحدث إلى حد ضعيف.

علماً بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بكفاية دخل الأسرة لمتطلبات المعيشة للحدث كما تبين من قيمة مربع كاي حيث كان مستوى الدلالة (٢٥٧ , ٠). ولذا فيمكن القول إن متغير كفاية دخل الأسرة لمتطلبات المعيشة لأفراد عينة الدراسة من الأحداث المنحرفين لم تمثل عنصراً هاماً في تفسير تكرار السلوك الأنحرافي كما عكستها نتائج الدراسة الحالية وقد أثبتت أنه ليس هناك ميل خاص لتحديد موقف قوي سواء ما يؤكد لدى كفاية دخل الأسرة لكل منهم لتوفير متطلبات المعيشة من عدمه. وهذا يعني عدم وجود ارتباط بين كفاية دخل الأسرة لتوفير متطلبات المعيشة وانحراف الأحداث.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها

٥ ـ ١ مناقشة نتائج الدراسات.

٥ ـ ٢ توصيـــــات الدراســة.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها

٥ ـ ١ مناقشة نتائج الدراسة

يعد الكشف عن أثر الحالة الاقتصادية للأحداث المنحرفين لأول مرة ومقارنتها بالأحداث العائدين للانحراف بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، الهدف الأساسي لهذه الدراسة. وقد قام الباحث بعرض نتائج الدراسة في الفصل الرابع منها. وسوف يتم مناقشة تلك النتائج في ضوء أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع كالأتي:

أظهرت نتائج الدراسة أن تعليم الأحداث العائدين للانحراف يتركز بين الأمي والمتوسط مما يعكس انخفاض المستوى التعليمي لمعاودي الانحراف مما قد يؤدي إلى تكرار الانحراف، ويرتبط المستوى التعليمي المنخفض بجرائم مثل السرقة والجرائم الأخلاقية التي لا تحتاج إلى العلم المتقدم كالتزييف وما شابه ذلك فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للأحداث المنحرفين أن نسبة العائدين إلى الانحراف قد ازدادت في فئات غير متعلم والمتوسط والثانوي وانخفضت في فئة الابتدائي ويقراء ويكتب، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه الكثير من الدراسات السابقة مثل (السبيعي، ١٤١٧ هـ، الشهراني، ١٤١٢ هـ، السدحان، ١٤١٧ هـ)

وأوضحت نتائج الدراسة أن المستوى التعليمي لآباء الأحداث العائدين للانحراف ما بين غير المتعلم (أمي) ومن يقرأ ويكتب. وهذا يعكس مستويات متدنية في التعليم لآباء الأحداث العائدين للانحراف، مما قد يزيد من إمكانية العودة للانحراف ويلعب دوراً هاماً في إتاحة الفرصة للأبناء في ممارسة أنواع عديدة من الانحراف خاصة إذا عرفنا أن للتعليم أثر كبير في رفع المستوى الفكري والثقافي للآباء، لأن الأب هو من يحدد موضع أسرته في المجتمع فهو رب الأسرة وهو الذي يكسب لقمة العيش للأسرة، وبالتالي

فإن الجهل وقلة التعليم يزيدان من قلة إدراكه ويجعله عاجزاً عن التمييز الصحيح بين الأساليب الصحيحة والخاطئه للتنشئة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (السبيعي، ١٤١٧ هـ، السدحان، ١٤١٧ هـ، الشهراني، ١٤١٢ هـ).

وكشفت نتائج الدراسية عن تدني المستوى التعليمي لدى أمهات العائدين للانحراف، ولا جدال أن التعليم يزيد من معرفة الأم الصحيحة بأساليب التنشئة الصحيحة، بينما الجهل يقلل من تلك المعرفة وبالتالي يقلل القدرة على الضبط والتوجيه وقد ترتفع نسب الانحراف والسلوك المشين المتكرر للأبناء داخل أسرهم، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل (السبيعي، ١٤١٧ هـ، السدحان، ١٤١٧ هـ، الشهراني، ١٤١٢ هـ).

ونظراً لأن عوامل التحضر السريع في المدن قد تؤثر في الانحراف، فقد بينت نتائج الدراسة أن غالبية الأحداث العائدين للانحراف ينحدرون من أصول حضرية، والموطن الأصلي قد يشكل عاملاً مهماً في الانحراف، حيث إن أفراد عينة الدراسة ممن يسكنون المدينة هم الأكثر ميلاً للانحراف نظراً لأن متطلبات الحياة العصرية في المدينة تزداد وتختلف من حيث المصاريف الزائدة ووسائل الترفية التي تغزو الأسواق بالإضافة إلى الكثافة السكانية العالية وما يصاحب ذلك من تباين في الدخل والتعليم والثقافة والمهن والاختلاط، في حين أن سكان القرية والبادية هم أقل احتياجاً لتلك المتطلبات وهم أيضا في حالة من التجانس، فنجد أن سكان القرية الواحدة أو منطقة البادية الواحدة هم من عشيرة أو قبيلة واحدة تتسم بالتكافل والتعاون والتشابه بين أفرادها من حيث الدخل والثقافة والتعليم وما إلى ذلك، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه كل من دراسة (مركز ابحاث الجريمة بوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية ١٩٩١ م، فائقة ١٩٨٩م، البابطين ١٤١٧ هـ).

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية الأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين للانحراف يسكنون المدينة حالياً، ومكان الإقامة الحالي قد يشكل عنصراً هاماً في الانحراف حيث إن أفراد عينة الدراسة ممن يعيشون في المدينة هم الأكثر اتجاهاً للانحراف،

وقد يعزو ذلك إلى أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المدينة ولا تنتشر في القرية أو البادية هي وراء الانحراف مما يتفق مع ما جاء في الإطار النظري للدراسة (غير الاقتصادية) ويتفق أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة كل من (فائقة، ١٩٨٩ م، البابطين، ١٤١٧ هـ).

وبما أن للعمر أهمية مميزة كسمة ديموغرافية في البحوث والدراسات وخاصة في البحوث والدراسات الإنسانية، بخصوصية أكثر في الجريمة والانحراف، فقد دلت نتائج الدراسة على أن أكثر من نصف الأحداث العائدين للانحراف في سن الخامسة عشر والنصف إلى السابعة عشر، وفي هذا السن يكون الحدث قد تغير جسمانياً ونفسياً وازدادت متطالباته من الناحية الاجتماعية والمادية وبدأ يشعر بأنه رجل ويستطيع أن يفعل ما يريد وخاصة إذا رافق ذلك نقص في الوعي الديني والأخلاقي.

ونظراً لأن عدد أفراد الأسرة وما قد يثيره من انخفاض مستويات الضبط والإشراف الأسري على الأبناء ربما يكون من أحد عوامل انحراف الحدث حيث لوحظ من نتائج الدراسة أن أكثر من نصف الأحداث العائدين للانحراف يعيشون في أسر تعدادها ستة أفراد فأكثر، وهذا العدد الكبير في ظل الظروف الاقتصادية التي يعاني منها العالم بشكل عام وبعض الأسر بشكل خاص يزيد من الأعباء المعيشية واحتياجاتها علاوة على أن هناك رغبة عند معظم الأسر في إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال وهذا أمر طبيعي في المجتمعات العربية الإسلامية.

وأفادت نتائج الدراسة بأن لدى أكثر من نصف الأحداث العائدين للانحراف عدداً كبيراً من الإخوة الذكور والأخوات الإناث (٦ فأكثر) وهذا يتفق مع المتغير السابق عن عدد أفراد الأسرة مما يعني غياب الرقابة الأسرية بسبب تلك الكثرة في بعض الأحيان وبالتالي قد يؤدي لممارسة بعض الأبناء للانحراف السلوكي.

وأكدت نتائج الدراسة على أن الأحداث المنحرفين لأول مرة والمعاودين للانحراف حيث إن غالبية الأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين للانحراف أكثر من مرة يعولهم الوالدان معاً.

ونظراً لأن حوالي ثلث الأحداث عائدين إلى الانحراف فإن هذا يشير إلى غياب الرقابة الأسرية وعدم وجود رعاية لاحقة ومتابعة من الأسرة مما يعني وجود ضعف في أداء الأسرة للوظائف المنوطه بها داخل النسق الاجتماعي، فينعكس سلباً على عملية الضبط الاجتماعي الذي يؤدي إلى الانحراف وتكراره، بالإضافة إلى الخلل في الرعاية التي تقدمها دار الملاحظة الاجتماعية في إصلاح الأحداث وتهذيبهم لإعادتهم للمجتمع كأفراد أسوياء.

ومن المتوقع بل والمعروف أن أكثر الجنح ارتكاباً من الأحداث المنحرفين هي السرقة نظراً لازدياد المتطلبات المادية للحدث والأخلاقية والعوامل الأخرى نظراً لنمو الحدث جسمياً ونفسياً، فعندما ننظر إلى نتائج الدراسة نجد أن حوالي نصف الأحداث المنحرفين لأول مرة قد ارتكبوا جريمة السرقة وحوالي ربعهم قد ارتكب جريمة أخلاقية، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (السبيعي، ١٤١٧ هـ) وبخصوص الأحداث العائدين للانحراف فإن أكثر من نصفهم قد ارتكبوا جريمة السرقة وحوالي ربعهم قد ارتكب جريمة أخلاقية، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (العتيبي ١٤١١ هـ، الشهراني، ١٤١٢ هـ، السبيعي، ١٤١٧ هـ). وكما أظهرت نتائج الدراسة أن الجنحة المتهم بها أكثر الأحداث العائدين إلى الانحراف حالياً هي السرقة لإشباع رغباتهم حتى ولو بطريقة غير مشروعة، وهنا تزداد أهمية الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن غالبية الأحداث المنحرفين لأول مرة والمتكرر سلوكهم ألانحرافي يعيشون في أحياء سكنية مرتفعة المستوى الاقتصادي أيضا أكثر الأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين إلى الانحراف يسكنون في (فيلا) مما يعني أن ساكني (الفيلا) يعيشون حياة مرفه وقد تؤدي إلى الانحراف بل ومعاودته، وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن نسبة حوالي أقل من نصف الأحداث المنحرفين لأول مرة بقليل يقطنون سكناً مملوكاً لعائلهم، كما بينت الدراسة أن مساكن غالبية الأحداث تحتوي على خمس غرف فأكثر وارتفعت النسبة إلى حوالي ثلثي الأحداث العائدين للانحراف مما يشير إلى رفاهية نسبية قد تؤدي إلى السلوك ألانحرافي وتكراره.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن نسبة حوالي نصف الأحداث المنحرفين لأول مرة يقطنون سكن مملوك لعائلهم وأرتفعت النسبة إلى حوالي ثلثي الأحداث العائدين إلى الانحراف مما يشير إلى رفاهية نسبية قد توأدي إلى السلوك ألانحرافي وتكرار.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن أكثر الأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين للانحراف يسكنون في خمس غرف فأكثر مما يعني أنهم في رفاهيية نسبية.

وقد بينت نتائج الدراسة أن غالبية آباء الأحداث المنحرفين يعملون في وظائف حكومية، بينما غالبية أمهاتهم لا يعملن فهن ربات بيوت وقد يعزو ذلك لتدني المستوى التعليمي لديهم، وغالبية آباء الأحداث ليس لهم دخل إضافي.

وكشفت نتائج الدراسة أن المصروف اليومي لأغلب الأحداث المنحرفين كافي، أيضاً كشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع نسبة من أدلوا بأن المصروف الشهري يكفي من الأحداث العائدين إلى الانحراف، مما يعني أنهم يعيشون حياة مرفهة وقد تؤدي إلى الانحراف بل ومعاودته كما جاء في إحدى الفقرات السابقة. مع العلم بأن أكثر مصدر دخل لأسرة الحدث هو الراتب الشهري لعائله، وقد لوحظ أن إجمالي الدخل الشهري لأسر أكثر الأحداث العائدين للانحراف (٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠ ريالاً) متساوي مع الدخل الشهري لأسر أكثر الأحداث المنحرفين لأول مرة (٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠ ريالا) مما يتفق مع ما جاء في الإطار النظري للدراسة (الخصائص الاقتصادية) كأحد النظريات الاجتماعية المفسرة لانحراف الأحداث)، علماً بأن حوالي ثلثي الأحداث المنحرفين يقوم الوالدان معاً بالإنفاق عليهم وأيضا لا يوجد إعانات اجتماعية لأسر الأحداث بشكل عام، كما أن متطلبات الأسرة اليومية متوفرة كما أجاب الأحداث عنها في نتائج الدراسة.

وقد كشفت نتائج الدراسة أيضا عن ارتفاع نسبة من أدلو بأن حاجتهم إلى النقود جعلتهم ينحرفون غير صحيح أبداً وهذا دليل على أن الرفاهية قد تؤدي أيضا بالأحداث إلى الانحراف ومعاودته.

وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية الأحداث المنحرفين والعائدين يأكلون أحياناً خارج المنزل وهذا يدل على رفاهية نسبية تدل على أن انحراف الأحداث ومعاوته قد تكون من الرفاهيه.

وكشفت الدراسة أن وسائل الترويح داخل المنزل لدى غالبية الأحداث كافية تماماً أيضاً ، مما يدل على رفاهية قد تؤدي إلى انحراف الأحداث وهذا يتفق مع دراسة (الحوسيني (١٩٨٩ م) .

وقد كشفت الدراسة بأن غالبية الأحداث قد أدلوا بأن أسرهم توفر لهم متطلباتهم أحياناً وأن كفاية دخل الأسرة لمتطلبات المعيشة يكون كافياً أحياناً أيضا .

وأشارت نتائج الدراسة بأن أسر الأحداث المنحرفين لأول مرة والعائدين لا يوجد لأغلبهم خدم ولا يتم سفرهم إلى الخارج .

وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحداث المنحرفين لأول مرة والأحداث العائدين للانحراف عند مستوى دلالة (٠ , ٠٥ فأقل) لصالح الأحداث العائدين إلى الانحراف بعد تطبيق اختبار مربع كاي تعود لبعض الخصائص الاقتصادية للحدث مثل المهنة الحالية للآباء وأمهات الأحداث، والوضع الدراسي للحدث عند دخوله الدار للمرة الأولى، وحاجة الأحداث للنقود.

٥ ـ ٢ توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، يقدم الباحث عدداً من التوصيات التي يأمل أن تفيد المسؤولين والمهتمين بموضوع الدراسة عن أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف، كما يأتي:

١ ـ نظراً لزيادة عودة الأحداث للانحراف، فأن الباحث يوصي بضرورة القيام بدور فاعل للتوعية الدينية عن الانحراف وأسبابه وطرق الوقاية منه والآثار السيئة الناتجة عنة عن طريق وزارة الثقافة والإعلام ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وذلك بإصدار المزيد من الفتاوى الشرعية ونشرها وتوزيعها على العامة وعن طريق وزارة الشؤون الإسلامية ممثلة في فروعها المنتشرة في مدن المملكة، وذلك بالإيعاز لأئمة وخطباء المساجد بالتعرض لموضوع الوعي بأضرار الانحراف وما يسببه من خلل في المجتمع، مع القيام بحملات توعويه عن الانحراف وأثاره السلبية في المدارس والأندية.

٢ ـ بناءً على ما توصلت إليه الدراسة الحالية من تكرار السلوك الانحرافي لحوالي ثلث الأحداث المنحرفين، فيمكن التوصية بتكثيف التوعية الدينية للنزلاء من الأحداث بدار الملاحظة الاجتماعية وعمل البرامج الإرشادية التي توضح مصادر الانحراف وخطورتها، وما يترتب عليها من أثار سلبية للفرد والمجتمع، مع حث المسؤولين على بذل المزيد من الاهتمام بالرعاية اللاحقة للحدث المنحرف لتأهيله للطريق السوي ووقايته من الانحراف والعود إليه.

٣ ـ أظهرت نتائج هذه الدراسة انخفاض المستوى التعليمي لمعاودي الانحراف ويرتبط المستوى التعليمي المنخفض بجرائم مثل السرقة والجرائم الأخلاقية، لذا فإنه من الضروري محاولة تقليل التسرب الدراسي من المدارس لكي يبقى الحدث على مقاعد الدراسة أطول مدة ممكنة، وذلك من أجل رفع مستواه التعليمي وانشغاله في الدراسة والتحصيل العلمي. مع العمل على زيادة فعالية دور المدرسة لما لها من دور بارز في تكوين الشخصية في وقت مبكر من عمر الإنسان.

٤ ـ كشفت نتائج الدراسة عن تدني مستوى التعليمي لآباء وأمهات الأحداث المنحرفين مما يلعب دوراً هاماً في إتاحة الفرصة للأبناء في ممارسة أنواع عديدة من الانحراف ويزيد من إمكانية عودتهم للانحراف، وعليه يمكن التوصية بأن يقوم الآباء والأمهات بالتسجيل للدراسة في المدارس ألليلية ومدارس محو الأمية لرفع مستواهم التعليمي إن أمكن ذلك، مع القيام بعمل برامج توعويه لهم من خلال وسائل الأعلام المسموعة والمرئية والمقروءة للاهتمام بالتربية الدينية والتنشئة الاجتماعية السليمة للنشء، وتقوية الوازع الديني والأخلاقي بغرس القيم وتأصيل الوعي وتربية الضمير، وتنمية الأخلاق والقدوة الصالحة والتمسك بالتقوى والفضيلة.

٥ ـ علاج العوامل البيئية المسببة للانحراف سواء كانت داخل المنزل أو خارجه، وشغل أوقات الفراغ والترفيه المناسب والرياضة والنشاط الاجتماعي.

٦ ـ توفير الرعاية الوقائية للأحداث عموماً عن طريق تنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة تجنبهم العلل التكوينية، والاظطرابات النفسية، والأختلالات البيئية المسببة للانحراف: وهذا يعني توفير رعاية معاشية، وصحية، وترويحية، وتربوية، وتعليمية متوازنة عبر قنوات التنشئة الاجتماعية ابتداء من الأسرة فالمدرسة ومروراً بوسائل الأعلام ثم جماعة الرفاق والوسط المحيط.

٧ـ إقامة الدورات والمحاضرات للآباء والأمهات لتوضيح أساليب المعاملة التربوية السليمة للأبناء.

٨ ـ أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع في نسب الأحداث العائدين، لذا يجب الاهتمام بالرعاية اللاحقة وذلك بإنشاء مكتب مستقل في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض تكون مهمته الأساسية الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم.

٩ ـ الاهتمام بتوفير الخدمات الضرورية في الأحياء التي يقيم فيها الفقراء، وتحسين ظروف معيشتهم، مع توفير فرص العمل والتعليم وغيرها من متطلبات الحياة بما يؤدي إلى تغيير وضعهم الاقتصادي وإلا تحولت هذه المناطق إلى بؤر لتفريخ انحراف الأحداث.

١٠ ـ وأخيرا يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بإجراء المزيد من دراسات مقارنة في أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف لأول مرة والعائدين إلى الانحراف بدور الملاحظة الاجتماعية بمختلف مناطق المملكة العربية السعودية .

الخاتمـــة

لما كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على العوامل المختلفة التي تؤدي إلى العود للانحراف بين فئات الأحداث المنحرفين المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، تم التركيز على العوامل التي تأخذ الصبغة الاقتصادية، مثل: حالة الأسرة الاقتصادية، ومدى الاستمرار في إكمال التعليم، وملكية السكن، وكفاية المصروف، ومحاولة التعرف على أي من العوامل السابقة أكثر تأثيراً في عودة الحدث إلى ممارسة السلوك المنحرف وذلك في ضوء نتائج الدراسة الميدانية، فقد تبين أن كل من العوامل السابقة يسهم إلى حد كبير في عودة الحدث إلى الانحراف، فالأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن توفير احتياجات الطفل المادية، إلا أنه تبين من خلال الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من الأحداث موضوع الدراسة ينحدرون من بيوت حالتها الاقتصادية تعتبر جيدة، وثبت ـ بما لا يقبل الشك ـ أن الحياة الاقتصادية لهؤلاء الأحداث جيدة، لذا فأن أية جهود تبذل أو برامج ترسم لعلاج هذه الظاهرة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي قد تؤثر في معاودته السلوك ألانحرافي.

وتعتبر المدرسة البيئة الثانية التي تستقبل الطفل بعد الأسرة، وتعمل على إكسابه التربية التي تساهم في تكوين شخصيته وتحدد اتجاهاته وعلاقاته في المجتمع، إلا أنه أتضح أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة لم يكملوا التعليم الذي أسهم بطرق مباشرة أو غير مباشرة في عودة الحدث إلى الانحراف، مما يستدعي ضرورة الاهتمام بالمدرسة كمؤسسة اجتماعية وتربوية.

أما ملكية السكن وهو عبارة عن السكن الذي يسكن فيه الحدث مع أسرته أثناء دخوله دار الملاحظة الاجتماعية، فقد تبين من نتائج الدراسة أنه لا يوجد علاقة بين ملكية السكن لأسرة الحدث والعود إلى الانحراف، لذا يجب التركيز على العوامل الأخرى مثل الرفاهية النسبية أو انعدام الضبط التي قد تؤثر في معاودة السلوك ألانحرافي، وان تقوم الأسرة بدورها في مراقبة سلوكيات أبنائها ومعرفة جميع الظروف المحيطة بالحدث.

ويأتي كفاية المصروف باعتباره من العوامل المهمة التي قد تدفع الحدث للانحراف ، حيث أن زيادة المصروف قد يؤدي لرفاهية نسبية تؤدي للانحراف ، أو نقصان المصروف قد يؤدي بالحدث للبحث عن زيادة هذا المصروف ولو بطرق غير شرعية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود نسبة كبيرة من الأحداث العائدين للانحراف ممن كان مصروفهم اليومي والشهري كافياً ، فبقدر ما يحسن استغلال هذا المصروف بقدر ما تكون نتائجه طيبة ، فكفاية المصروف الذي أدى إلى رفاهية نسبية وعدم استغلاله بشكل سليم أدى ذلك لمعاودة السلوك ألانحرافي .

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ القران الكريم

٢ ـ أحمد، كمال أحمد (١٩٧٩ م)، منهاج الخدمة الاجتماعية في خدمة الجماعة، القاهرة: مكتبة الخريجي.

٢ ـ إبراهيم، أكرم نشأت (١٤١١ هـ، . عوامل جنوح الأحداث والرعاية الوقائية والعلاجية لمواجهته، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٣ ـ أبن منظور، أبو الفضل جمال الدي، لسان العرب، الجزء الثاني، بيروت: دار صادر.

٤ ـ البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (١٤١٠ هـ)، صحيح البخاري، الجزء السادس، بيروت: دار العلم.

٥ ـ بهنسي، أحمد فتحي (١٩٦٣ م)، المجرم العائد في الفقه الإسلامي، مجلة الأمن العام، العدد الحادي والعشرون، القاهرة.

٦ ـ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (١٤٢٠ هـ)، جامع الترمذي، الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع.

٧ ـ جعفر، علي محمد (١٩٨٤ م)، الأحداث المنحرفون، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

٨ ـ الجندي، محمد (١٩٨٥)، جرائم الأحداث في الشريعة، القاهرة: دار الفكر العربي.

٩ ـ حسن، محمود (١٩٨١ م)، الأسرة ومشكلاتها، بيروت: دار النهضة العلمية.

١٠ ـ حسون، تماضر زهري (١٤١٥ هـ)، جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

١١ ـ حجازي، مصطفى (١٩٧٥ م)، الأحداث الجانحون، دراسة ميدانية نفسية إجتماعية، بيروت: دار الطليعة.

١٢ ـ خفاجي، حسن علي (١٩٧٧ م)، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، جدة: المدينة للطباعة.

١٣ ـ خوج، عبد الله محمد (١٤٠٨ هـ)، مظاهر الجنوح عند الأحداث واسبابه، الثقافية الأمنية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الأول، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

١٤ ـ الدوري، عدنان (١٩٨٤ م)، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

١٥ ـ رمضان، السيد (١٩٩٥ م)، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعة.

١٦ ـ رمضان، السيد (١٩٨٥ م)، الجريمة والانحراف، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

١٧ ـ الساعاتي، حسن (١٩٥١ م)، علم الاجتماع الجنائي، القاهرة: مكتبة النهضة.

١٨ ـ الساعاتي، حسن (١٤١٦ هـ)، بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، القاهرة: دار الفكر العربي.

١٩ ـ السدحان، عبد الله ناصر (١٤١٥ هـ)، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث، رسالة ماجستير منشورة، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٢٠ ـ السدحان، عبد الله ناصر (١٤١٩ هـ)، اسباب العودة للجريمة، الرياض: المؤلف.

٢١ ـ السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (١٤١٨ هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٢ـ السمالوطي، نبيل محمد توفيق (١٤٠٣ هـ)، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، جدة: دار الشروق.

٢٣ـ سلامة، مأمون (١٩٧٩ م)، أصول علم الإجرام والعقاب، القاهرة: دار الفكر العربي.

٢٤ـ شازل، جيم (١٩٦٢ م)، جنح الأحداث ترجمة عبد السلام القفاش، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.

٢٥ـ شلبي، محمد مصطفى (١٩٧٧ م)، أحكام الأسرة في الأسلام، بيروت: دار النهضة العربية.

٢٦ـ صالح، ناهد (١٩٦٩ م)، العود إلى الإجرام، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المجلد الثاني عشر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية.

٢٧ـ عبد السلام، فاروق (١٤٠٩ هـ)، العود للجريمة من منظور اجتماعي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٢٨ـ عبد الحميد، عبد الحميد عبد المحسن (١٩٨٦ م)، موقف الشريعة الأسلامية من النظرية البيلوجية، معالجة الشريعة الأسلامية لمشاكل انحراف الأحداث، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٢٩ـ عبيد، حسن اسماعيل (١٩٩٣ م)، سوسيولوجيا الجريمة، لندن: الطبعة الأولى، شركة ميد لاين المحدودة.

٣٠ـ عبيد، طويرش (١٩٨٥)، انحراف الأحداث في مجتمع الامارات، أبو ظبي: مؤسسة الأتحاد للصحافة والنشر والتوزيع.

٣١ـ عثمان، محمد عارف (١٩٨١ م)، الجريمة في المجتمع، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

٣٢ـ عديم، عبد الجبار(١٩٧٦ م)، نظريات علم الإجرام، بغداد: مطبعة المعارف.

٣٣ـ العصره، منير (١٩٧٤ م)، انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، الأسكندرية: المكتب المصري الحديث.

٣٤ـ العوجي، مصطفى (١٩٨١ م)، الجريمة والمجرم، بيروت: مؤسسة النوفل، الطبعة الأولى.

٣٥ـ عودة، عبد القادر (١٩٩٧ م)، التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، الجزء الأول، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٦ـ العمري، صالح بن محمد الرفيع (١٤٢٣ هـ)، العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، الطبعة الأولى، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٣٧ـ غباري، محمد سلامة محمد (١٩٨٩ م)، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم، الأسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٣٨ـ الفيروز ابادي، محيي الدين محمد بن يعقوب (١٩٨٧ م)، القاموس المحيط بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٩ـ مصطفى وأخرون، (١٣٩٢ هـ)، المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، استانبول، المكتبة الأسلامية.

٤٠ـ مرسي، محمد عبد المعبود (١٤١٦ هـ)، احتراف الجريمة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض: العدد التاسع.

٤١ـ نعامة، سليم (١٩٨٥ م)، سيكلوجية الانحراف، الطبعة الأولى، مكتب الخدمات الطباعية.

٤٢ـ هربرت، ديفد (٢٠٠١ م)، ، جغرافية الجريمة الحضارية، ترجمة ليلى بنت صالح محمد زعزوع، بيروت: الدار العربية للعلوم.

٤٣ـ اليوسف، عبد الله عبد العزيز (٢٠٠١ م)، نظريات السلوك الإجرامي، محاضرات غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1 Tappan¨ p.¨ juvenile dehnguency ¨ new York : me graw hill book company.¨ a n c.¨ 1949

2 Cyril burt. Lodwic¨ the young delinguent¨ vniversity of London press. 1952.

3 Reckless¨ walter. The crime propem Appleton century. Crafts new york : a n c.¨1955.

4 Sutherland¨ Edwin . the white coller crime¨ new york. Drydan 1949.

الاستبانــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخـــي الطـالـب :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته   وبعد :

إن الاستبانة التي بين يديك الآن تهدف إلى الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد رسالة ماجستير بعنوان :

« أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف »، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية من أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

لذا نرجو منك الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بدقة وصراحة ، حيث إن إجابتك ستكون عوناً لنا بإتمام هذه الدراسة .

إن ما ستدلي به من معلومات وبيانات سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكراً لك سلفاً حسن تعاونك

هذا والله من وراء القصد . ،

الباحث

خالد السرحان

أولاً: البيانات الأولية:

فضلاً ضع علامة (   ) أمام الإجابة التي تناسبك مما يلي:

١ ـ العمر (   )

٢ـ عدد أفراد الأسرة الذين تعيش معهم في نفس المسكن بما فيهم (الوالد، الوالدة، الجد، الجدة) (   )

٣ـ عدد الإخوة (الذكور) (   )

٤ ـ عدد الأخوات (الإناث) (   )

٥ ـ ترتيبك بين الإخوة والأخوات (الأشقاء) (   )

٦ـ ما مستواك التعليمي

- غير متعلم (أمي) (   )
- أقرأ وأكتب (   )
- ابتدائي (   )
- متوسط (   )
- ثانوي وما يعادله (   )

٧ ـ المستوى التعليمي لوالدك

- غير متعلم (   )
- يقرأ وأكتب (   )
- ابتدائي (   )
- متوسط (   )
- ثانوي وما يعادله (   )
- جامعي فما فوق (   )

٨ ـ المستوى التعليمي لوالدتك

- غير متعلمة ( )
- تقرأ وتكتب ( )
- ابتدائي ( )
- متوسط ( )
- ثانوي وما يعادله ( )

٩ ـ الموطن الأصلي لك (لأسرتك)

- بادية ( )
- قرية ( )
- مدينة ( )

١٠ ـ مكان الإقامة الحالي

- بادية ( )
- قرية ( )
- مدينة ( )

١١ ـ كم عدد مرات دخولك دار الملاحظة الاجتماعية ؟

- مرة واحدة ( )
- مرتين ( )
- ثلاث مرات ( )
- أكثر من ثلاث مرات ( )

١٢ ـ ما الجنحة التي ارتكبتها أول مرة (يمكن اختيار أكثر من إجابة) ؟

- تعاطي المشروبات الكحولية ( )
- سرقة ( )

- مخدرات ( )
- أخلاقية ( )
- قتل ( )
- مضاربة ( )
- أخرى (تذكر). . . . . .

١٣ - ما نوع الجنحة التي أنت متهم بها الآن(يمكن اختيار أكثر من إجابة)؟

- تعاطي المشروبات الكحولية ( )
- سرقة ( )
- مخدرات ( )
- أخلاقية ( )
- قتل ( )
- مضاربة ( )
- أخرى (تذكر). . . . . .

ثانياً: الظروف الاقتصادية:

١٤ - ما نوع الحي الذي تسكن فيه ؟

- حي فلل ( )
- حي بنايات فيها شقق ( )
- حي منازل شعبية ( )
- غيره (يذكر). . . . . .

١٥ ـ ما نوع السكن الذي تسكنه ؟

ـ فيلا ( )

ـ دور في فيلا ( )

ـ شقة ( )

ـ منزل شعبي ( )

ـ غيره (يذكر) . . . . . .

١٦ ـ السكن الذي تسكنه هو الآن :

ـ ملك ( )

ـ مستأجر ( )

ـ سكن حكومي ( )

ـ غيره (يذكر) . . . . . .

١٧ ـ عدد غرف المسكن (عدا الحمامات والمطبخ والممرات)

ـ اثنتان ( )

ـ ثلاث ( )

ـ أربع ( )

ـ خمس ( )

ـ غيره (يذكر) . . . . . .

١٨ ـ هل تسكن في غرفة بمفردك ؟

ـ نعم ( )

ـ لا ( )

١٩ ـ إذا كانت الإجابة (لا) فكم عدد الأشخاص المقيمين معك في نفس الغرفة

ـ واحد ( )

- اثنان ( )

- ثلاثة ( )

- غيره (يذكر). . . . . .

٢٠ - مهنة والدك (الحالية)

- موظف حكومي ( )

- موظف قطاع خاص ( )

- تاجر ( )

- مزارع ( )

- لا يعمل ( )

- طالب ( )

- عامل ( )

- متقاعد ( )

- أخرى (تذكر). . . . . .

٢١ - مهنة والدتك (الحالية)

- ربة منزل ( )

- معلمة ( )

- موظفة ( )

- أخرى (تذكر). . . . . .

٢٢ - الوضع الدراسي عند دخولك دار الملاحظة الاجتماعية للمرة الأولى

- طالب ( )

- منقطع عن الدراسة ( )

- أخرى (اذكرها). . . . .

٢٣ ـ الوضع الدراسي خلال القضية الحالية

- طالب ( )
- منقطع عن الدراسة ( )
- أخرى (اذكرها) . . . . . .

٢٤ ـ كم مصروفك الشهري غالباً ؟

- ( )

٢٥ ـ هل هذا المصروف يكفي حاجتك ؟

- نعم ( )
- لا ( )
- أكثر من حاجتي ( )

٢٦ـ ما مصادر دخل الأسرة ؟

- الراتب الشهري ( )
- عوائد ( )
- مساعدات حكومية ( )
- ضمان اجتماعي ( )
- عقار ( )
- محلات تجارية ( )
- أنشطة زراعية ( )
- أخرى (تذكر) . . . . .

٢٧ ـ كم يبلغ إجمالي الدخل الشهري للأسرة ؟

- أقل من ٢٠٠٠ ريال ( )
- من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠ ريال ( )

- من ٤٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال ( )
- من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠ ريال ( )
- من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠ ريال ( )
- من ١٠٠٠٠ ريال فأكثر ( )
- لا يوجد دخل ثابت ( )

٢٨ ـ من الذي يكفلك (يعولك)، (يمكن اختيار أكثر من إجابة) ؟

- الوالدان ( )
- الوالد ( )
- الوالدة ( )
- الإخوة ( )
- الأخوات ( )
- أقارب ( )
- أخرى (تذكر). . . . . .

٢٩ ـ مصروفك اليومي

- كاف ( )
- إلى حد ما ( )
- غير كاف ( )

٣٠ ـ حاجتك إلى النقود جعلتك تنحرف

- صحيح تماماً ( )
- صحيح إلى حد ما ( )
- غير صحيح أبداً ( )

٣١ـ هل تأكل خارج المنزل؟

ـ نعم دائماً ( )

ـ نعم أحيانا ( )

ـ لا أبداً ( )

٣٢ـ هل وسائل الترويح داخل المنزل ؟

ـ كافية تماماً ( )

ـ كافية إلى حد ما ( )

ـ غير كافية ( )

٣٣ـ هل تسافر إلى الخارج؟

ـ نعم دائماً ( )

ـ نعم أحيانا ( )

ـ لا أبداً ( )

٣٤ـ هل هناك دخل أضافي للأب؟

ـ نعم ( )

ـ لا ( )

٣٥ـ هل هناك إعانات اجتماعية للأسرة؟

ـ نعم باستمرار ( )

ـ نعم أحيا ( )

ـ لا أبداً ( )

٣٦ـ هل في المنزل خدم؟

ـ نعم ( )

ـ لا ( )

٣٧ـ هل تملك أسرتك سيارة أو أكثر؟

ـ نعم ( )

ـ لا ( )

٣٨ـ إذا كانت الإجابة (نعم) فكم عددها

ـ أذكر ( )

٣٩ـ ما وسائل الترفية المتوفرة في منزل أسرتك؟

ـ تلفزيون ( )

ـ فيديو ( )

ـ ألعاب تسلية ( )

ـ لا يوجد ( )

٤٠ ـ هل متطلبات الأسرة اليومية متوفرة؟

ـ دائماً ( )

ـ إلى حد ما ( )

ـ غير متوفرة ( )

٤١ ـ هل تستطيع الأسرة توفير كل ما تطلبه؟

ـ نعم دائماً ( )

ـ نعم أحيانا ( )

ـ لا تستطيع ( )

٤٢ ـ إلى أي حد يكفي دخل الأسرة لتوفير متطلبات المعيشة ؟

ـ إلى حد كبير ( )

ـ إلى حد ما متوسط ( )

ـ إلى حد ضعيف ( )

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين

جهـــة العمـــــل	الاســـــم	الرقم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	د. عبدالله اليوسف	١
جامعة الملك سعود ـ قسم الدراسات الاجتماعية	د. عبدالاله السعيد	٢
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ـ الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية	د. عبدالله السدحان	٣
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ وكيل كلية الدراسات العليا	د. سعد الشهراني	٤
جامعة الملك سعود ـ قسم الدراسات الاجتماعية	د. إبراهيم العبيدي	٥
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	د. ناصر المهيزع	٦
جامعة الملك سعود ـ قسم الدراسات الاجتماعية	د. منصور فؤاد	٧
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ـ مدير إدارة الاحتضان	د. إبراهم الضفيان	٨
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ قسم علم النفس	د. عبدالحفيظ مقدم	٩
جامعة الملك سعود ـ قسم الدراسات الاجتماعية	د. عبدالله الجاسر	١٠